جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

دراسة تحليلية وتقييمية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

- حالة الجزائر-

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص: تجارة دولية

إعداد الطالب:

– قاضي أسامة

الاستاذ المشرف:

طالم علي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ.....:

السنة الجامعية

2015/2014

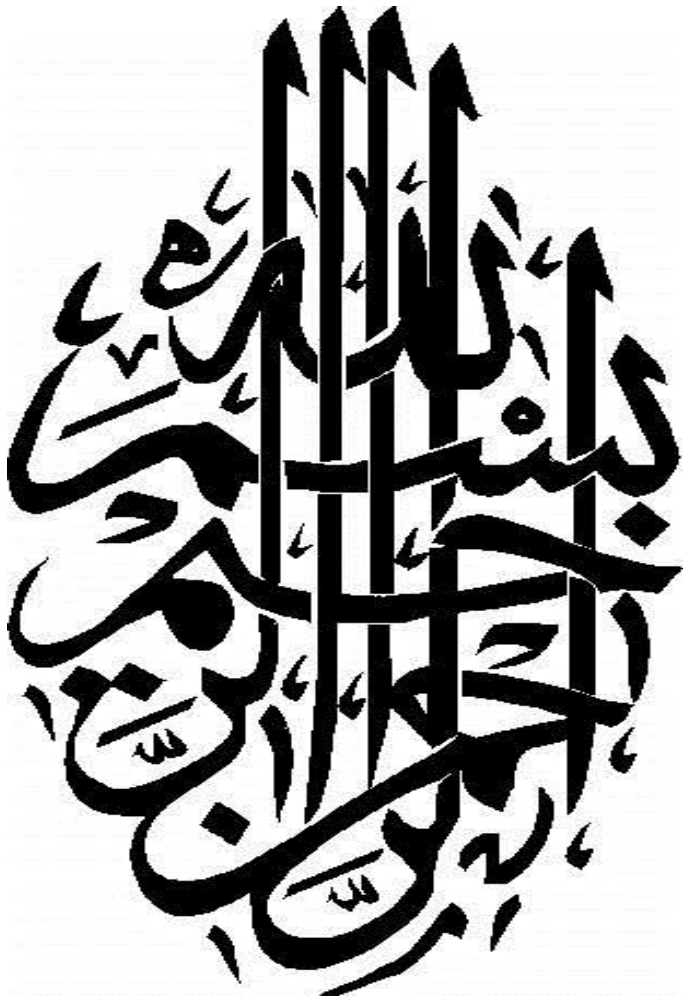

تشكر

قال تعالى:

[ولئن شكرتم لأزيدنكم] سورة إبراهيم، الآية (07).

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا، طيبا مباركا فيه، ولك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، ولك يا رب على ما أنعمت علينا من قوة وصبر في إنهاء هذا العمل.

فلنشكر الله شكر الشاكرين ونثني عليه عدد ما كان وعدد ما يكون على توفيقه لنا وتسهيل الصعب أمامنا، ونسأل الله أن يكون هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، فما أصبنا فمن عند الله وإن أخطئنا فمن قصور علمنا، والصلاة والسلام على رسول الله قدوتنا وعلى آله وأصحابه التابعين له بإحسان إلى يوم الدين.

بأصدق عبارات الشكر اتوجه إلى الأستاذ المشرف

على هذه المذكرة: الاستاذ طالم علي

فجزاه الله عنا كل خير فله منا كل التقدير والاحترام

والى الاساتذة الكرام في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بجامعة ابن خلدون بتيارت.

شكـرًا

إهداء

بســـم الله الرحمـان الرحيـم

(وقل اعملوا فسيـرى الله عملكـم ورسولـه والمؤمنيـن ...) صدق الله العظيم،

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك جل جلالك.

- **إلى من بلغ الرسالة، وأدى الأمانة ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.**
- **إلى من جعل الرحمان الجنة تحت أقدامها، إلى من فجرت فيا العطاء، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي، إلى أغلى الحبايب أمي الغالية (الزهرة).**
- **إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى والدي (جلول).**
- **إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد إلى من عرفت معهم معنى الحياة إخوتي وأخواتي: نسيمة، نصيرة، محمد، حمزة خاصة نبيلة وعبد الرحمان.**
- **إلى كافة العائلة وأخص بالذكر عمي حمادي، إسلام ورانيا.**
- **إلى الإخوة الذين لم تلدهم أمي، إلى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى رفاقي: (يوسف، عبد الحق، بلال، عبد القادر شاكر، فايز. امينة.اميرة.اسماء.وفية.)**
- **إلى كل من ساعدوني من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة طيبة خاصة الأستاذة بلعجين والأستاذ ساعد والأستاذ الحواس.**
- **إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر علوم تجارية دفعة 2013– 2014بجامعة ابن خلدون بتيارت وأخص بالذكر تخصص تجارة دولية.**

قاضـي أسامـــة

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر	
إهداء	
فهرس المحتويات	
المقدمة	أ
الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية حول الاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	**03**
المطلب الأول :نظرية عدم كمال السوق ونظرية الحماية	**03**
المطلب الثاني :نظرية دورة حياة المنتج الدولـي ونظرية التحركات الدولية لراس المال	**06**
المطلب الثالث: نظرية الموقع وتعديلها	**10**
المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر المفاهيم والاشكال	**13**
المطلب الأول :ماهية الاستثمار	**13**
المطلب الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	**17**
المطلب الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته	**29**
المبحث الثالث: الجدوى الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلد المضيف	**34**
المطلب الأول: الاثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على البلد المضيف	**34**
المطلب الثاني: الاثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشرة على البلد المضيف	**37**
خلاصة الفصل الاول	**40**
الفصل الثاني: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	
تمهيد	**42**
المبحث الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمارات في الجزائر	**43**
المطلب الاول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر	**43**
المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي والهيئات المكلفة بترقية وتطوير الاستثمار	**52**
المبحث الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر	**59**
المطلب الأول: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (2002-2013)	**59**

المطلب الثاني: نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة (2002-2013)	**61**
المبحث الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسياسات المقترحة لضمان مستقبل أفضل	**65**
المطلب الأول معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**65**
المطلب الثاني: السياسات المقترحة لضمان مستقبل أفضل	**71**
خلاصة الفصل الثاني	**74**
الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	
تمهيد	**76**
المبحث الأول: لمحة عامة حول المناخ الاستثماري في الجزائر	**77**
المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار	**77**
المطلب الثاني: واقع مناخ الاستثمار في الجزائر	**81**
المطلب الثالث: الإطار العام لبرامج الإنعاش الاقتصادي (2001– 2014)	**87**
المبحث الثاني: اهم المؤشرات المعتمدة في عملية تقييم مناخ الاستثمار	**92**
المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار	**92**
المطلب الثاني: مؤشرات تقييم المخاطر القطرية	**98**
المبحث الثالث: مكانة الجزائر عالميا وعربيا في تلك المؤشرات وفقا لسنوات مختارة	**100**
المطلب الأول: مكانة الجزائر عالميا في مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار	**100**
المطلب الثاني: وضعية الجزائر في مؤشرات المخاطر القطرية	**107**
المطلب الثالث: مكانة الجزائر عربيا في مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار (وفقا لمؤشرات وسنوات مختارة)	**109**
خلاصة الفصل الثالث	**114**
الخاتمة العامة	**116**
قائمة الجداول والاشكال	**121**
المصادر والمراجع	**124**

المقدمة العامة

مقدمة:

لقد عرف العالم تغيرات وتطورات في شتى المجالات وبالأخص المجال الاقتصادي حيث عرفت العلاقات الاقتصادية الدولية تحولات جذرية وعميقة التي شكلت فجوة كبيرة بين الدول وأدت إلى ظهور الدول المتقدمة وأخرى متخلفة معظمها كانت تعاني من قصر الاستعمار مما جعلها عاجزة عن مواكبة هذه التطورات والنهوض باقتصادها.

وتعاني الدول النامية من مشكلات عديدة كالبطالة، انخفاض متوسط الدخل الفردي، الفقر، ضعف البنى التحتية ونقص الاستثمارات الإنتاجية التي تخلق قيمة مضافة وتوظف الكفاءات القادرة على التغيير.

ونظرا للاختلال الهيكلي الذي تعاني منه هذه الدول والذي ينعكس في ضعف مواردها التمويلية الداخلية وبسبب قلة وصعوبة الحصول على المنح والمساعدات فقد لجأت إلى الاستدانة وهو ما قادها إلى الوقوع في أزمة المديونية وجعل مسيرة التنمية في هذه الدول تواجه تحديات صعبة ومشاكل تحول دون تحقيق أهدافها.

فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي والسيطرة عليه من جهة أخرى.

وانطلاقا من هذا تأتي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتبرز كأحد الدعائم الرئيسية لعملية التنمية إلا ان مسألة استقطاب هذه الاستثمارات تحتاج إلى بذل جهود كبيرة لتحسين مناخ الاستثمار.

فأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مع بداية التسعينات المصدر الرئيسي لتمويل التنمية لاقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وعليه إشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نتيجة للدور الهام الذي يلعبه هذا الأخير في توفير التمويل المطلوب والمساهمة في رفع مستويات الدخول والمعيشة.

وترتبط جاذبية أي دولة للاستثمار الأجنبي المباشر بمستوى فاعلية مناخه الاستثماري الامر الذي يبرر التباين الملحوظ بين الدول النامية والمتقدمة، وبين الدول النامية فيما بينها.

وتكمن المنافسة بين الدول المضيفة في محاولة خلق مناخ استثمار أكثر ملائم للمستثمر الأجنبي من خلال توفير جملة من العوامل المحفزة لانسياب أكبر قدر من رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة .

وتعد الجزائر من بين الدول النامية التي اقتنعت بعدم قدرتها على تحقيق تنميتها الاقتصادية بمعزل عن مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أكّد تقرير الحكومة الجزائرية الموجه إلى اجتماع قمة المجموعة الأوربية سنة 2002 على حاجة الجزائر الملحة إلى رؤوس أموال أجنبية في شكل استثمارات مباشرة من أجل تحقيق معدلات نمو مقبولة خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2004،لذلك أقبلت الجزائر ومنذ بداية التسعينات على عهد جديد اتّسم بميل ملحوظ نحو تبني سياسات الانفتاح وتحسين بيئة الاستثمار المحلي وترقية الاستثمار الأجنبي وتهيئة الإطار القانوني و التّنظيمي من أجل توفير المناخ الاستثماري الملائم لنجاح هذه العملية كمرحلة أولية.

وهذا ما سأتطرق إليه بشيء من التفصيل مع دراسة لحالة الجزائر.

إشكالية البحث: ان إشكالية هذه الدراسة تتمثل في تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتقييمه بناءًا على ما سبق، يمكن صياغة الاشكالية كما يلي:

كيف يمكن تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر ومعرفة مدى ملائمته لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

❖ **التساؤلات الفرعية:**

ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية، يتطلب منّا البحث الإجابة على عدد من التساؤلات الفرعية وذلك بإتباع الخطوات التالية:

- لماذا يتم اللجوء الى الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وكيف يساهم في عملية التنمية؟
- ما الذي يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية؟
- ما الذي يساعد على استقطاب رأس المال الاجنبي؟
- كيف يمكن معرفة مدى ملاءمة المناخ الاستثماري في الجزائر لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

❖ **فرضيات البحث:** بغرض معالجة الإشكالية المطروحة وتحقيق أهدافها، نضع مبدئيًا جملة من الفرضيات نلخصها في جملة النقاط التالية:

✓ يتم اللجوء الى الاستثمار الاجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل الهامة، ومصدر رئيسي لتمويل التنمية لاقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

✓ هناك بعض العوائق التي تؤثر على على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يجب النظر فيها.

✓ ان استقطاب راس المال الاجنبي يتطلب توفير شروط مناسبة لذلك، خاصة الامن والاستقرار السياسي في الدولة المستقطبة.

✓ تقييم مكانة الجزائر وفق مؤشرات دولية يقاس بها درجة تحسن المناخ الاستثماري تمكن من معرفة مدى ملاءمة مناخ الاستثمار في الجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:** تعود الأسباب التي دفعتني لاختيار ودراسة هذا الموضوع إلى:

- اسباب موضوعية:

لقد جاء اختياري لهذا الموضوع انطلاقا من الاعتبارات التالية:

- تزايد الإدراك في أغلب البلدان المتقدمة منها أو النامية بالأهمية الكبيرة والمكانة التي يحتلها الاستثمار الاجنبي المباشر في الواقع الاقتصادي للدول النامية.
- تطور مصطلح مناخ الاستثمار ودخول عناصر جديدة في مكوناته مما خلق أوضاعا جديدة تشكل عوامل جذب أو طرد لرأس المال.
- البحث لمعرفة الواقع الاقتصادي للجزائر ومميزات مناخها الاستثماري ومدى ملاءمته لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر من مصادر التمويل للاقتصاد الوطني.

- اسباب ذاتية:

- الرغبة الشخصية لمعرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد الوطني ومعرفة العوامل المساعدة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم عامة والجزائر خاصة.

❖ **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- الأهمية البالغة التي يكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر في ميسورة النظام العالمي الجديد، والحاجة القصوى إليه من طرف الدول النامية خاصة ودول العالم عامة لاسيما خلال العقدين الماضيين حيث شهد زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية، وتفسر التغييرات التي طرأت على الهيكل الاقتصادي العالمي معظم تلك الزيادة، وهي اتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير نظم التجارة والاستثمار، فضلا عن زيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالمي.
- معرفة مدى قدرة المناخ الاستثماري على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر وذلك إدراكا منها لأهمية هذا النوع من الاستثمارات في دفع عجلة الاقتصاد الوطني بالنظر إلى الاثار الإيجابية التي يمكن أن تدرها نشاطات المستثمرين الاجانب، وبالنظر أيضا إلى الامكانات الضخمة للاستثمار في الجزائر وضعف جهاز الإنتاج المحلي.

❖ **أهداف الدراسة:** من بين الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من وراء القيام بهذا البحث نذكر أهمها:

- نحاول من خلال هذا البحث إجمالا تسليط الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر ومناخه.
- محاولة الوصول إلى التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر واشكاله وخصائصه واهم النظريات التي جاءت لتفسيره والجدوى الاقتصادية لهذا النوع من الاستثمار.
- الوقوف على مدى مرونة الاجراءات المتبعة في الجزائر والمتعلقة باستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر ومحاولة الوقوف على ركائز البيئة الاستثمارية الجزائرية والقوانين والتشريعات المساندة لها.
- التعرف على التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر وفق سنوات مختارة.
- التعرف على معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واهم السياسات المقترحة للتخلص من اثاره السلبية.
- تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر وفق مؤشرات دولية لمعرفة مدى ملائمته لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- إثراء المكتبة ببحث جديد قد يكون في متناول باحثين آخرين في المستقبل لإنجاز دراسات أخرى مكملة.

❖ **حدود الدراسة:** الحدود الزمنية لهذه الدراسة تمتد من الاستقلال الى الآن مع التركيز على الفترة 2002-2012 للأسباب التالية :

- تزامن بداية هذه الفترة مع بداية الاستقرار السياسي واستعادة الأمن نتيجة للمصالحة الوطنية،
- أن سنة 2002 عرفت هبوط في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد أن سجلت سنة2001 أعلى مستوى لها،
- تزامنت بتأخير سنة عن بداية مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، ونهاية البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو لملاحظة مدى تأثيريهم على مناخ الاستثمار.

وحددت الجزائر كإطار مكاني للبحث.

❖ **منهج البحث:** للإجابة على الاشكالية المطروحة اقتضت الدراسة على الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سأصف اهم النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر، بالإضافة الى وصف واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وتحليل حجم التدفقات وتقييم المناخ الاستثماري في الجزائر.

❖ **الدراسات السابقة:** تم إجراء مجموعة من الدراسات والأبحاث، وأبرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة وهي كما يلي:

1) دراسة سامية دحماني بعنوان" تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر "رسالة ماجستير -جامعة الجزائر-،2001، حيث تندرج الدراسة في إطار تحديد وتقييم ومناقشة شروط مناخ الاستثمار في البلدان النامية بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص، وتوصلت الى النتائج التالية :

- يميل رأس المال إلى النزوح حيث يوجد مناخ اقتصادي وسياسي وقانوني ملائم لاستثماره، ويمثل الاستقرار السياسي اهم العوامل التي تبث الثقة والأمان في العلاقات الاستثمارية،
- إن زيادة وتنوع الحوافز والتسهيلات والامتيازات لا يعني أنها تؤدي حتما إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية فالأمر لا يقتصر فقط على الحوافز والضمانات المتاحة وانما هناك عوامل اخرى،

2) دراسة سعيدي يحي بعنوان "تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة،2006-2007، وجاءت إشكاليتها كما يلي: إن إشكالية الدراسة تتمثل في تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وماهو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

وما أثر التحولات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري في الوقت الراهن على تدفق هذه الاستثمارات إلى الاقتصاد الوطني؟

وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر تعاني من نقص المعلومات الاقتصادية، وأن المشكل في الجزائر يكمن في تطبيق القوانين على أرض الواقع، كما أن المجهودات المبذولة تدعو إلى التفاؤل .

3) دراسة ناجي بن حسين بعنوان "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية -جامعة قسنطينة-،2006 -2007، وجاءت إشكاليتها كما يلي: هل يشجع مناخ الاستثمار الحالي في الجزائر نمو الاستثمار الخاص الوطني ويجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

وتوصلت الدراسة إلى أن المشكلة الحقيقية في عدم ملائمة المناخ الاستثماري في الجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية.

4) دراسة محمد قويدري بعنوان" تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، -جامعة الجزائر-،2004-2005، وجاءت إشكاليتها ضمن مجموعة من الأسئلة.

ومن نتائج الدراسة أن حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة لا يعكس الإمكانات الكبيرة المتاحة وأن الجزائر تحتاج إلى استراتيجية ترويجية.

❖ **صعوبات إنجاز البحث:** واجهت صعوبات عديدة أذكر منها:

- الظروف الخاصة التي أحاطت بإنجاز البحث.
- صعوبة جمع المراجع من الكتب ما دفعني الى الاعتماد بكثرة على المجلات والملتقيات والمذكرات.
- صعوبة تناول هذا الموضوع وتحليله بعمق علمي ومنهجي، ذلك أن تحقيق هذا الهدف يتطلب من أي باحث قدرات ومهارات فنية وغيرها خاصة في تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر ومكانتها وفق المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار الذي يتطلب جهد كبير ووقت طويل.
- صعوبة كبيرة في الحصول على الإحصائيات، اضافة الى الحصول على إحصائيات لا تغطي كامل الفترة مما أجبر الطالب على أخذ البيانات من مصادر مختلفة.
- اختلاف في البيانات والاحصائيات من هيئة لأخرى (تضارب لغة الأرقام).

- عدم تطابق الإحصائيات بين المصادر الدولية والوطنية مما أجبر الطالب عمى محاولة التوفيق والترجيح.

❖ **محتويات البحث وتقسيماته:** لمعالجة هذا البحث عمدنا تقسيمه إلى ثلاثة فصول وهي كالتالي:

الفصل الأول: جاء تحت عنوان مقاربة مفاهيمية حول الاستثمار الاجنبي المباشر، تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث، الأول تضمن أهم النظريات التي جاءت لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر مع عرض كل نظرية والانتقادات التي وجهت لكل منها، أما الثاني فهو يتعلق بماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، اشكاله وخصائصه، والمبحث الثالث يتعلق بالجدوى الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية على البلد المضيف الاثار السلبية والايجابية.

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، قسمته إلى ثلاثة مباحث تطرقت في أولها لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتطور الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمارات في الجزائر والمبحث الثاني يتعلق بتحليل حجم التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر، اما المبحث الثالث والأخير يخص المعوقات التي تواجهها الجزائر لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر واهم السياسات المقترحة لتخطي تلك العوائق والتخلص منها.

الفصل الثالث: جاء تحت عنوان تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، قسمته الى ثلاثة مباحث في المبحث الأول عرفت مناخ الاستثمار بصفة عامة بواسطة مجموعة من التعاريف مع ذكر اهم مكوناته وتطرقت الى لمحة عامة حول المناخ الاستثماري في الجزائر. وفي المبحث الثاني ذكرت اهم المؤشرات المعتمدة في عملية تقييم مناخ الاستثمار، اما المبحث الثالث خصصته لمكانة الجزائر عالميا وعربيا في تلك المؤشرات وفق سنوات مختارة.

.

الفصل الأول

مقاربة مفاهيمية حول الاستثمار

الأجنبي المباشر

الفصل الاول: مقاربة مفاهيمية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

يعتبر الاستثمار من أهم النشاطات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول من أجل النهوض باقتصادها وتحقيق التنمية للحاق بركب التقدم والرقي خاصة مع ما يشهده العالم اليوم من تغيرات وتطورات على كافة المستويات، ويرتبط هذا النشاط كغيره بمجموعة من القرارات والبدائل ذات الأهمية البالغة والحساسية الكبيرة لارتباطاتها بمجموعة من المخاطر التي تؤثر مباشرة على العوائد.

إن للاستثمار مجالات ومستويات عديدة لكن ما يهم في هذا الفصل هو الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعتبر موضوع مثير للاهتمام يحفز الكثيرين لدراسته والخوض فيه، باعتباره أحد الآليات الأساسية التي تلعب دورا هاما في تغيير مسار العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية القائمة بين الدول والتكتلات الاقتصادية في العالم، وقد تعددت النظريات التي تحاول تفسير ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والأسباب الكامنة وراء قيامها والعوامل المؤثرة في قرارات الشركات للاستثمار خارج أوطانهم.

ونظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر في مسيرة النظام العالمي الجديد، والحاجة القصوى إليه من طرف الدول النامية خاصة ودول العالم عامة لاسيما خلال العقدين الماضيين حيث شهد زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية، وتفسر التغييرات التي طرأت على الهيكل الاقتصادي العالمي معظم تلك الزيادة، وهي اتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير نظم التجارة والاستثمار

ومنه سيكون هذا الفصل الأول مدخل لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم والأشكال والأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع، ليكون هدف هذا الفصل هو بناء قاعدة معرفية تسمح لنا بالمرور إلى بقية الفصول.

المبحث الاول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاقتصار على عرض بعض النظريات دون الأخرى يرجع في أساسه إلى أن تناول كل النظريات يعتبر ضربا من ضروب الإسهاب أو التكرار، هذا لأن التحليل الدقيق لجوهر كل نظرية يظهر وجود عوامل مشتركة بين معظم الكتاب حول بعض المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمارات الأجنبية سواء في الدول النامية أو المتطورة.

ان النجاح الذي تحققه الشركات المتعددة الجنسيات في الدول الام، قد لا تحققه قد لا تحققه بنفس الفعالية على مستوى سوق الدول المضيفة، وهذا راجع الى التباين في المتغيرات البيئية في الدول الام والدول المضيفة لهذه الشركات ولهذا سوف نتطرق في هذا المبحث الى بعض نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تدفع بالشركات الأجنبية الى الاستثمار في الدول الأخرى.

وقد قسمت هذا المبحث كالتالي:

المطلب الاول: نظرية عدم كمال السوق ونظرية الحماية:

1-نظرية عدم كمال السوق:

1-1 عرض النظرية:تفترض هذه النظرية عدة افتراضات تعتمد عليها في تحليل أسباب اتجاه الشركات المتعددة الجنسية للاستثمار في الدول المضيفة ،فهي تفترض اولا غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية إضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، كما تفترض ايضا أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في من حيث مستوى الإدارة و التقدم التكنولوجي او توافر الموارد المالية فالشركات المتعددة الجنسية تتمتع بقوة نسبية عند المقارنة بالشركات الوطنية ،وبالتالي تدفع هذه النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار المختلفة تلك الشركات التي تملك جوانب القوة لإقامة وتملك مشروعات الاستثمار خارج حدود الدولة الأم[1].

وفي هذا الصدد يرى هودوينج أنه في حالة سيطرة المنافسة الكاملة في إحدى الأسواق الأجنبية فان هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التحكم في السوق، وذلك بسبب وجود حرية كاملة لأي

[1] -منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان 2013، ص 248.

مستثمر للدخول إلى السوق، كما أن السلع والخدمات تكون متجانسة، وبالتالي لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق.

ويتفق كل من باري وكيفر مع هودينغ في هذا الصدد فالاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى توافر بعض المزايا او امتلاك بعض الخصائص والموارد المتميزة او المطلقة لدى الشركات المتعددة الجنسيات في الخارج هو تميزها بميزة احتكارية معينة مثل (تباين المنتجات او حداثة المنتج) تستطيع الاستفادة منها في الدول المضيفة.

اذن يمكن ان نستنتج سبب انتقال جزء من نشاط شركات المتعددة الجنسيات من الدولة الام الى الدول المضيفة الى هروب هذه الشركات من المنافسة الكاملة في أسواق هذه الشركات الى أسواق الدول المضيفة التي تغيب فبها المنافسة الكاملة[1].

وفيما يلي بعض الأسباب التي تؤدي الى انتقال جزء من أنشطة هذه الشركات [2]:

- عدم التجانس بين منتجات الشركات الأجنبية ونظيرتها بالدول المضيفة.
- تميز المهارات (الإدارية ، والإنتاجية، والتسويقية) التي تكسبها الشركات الأجنبية عن نظيراتها بالدول المضيفة.
- التطور التكنولوجي وتفوقه في الشركات الأجنبية أي استخدام أساليب تكنولوجية أكثر تطور.
- تجنب القيود الجمركية التي تفرضها للدول المضيفة ولاية تعرقل عملية تصدير هذه المنتجات لهذه الدول، ومن ثم تصبح الاستثمارات الأجنبية الحل الأمثل للتخلص من القيود وغزو أسواق الدول المضيفة.
- استغلال الشركات المتعددة الجنسيات الامتيازات المالية والضريبية والجمركية التي تقدمها لها الدول المضيفة بهدف جذبها للاستثمار.
- استغلال الخصائص الاحتكارية المختلفة التي تتميز بها الشركات المتعددة الجنسيات منها الخصائص التكنولوجية والخصائص التمويلية، والخصائص التنظيمية والإدارية، والخصائص التكاملية (التكامل الأمامي والتكامل الخلفي) .

[1] – منور اوسرير وعليان نذير، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد الثاني، 2005ص108.

[2]– منور اوسرير وعليان نذير، **نفس المرجع**، ص109.

2-1 نقد النظرية: فيما يخص الانتقادات يرى روبوك سيموندس ما يلي[1]:

أنّ هذه النظرية تفترض إدراك الشركات متعددة الجنسيات لجميع فرص وقيود الاستثمار بجميع دول العالم. وهذا الافتراض غير واقعي من الناحية العملية.

أنّ هذه النظرية لم تقدم أي تفسيرات مقبولة لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لتحقيق الأرباح، في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للاستثمار والعمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصّة بالإنتاج أو التسويق.

بناءا على ما سبق يمكن القول بأنّ مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات المرتبطة بالاستثمار مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة والخاصّة بتنظيم مثل هذه الأنشطة أو العمليات الإنتاجية التجارية.

2-نظرية الحماية:

2-1 عرض النظرية: يقصد بالحماية الممارسات الوقائية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج او التسويق او الإدارة عموما الى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر او عقود التراخيص والإنتاج، او أي شكل اخر وذلك لأطول فترة ممكنة، ومن ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة واجبارها على فتح قنوات للاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل اراضيها[2].

ومن اجل تجاوز النقائص او الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق ظهرت نظرية الحماية التي يقصد بها الممارسات الوقائية من قبل الشركات الأجنبية لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجال الإنتاج والتسويق والإدارة عموما الى أسواق الدول المضيفة وذلك لأطول فترة ممكنة هذا من جهة، ومن جهة أخرى حتى تستطيع الشركات الأجنبية كسر حدة الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول المضيفة واجبارها على فتح قنوات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل أراضيها ويرى " هود وينج" ضرورة احتفاظ الشركة متعددة الجنسيات

[1] – منصوري الزين، مرجع السابق، ص249، 250 .

[2] – منور اوسرير وعليان نذير، مرجع سابق، ص113.

بأحد الأصول (المعرفة أو الخبرة، الاختراعات ... الخ) التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة لكي تحقق الحماية المطلوبة لاستثمارها ومن ثم الأهداف التي ترغب في بلوغها من وراء تدويل أنشطتها وعملياتها الإنتاجية أو الاستثمارية أو التسويقية ... الخ[1].

2-2 نقد النظرية: إن ممارسة الحماية من الممكن أن يتحقق بأساليب بديلة متاحة الآن قد تكون أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات , على سبيل المثال التعديلات التي وردت على اتفاقية الجات والتي تمت بعد جولة الأورغواي والخاصة باتفاقية الحقوق الملكية الفكرية، يوجد الآن ضوابط لحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها على مستوى العالم, تضمنها مواثيق متفق عليها و يقوم بتنفيذها منظمات دولية بعضها تابع لهيئة الأمم المتحدة, أم الآخر فيمثل منظمات دولية مستقلة, و من ثم يمكن القول بأنه لا يوجد مبرر عملي لما تقوم به بعض الشركات متعددة الجنسيات لحماية براءات الاختراع في أي نشاط اقتصادي يتم ممارسته[2].

المطلب الثاني: نظرية دورة حياة المنتج الدولـــي ونظرية التحركات الدولية لراس المال:

1- نظرية دورة حياة المنتج الدولـــي:

1 -1 عرض النظرية: تقدم نظرية دورة حياة المنتج تفسيرا لأسباب انتشار الاستثمارات الأجنبية عبر العالم وفي الدول النامية بصفة خاصة كما انها تلقي الضوء على دوافع الشركات المتعددة الجنسية من وراء الاستثمارات الأجنبية كما توضح أسباب انتشار الاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الام[3].

تفترض النظرية ان حياة المنتج الدولي تمر بأربعة مراحل[4]:

أ- **مرحلة التقديم:** تبدأ هذه المرحلة بتوصل احدى الشركات الكبرى الى ابتكار وتطوير منتج جديد وطرحه في السوق، وقد تستغرق عملية التقديم وقتا محددا ويمثل توقيت هذه المرحلة بعدا استراتيجيا في نجاح المنتج

---

[1]- أبو قحف عبد السلام، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية**، الطبعة الاولى، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2001، ص63.

[2]-منور اوسرير وعليان نذير، مرجع سابق، ص 114

[3] - منصوري الزين، مرجع سابق، ص 250.

[4]-سعدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة دكتوراه دولة، علوم اقتصادية، جامعة منتوري، غير منشورة قسنطينة، 2006-2007 ص132،133.

واستمراره، ونظرا لحداثة وعدم شيوع هذا المنتج الجديد في المرحلة الأولى فغالبا ما يكون حجم التعامل منخفضا وتتسم هذه المرحلة بانخفاض معدل الأرباح ويعود ذلك الى ارتفاع التكاليف.

ب– مرحلة النمو: تعتبر من اهم مراحل دورة حياة المنتج ومن أبرز مراحلها الزيادة السريعة في التجديدات التكنولوجية والإنتاجية والزيادة في مقدار التعامل وحجم الأرباح المحققة الناتجة عن نمو الطلب على السلعة في السواق الداخلية والخارجية، مما يتيح لها الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم وانخفاض التكاليف الى ادنى مستوى ممكن،وتستمر هذه المرحلة ما دام التعامل بالخدمة لم يصل الى المستوى المحتمل ويعبر عادة عن حجم التعامل المحتمل بالحصة السوقية وطالما ان المنتج لم يصل في عائده الى المستوى فان ذلك يعني انه لا زال في مرحلة نمو.

ج–مرحلة النضج: تتصف هذه المرحلة بانتشار المنتج بشكل تام بين جميع الشركات المنافسة في ظل استقرار التكنولوجيا المستخدمة في انتاجه، بالتالي الوصول الى حجم التعامل بالخدمة والارباح المتولدة عن ذلك الى المستوى المتوقع، بعد ذلك الثبات والاستقرار بالرغم من الزيادة المستمرة في حجم التعامل واتجاهه الى الانخفاض وربما يقود هذا الى الضغط على الأسعار لتتجه نزوليا،مع تكثيف الجهد الترويجي في هذه المرحلة وتبني استراتيجية تسويقية. ترتكز على محورين رئيسيين هما:

- تخفيض الأسعار لإغراء العملاء.
- ترويج كثيف لتأكيد المكانة التنافسية للمنشاة وإبراز الميزة النسبية فيما تقدمه من خدمات.

د–مرحلة الانحدار: تبدأ هذه المرحلة مع تسقف الخدمة عند مستوى تعامل ثابت واتجاهها بعد ذلك الى الانخفاض، وتعكس هذه المرحلة درجة عالية من التعثر الذي يغري في الكثير من الأحيان اتخاذ قرار التوقف نهائيا عن تقديم الخدمة لذلك لا ينبغي لها ان تصل الى هذه المرحلة الا بوجود خدمة بديلة.

2–1 نقد النظرية: وجهت عدة انتقادات لهذه النطرية نذكر منها[1]:

على الرغم من أن العديد من الصناعات كالصناعات الإلكترونية مثل الحسابات تؤيد الافتراضات التي تقوم عليها هذه النظرية، حيث بدأت هذه الصناعة في الولايات المتحدة ثم انتشرت بعد ذلك في بريطانيا وألمانيا

[1]– منصوري الزين، نفس مرجع سابق، ص251 .

وفي فرنسا و اليابان، ثم امتد إنتاج الحسابات إلى الدول النامية الآخذة في التقدم بخطوات متسارعة مثل كوريا الجنوبية و تايوان ....الخ،وعلى الرغم مما سبق الا أنه عند البحث في تطور إنتاج منتوجات أخرى يصعب تطبيق تلك النظرية عليها، خاصة المنتجات التي يطلق عليها السلع الفاخرة مثل السيارات الفاخرة.

كما انتقدت نظرية دورة الحياة المنتج الدولي في عدم تقديمها تفسيرا مقبولا في أسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق للمشروعات الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي يوجد فيه بدائل أخرى للاستثمار والعمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بإنتاج والتسويق.

ويمكن توضيح هذه النظرية بالاستعانة بالشكل الموالي:

الشكل رقم (1-1): دورة حياة المنتج الدولي

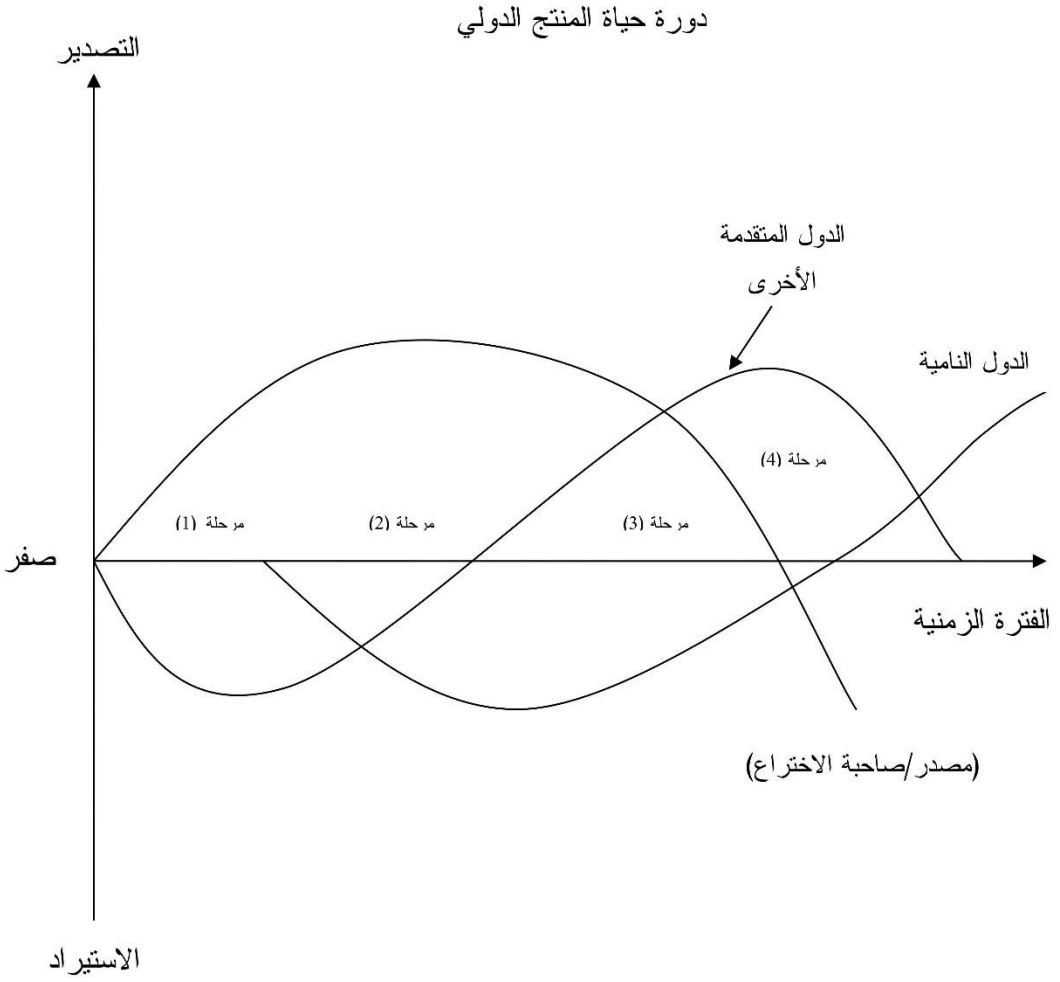

المصدر: أبو قحف عبد السلام، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية**، الطبعة الاولى، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2001، ص 64.

يوضح هذا الشكل ثلاث منحنيات لمراحل دورة حياة منتج دولي واحد أي ان كل منحنى يمثل دورة حياة نفس المنتج.

2- نظرية التحركات الدولية لراس المال:

2-1عرض النظرية: تبنى هذه النظرية على افتراض المنافسة الكاملة،وتفسر الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها تحركات لراس المال من خلال اختلافات أسعار الفائدة بين الدول،فالاستثمار الأجنبي المباشر هو نتيجة انتقال راس المال من الدول ذات معدلات العوائد المنخفضة الى الدول ذات المعدلات المرتفعة وينبع هذا الراي من فكرة مفادها انه عندما تقوم الشركات بتنفيذ قرارات الاستثمار فإنها توازن بين العوائد الحدية

المتوقعة لراس المال وبين تكلفته الحدية فلو كانت العوائد في الدولة الام اقل من العوائد المتوقعة في الخارج وبافتراض ان التكلفة الحدية متساوية فهنا يوجد حافز للاستثمار في الخارج عنه في الدولة الأم[1].

2-2 نقد النظرية: ان هذه النظرية تصلح لتفسير الاستثمار في الأوراق المالية لكنها لا تعطي تفسيرا مقنعا للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لعدة أسباب منها انها تفترض ان هناك معدلا واحدا للعوائد بين الأنشطة المختلفة داخل الدول وبالتالي فإنها لا تتوافق مع تجارب بعض الدول في دخول الاستثمار المباشر وخروجه في وقت واحد، وكذلك لا تستطيع ان توضح التوزيع الغير متكافئ للاستثمار بين أنواع مختلفة من الصناعات[2].

المطلب الثالث: نظرية الموقع وتعديلها

1- **عرض النظرية قبل تعديلها:** تهتم هذه النظرية بالعوامل البيئية المؤثرة على قرارات استثمار الشركات المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة.

ان العوامل الموقعية تؤثر على قرار كل من الشركة المتعددة الجنسيات بالاستثمار في احدى الدول المضيفة، وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار والتصدير لهذه الدولة او غيرها من الدول الأخرى المضيفة وتشمل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة [3]على النحو التالي [4]:

- العوامل التسويقية والسوق مثل: درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الاعلان، حجم السوق، درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين .... الخ
- العوامل المرتبطة بالتكاليف مثل: مدى توافر الايدي العاملة، انخفاض مستويات الأجور، مدى توافر رؤوس الأموال، مدى انخفاض تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطية، والتسهيلات الإنتاجية الأخرى...الخ.
- الاجراءات الحمائية (ضوابط التجارة الخارجية) مثل: التعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.

---

[1] -اميرة حسب الله محمد، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية (دراسة مقارنة تركيا-كوريا الجنوبية-مصر)، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2005، ص26.

[2]- اميرة حسب الله محمد، نفس المرجع السابق، ص27.

[3]- أبو قحف عبد السلام، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية**، مرجع سابق، ص 66.

[4]- أبو قحف عبد السلام، نفس المرجع السابق، ص 67.

- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي مثل: مدى قبول الاستثمارات الاجنبية، الاستقرار السياسي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب لمشروعات الاستثمار، مدى ثبات أسعار الصرف، نظام الضرائب، مدى التكيف مع بيئة الدولة المضيفة بصفة عامة.
- الحوافز والامتيازات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين.
- عوامل أخرى مثل: الموقع الجغرافي، التسهيلات التي تمنحها الدولة المضيفة للمستثمر الاجنبي، المبيعات والارباح المتوقعة، إمكانية التهرب الضريبي...الخ.

2-نظرية الموقع المعدلة: جاءت بعض التعديلات على نظرية الموقع التي قام بها الاقتصاديين " روبوك وسيموندس"حيث اقترحا ان الاعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بهما تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل هي[1]:

أ-المتغيرات الشرطية: هي العوامل التي يشترط توافرها حتى يتم الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

- **خصائص المنتج:** من حيث نوع السلعة، استخدامات السلعة، جودتها، متطلبات الإنتاج للسلعة، درجة التحديث التكنولوجي، خصائص العملية الانتاجية، متطلبات الانتاج.
- **الخصائص المميزة للدولة المضيفة:** من حيث نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، وحجم الطلب في السوق المحلي.
- **العلاقات الدولية:** الاتفاقات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية انتقال رؤوس الأموال والأفراد ومدى توافر نظم النقل والاتصالات في الدولة المضيفة.

ب-العوامـل الدافعـــة: هي تلك العوامل التي تدفع الشركات متعددة الجنسيات الى الاستثمار في الدول المضيفة، وهذه العوامل هي:

- **المركـز التنافســـي للشركة:** المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية .....الخ
- **الخصائص المميزة للشركة:** مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية والمالية، وكبر او صغر حجم الشركة.

[1] - منصوري الزين، مرجع السابق، ص252،253

ج–العوامـل الحاكمـة (الضابطـة): تلك العوامل التي تجعل الشركة تتجه الى الاستثمار في الدولة المضيفة او تحجم عن ذلك، وهي:

- **مميزات الدولة الام**: القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة وارتفاع تكاليف الإنتاج.
- **مميزات الدولة المضيفة**: مدى تشجيع القوانين واللوائح الحكومية، ونظم الإدارة والتوظيف والسياسات والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية.
- **العـوامـل الدولـيـة**: العلاقات بين الدول المضيفة والدولة الأم، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

2–1نقد نظرية الموقع (قبل وبعد تعديلها): ان كثرة العوامل في هذه النظرية قد تصعب للشركات المتعددة الجنسية في اتخاض قراراتها فيما يخص القيام بالاستثمار وممارسة نشاطاتها الإنتاجية والتسويقية في الدول المضيفة[1].

[1] – أبو قحف عبد السلام، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية**، مرجع سابق، ص 71.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر المفاهيم والاشكال

قبل التطرق الى الاستثمار الأجنبي المباشر يجدر بنا التعريج على الاستثمار بشكل عام نظرا لكونه الوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية ونظرا لكون الاستثمار الأجنبي المباشر هو محل دراستنا فسوف نتعرض بالتحليل في المطالب الموالية إلى المفاهيم الأساسية له والاشكال والخصائص.

المطلب الاول: ماهية الاستثمار

1- **تعريف الاستثمار:** تعددت المفاهيم والتعاريف ويمكن ان نشير الى المفهوم اللغوي للاستثمار، هو توظيف المال او تثميره، وتثمير المال هو تكثيره.

- اما المفهوم الاقتصادي فقد عرفه العديد منهم جون مينارد كينز بانه (يمثل الإضافة الجارية لقيمة التجهيزات الرأسمالية التي تحدث نتيجة النشاط الإنتاجي لفترة معينة).
- ويوجد تعريف اخر توظيف رؤوس الأموال النقدية في شراء أسهم وسندات في سوق الأوراق المالية وهذا هو المعنى المالي اما بناء راس مال جديد فهو المعنى الاقتصادي[1].
- كما أنه ارتباط مالي يهدف إلى تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى مدة طويلة في المستقبل فالاستثمار إذا هو نوع من الإنفاق ولكنه إنفاق على أصول سوف يتوقع منها تحقيق عائد على مدى فترة طويلة من الزمن[2].
- الاستثمارات عبارة عن استثمار الأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائد في المستقبل[3].

إن كلمة الاستثمار من الكلمات التي يصعب وضع تعريف محدد لها بحيث يتفق عليه الجميع، فنظرة الأفراد إلى عملية الاستثمار وطبيعته تختلف باختلاف ظروفهم والمهن التي يشغلونها، والأغراض التي يبغون تحقيقها تختلف من وراء استثماراتهم، وغير ذلك من العوامل التي تجعل من الصعب وضع تعريف واحد محدد لكلمة

[1]- فاضل محمد العبيدي، البيئة **الاستثمارية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان_الاردن 2012، ص15.

[2] – عبد المطلب عبد المجيد، **مبادئ وسياسات الاستثمار**، الدار الجامعية، الطبعة الاولى، الإسكندرية، 2010، ص 22.

[3] – محمد الحناوي، نهال فريد مصطفى، **مبادئ وأساسيات الاستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 18.

الاستثمار بحيث يلتمس مع جهات النظر المختلفة، فالمصنع مثلا ينظر إلى عملية الاستثمار نظرة تختلف تماما عن نظرة التاجر، وهذه الأخيرة تختلف عن مثيلاتها بالنسبة للأفراد العاديين الذين يملكون كميات صغيرة أو كبيرة من رؤوس الأموال والذين يرغبون في استخدامها للحصول على عائد مناسب في شتى الميادين.

بناء على ما تقدم يمكن تعريف الاستثمار على انه توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تحقيق تراكم راس مال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية او تجديد وتعويض الرأسمال القديم.

او هي التضحية بالاستهلاك في الوقت الحالي املا في الحصول على عوائد أكبر في المستقبل، ولذلك كلما زاد عدم اطمئنان المستثمر بشأن العوائد التي سيحصل عليها في المستقبل زادت قيمة المكافآت التي يطالب بها مقابل استثماراته[1].

2-أنواع الاستثمار: هناك عدة أنواع للاستثمار، باعتباره يمكن أن يكون فرديا أو استثمار شركات أو استثمار حكومي (تموله الحكومة)، حيث يصنف إلى:

2-1 من حيث دوافعه الاقتصادية الاقتصادية على أطراف الاستثمار الرئيسية:

أ- **الاستثمار الحكومي (استثمار الدولة)**: هو الاستثمار الحكومي بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والاتجاه السياسي والفكري القائم فيها.

ب- **الاستثمار الخاص**: وهو استثمار القطاع الخاص الذي تطور من المشروع الفردي او العائلي المحصور استثماره بنشاط محدود الى شركات ومؤسسات تضم عددا من المستثمرين من مختلف الشرائح الاجتماعية، الذين يقومون بتوظيف مدخراتهم في مختلف المشاريع الإنتاجية والخدمية.

2- 2 من حيث وسائله:

أ- استثمار المباشر: هو الاستثمار في جميع المشاريع باستثناء المتعلقة المساعدات والمعونات المالية والفنية والتقنية التي تقدم الى الدولة.

ب- استثمار غير مباشر: هو الاستثمار الذي يتم عن طريق شراء أوراق مالية لشركات تساهم في النشاط الاقتصادي المباشر بهدف الربح عن طيق البيع.

[1]- ماجد احمد عطا الله، إدارة **الاستثمار**، الطبعة الاولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان،2011، ص12.

ج– الاستثمار الأجنبي: هو الاستثمارات الخارجية التي أصبحت من مصادر التمويل الهامة لمشاريع التنمية الاقتصادية، خاصة في البلدان النامية، ودول اروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق فقد تميز عقد التسعينيات وما بعده بالتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال، فقد انكمش دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات في البلدان النامية[1].

فالاستثمار الأجنبي باعتباره نوع من أنواع الاستثمار يعبر عن تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته التامة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.

وقد عرفه فريد النجار على أنه كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة متلقية سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسية، سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد، أو لآجال طويلة[2]

وينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين:

اولا: الاستثمار الأجنبي غير المباشر: وهو يخص الاستثمار في المحفظة أو التوظيف للمنقول، ويقصد به "شراء السندات والأسهم من الأسواق المالية"، بمعنى آخر يتمثل هذا النوع من الاستثمار بقيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة ما بشراء سندات أو أسهم لشركات قائمة في دولة أجنبية، مع عدم اهتمامهم بدرجة النفوذ الممارسة، بل ينصب الاهتمام بالمحفظة على سلامة رأس مالهم وزيادة قيمة الأوراق المالية التي يملكونها ، و تتمثل اهم الاستثمارات الغير مباشرة في تلك الاستثمارات التي تتدفق داخل الدولة وتأخذ احد الشكلين هما القروض التي تقدمها احدى الهيئات الخاصة و العامة او الافراد ،او الاكتتاب في السندات و الأسهم التي تصدرها الدولة او المشروعات التي تقام بها و يسمى هذا الشكل الأخير بالاستثمار المحفظي او الاستثمار في محفظة الأوراق المالية[3].

---

[1]– ماجد احمد عطا الله، مرجع سابق، ص22، 23.

[2]– النجار فريد راغب محمد، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص23 .

[3]– قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص252.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية وهو بذلك ساهم في انتشار ظاهرة العولمة، لكونه يلقى اهتماما وتفضيلا من طرف الدول المضيفة التي تجد فيه المنافع والمكاسب المرتبطة بعملية التنمية في الاقتصاد، وبالتالي فهو يحتل مكانة كبيرة في الأدبيات الاقتصادية خاصة الرأسمالية منها، وهو الذي ينطوي على التملك الجزئي أو المطلق لمشروع الاستثمار من الطرف الأجنبي وبعبارة أخرى فهو موجودات الشركة الأم في الدول المضيفة وهذا ما يدل على الاعتماد المتزايد على هذا النوع من الاستثمار لأن المستثمرين الأجانب يلتزمون عادة بالاستثمار على المدى الطويل ومع أنه يكون عادة أقل تقلبا من الديون والاستثمار الأجنبي غير المباشر، فإنه لا يمكن اعتبار استقراره أمرا مسلما به نظرا لأن الاستثمار المحلي والأجنبي على السواء يعتمد على وجود مناخ استثمار إيجابي[1] .

3-الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر: تتشابه الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة في ان كلاهما يحمل نفس حافظة الأوراق المالية المتضمنة تحويل رؤوس الأموال الدولية ،وكلا النوعين من الاستثمارات يتضمن ملكية راس المال في دولة اجنبية الا انهما يختلفان في نقاط نوضحها من خلال الجدول التالي:

[1]- براهمية امال وسلايمية ظريفة، **تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة يومي:21و22نوفمبر 2006، ص 08 .

الجدول رقم (1-1): الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي غير المباشر
الاستثمار الأجنبي المباشر متوسط او طويل الاجل.	ويعتبر الاستثمار الأجنبي غير المباشر استثمار قصير الأجل.
يملك المستثمر الاجنبي المشروع بالكامل او الغالبية الكبرى من سندات وأسهم المشروع مما يخوله حق السيطرة والرقابة والمشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري.	تملك الأجنبي عددا من السندات او الأسهم في احدى الشركات المحلية بصورة لا تمكنه من السيطرة او الرقابة على اعمالها، مقابل الحصول على عائد نظير هذه المشاركة المتمثلة في الأسهم والسندات.
ينفذ الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق كبير وواسع جدا عن طريق الشركات.	ينفذ الاستثمار الأجنبي غير المباشر عن طريق المستثمرين الافراد.
المستثمر يسيطر على المشروع على إثر هذه السيطرة تنقل هذه الاستثمارات المهارات والخبرات الفنية والتكنولوجية الحديثة المرافقة لدراسة مال المشروع.	يحصل فيها المستثمر على عائد دون أن تكون له سيطرة على المشروع وعلى إثرها لا تنقل المهارات والخبرات.
مساهمة المستثمر الاجنبي في إدارة ورقابة المشروع.	المستثمر الاجنبي لا تكون لديه مشاركة في الإدارة واتخاذ القرارات.

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المعلومات السابقة.

المطلب الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية.

1-تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد وردت عدة تعاريف لمنظمات وهيئات دولية وكذا لكتاب وباحثين اقتصاديين نحاول ان نتطرق الى أهمها فيما يلي:

أ- بعض تعاريف المؤسسات والهيئات الدولية:

- **حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD**: " يعبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" عن ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة

المدى، ثابتة في بلد معين يطلق عليه البلد المضيف، بحيث تعكس تلك العلاقة منفعة المستثمر الأجنبي الذي يكون له الحق في إدارة أصوله والرقابة عليها من بلد الأم أو المضيف، وقد يكون المستثمر شخصاً طبيعيا أو اعتبارياً "،ويتفق هذا التعريف مع المفهوم الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[1].

- **حسب صندوق النقد الدولي FMI**: ويعبر الاستثمار الأجنبي حسب صندوق النقد الدولي عن " ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان (عون اقتصادي) مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[2].

ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي انه مباشر حين يملك المستثمر الأجنبي 10% او اكثر من أسهم راس مال احدى مؤسسات الاعمال على ان ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة[3].

- **حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCDE)**: لتحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر اعتمدت اعتمدت المنظمة على الهدف من عملية الاستثمار والمتمثل في ضرورة تحقيق مصلحة مالية دائمة الى جانب ممارسة تأثير حقيقي على تسيير الشركة[4].

كما يعبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنظمة المشتركة للتنمية الاقتصادية "ذلك الاستثمار القائم قصد تأسيس روابط اقتصادية دائمة مع المؤسسات، حيث أنه يعطي الفرصة للقيام بالأثر الحقيقي على تسيير المؤسسات المذكورة عن طريق[5]:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة ملحقة فرع ...الخ.
- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل.

---

[1]–مصطفى العبد الله الكفري، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل كلية الاقتصاد، –جامعة دمشق، ايام 5 / 1 / 2010 – 25 / 5 / 2010 ص 20.

[2]– قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص251.

[3] –لوعيل بلال، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995–2007)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 04، جامعة بسكرة–الجزائر، 2008 ص 135.

[4] –عيبوط محند، الاستثمارات **الأجنبية في القانون الجزائري**، دار هومة للطباعة والنشر، 2011, ص 135.

[5] – تشام فاروق، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة واثارها على التنمية الاقتصادية**، ورقة بحثية تدخل ضمن المشاركة في الملتقى الوطني الأول "الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب–البليدة،2009، ص07.

- احتلال كامل لمؤسسة قائمة.

- **حسب المعهد العربي للتخطيط بالكويت:** قيام شركة او منشاة ما بالاستثمار في مشروعات تقوم خارج حدود الوطن الام وذلك بهدف ممارسة فدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات[1].

من خلال التعريفات السبقة يمكننا ان نستخلص تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه: عملية تحويل رؤوس أموال من مستثمر (افراد او شركات) الى مشروع أجنبي في دولة خارج حدود الدولة الام على ان يمتلك المستثمر رقابة حقيقية على المشروع نتيجة هذا الاستثمار.

ب– تعاريف لبعض المفكرين الاقتصاديين:

- **يعرفه نزيه عبد المقصود مبارك:** على أنه:" تلك الاستثمارات التي يديرها ويملكها المستثمر الأجنبي اما بسبب ملكيته الكاملة لها، او ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الادارة، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف والثاني ملكيته الكلية او الجزئية للمشروع[2].

- **وعرفه فريد النجار:** على أنه: "يقصد بالاستثمار الأجنبي الوافد المباشر، السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو دخول شركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة"[3]

- **كما يرى سمير محمد عبد العزيز:** أن الاستثمار الأجنبي المباشر " عبارة عن مشروعات مشتركة داخل بلد سيطر عليه القائمون على بلد ما، ويأخذ هذا الاستثمار في الغالب شكل فروع شركات أجنبية ومشروعات مشتركة "[4].

---

[1] –نسيم حسن أبو جامع، **أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد الأول، جامعة الازهر–غزة، جانفي 2013، ص 431.

[2]– نزيه عبد المقصود مبروك، **الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2007 ص31.

[3] – النجار فريد راغب محمد، مرجع سابق، ص24.

[4]– سمير محمد عبد العزيز، **التمويل العام، المدخل الادخاري والضريبي–المدخل الإسلامي، المدخل الدولي**–، الطبعة الثانية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1998، ص319.

- **وعرفه عبد الفتاح أبو شرار**: أنه:"يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل إقامة شركة او شراء جزئي او كلي لشركة قائمة في دولة اجنبية سواء كان نشاطها انتاجيا، تسويقيا، بيعيا او خدميا.... الخ، وموزع على عدد من الدول الأجنبية ويتميز الاستثمار الاستثمار الأجنبي المباشر عن بقية الاستثمارات الأجنبية الأخرى بسيطرة المستثمر الأجنبي على راس المال وتقنيات الإنتاج والإدارة والمهام الأخرى.[1]
- **أضاف باكر**: ان الاستثمار الأجنبي المباشر يشمل أيضا عملية الاندماج والتملك عبر الحدود، وقد عرف كذلك انه شراع موجودات اجنبية مع امتلاك الحق في ادارتها وبناءا على ذلك عندما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر طويل الأمد مع رقابة إدارية يمارسها كيان اقتصادي متوطن (المستثمر الأجنبي او الشركة الام) في اقتصاد بلد مضيف[2].

2-صور واشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة صور اهمها:

أ-الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض:

اولا: الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية: تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسيات نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية زيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية[3].

ثانيا: الاستثمار الباحث عن الأسواق: ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينات والسبعينات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات. ويعتبر ذلك النوع عوضا عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات. كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار، منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها. ففي هذه الحالة هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على

[1] -علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان، 2007 ص232.

[2] -سليمان عمر الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوصفي**، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 24.

[3] - عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة الاقتصادية**، الطبعة الاولى، الدار الجامعة، الاسكندرية، 2006، ص180.

الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار ايجابية على الاستهلاك وآثار ايجابية غير مباشرة على التجارة. ومن شان هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدولة المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما انه له آثارا توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار[1].

ثالثا: الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء: يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسية بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية. ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدول المضيفة. وقد يأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالا عدة منها تحويل الشركات متعددة الجنسيات جزءا من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة لتقوم شركات وطنية وفقا لتعاقد ثنائي. وبهذه الوسيلة تتمكن الشركة بالبلد المضيف من الدخول للأسواق الأجنبية التي لم يكن متاحا لها النفاذ إليها بمفردها نسبة لافتقارها إلى شبكات التوزيع والقنوات التي تتوافر لدى الشركات متعددة الجنسيات. ويحدث هذا النوع من الاستثمار بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الاوروبية أو شمال القارة الأمريكية[2].

رابعا: الاستثمار الباحث عن الأصول الاستراتيجية:

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية، كما تقوم هذه الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية[3].

ب–أهم اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

اولا: الاستثمار الأجنبي المباشر في مشروعات تملكها الشركات الأجنبية بالكامل في الاقتصاد المضيف: تعتبر الاستثمارات الاجنبة التي يملكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات وتتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج

[1]– حسين علي خربوش وآخرون، **الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الاولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص122.

[2]– حسين علي خربوش نفس المرجع، ص123.

[3]– عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص189.

او التسويق او غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي او الخدمي بالدولة المضيفة، خاصة قطاع المنتجات الأولية ولا سيما (القطاع النفطي).

وهذا الشكل من اشكال الاستثمارات يتيح للعنصر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار، ولهذا تتردد الدول كثيرا في التصديق عل مثل هذه الاستثمارات خوفا من التبعية الاقتصادية والهيمنة من قبل المستثمر الأجنبي، خاصة بعد الأرباح الطائلة التي حققتها تلك الشركات من جراء استنزاف الموارد الطبيعية للدول المضيفة بابخس الاثمان، وتسببها في زيادة عبء ميزان مدفوعات هذه الدول، وعلى الرغم من ذلك تظل الشركات الخاصة تمثل أكبر الشركات من حيث الأصول الأجنبية في مجال استخراج النفط والغاز [1].

❖ **مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة:**

➢ **المزايـا:** تتمثل مزايا هذا النوع من الاستثمارات فيما يلي[2]:

- زيادة حجم تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة.

- نظرا لكبر حجم هذا النوع من المشروعات الاستثمارية فإن هذا يؤدي إلى إشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع أو الخدمات المختلفة مع احتمالات وجود فائض للتصدير أو تقليل الواردات مما يترتب على هذا تحسن ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، فضلا عما يترتب على كبر الحجم من خلق فرص للعمل.

- يساهم هذا النوع من الاستثمار في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال في الدولة المضيفة بالمقارنة بالأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي خاصة أشكال الاستثمار غير مباشر.

➢ **العيـوب:** أما من ناحية العيوب فان الدول المضيفة خاصة البلدان النامية تتردد في قبول هذا النوع من الاستثمار وذلك تخوفا من التبعية الاقتصادية واحتكار الشركات المتعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية

[1]- احمد السيد حامد قبال، **الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية لاهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013، ص 32.

[2] - احمد السيد حامد قبال، نفس المرجع سابق، ص 32.

المضيفة لهذه الاستثمارات، إلا أن هناك دول نامية من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية تسمح بهذا النوع من الاستثمارات مثل كوريا الجنوبية، البرازيل، المكسيك ...إلخ .

❖ **المزايا والعيوب من وجهة نظر الشركات الأجنبية:** تتمثل مزايا وعيوب هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الشركات الأجنبية فيمايلي [1] :

➢ **المزايا:** من المزايا التي يحققها الطرف الأجنبي من الاستثمارات المملوكة كليا للمستثمر الأجنبي:

– عن طريق هذا الاستثمار تكون هناك حرية كاملة لإدارة المشروع بمختلف أنشطته (إنتاجية وتسويقية ومالية والسياسات الخاصة بالموارد البشرية).

– كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها والناتجة عن انخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية.

– يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدول المضيفة على الواردات.

➢ **العيوب:**أما العيوب فتتمثل في:

– هذا النوع من الاستثمارات يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة مع الاستثمارات المشتركة.

– الأخطار غير التجارية التي قد يتعرض لها المشروع المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي مثل التأميم والمصادرة والتصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول النامية المضيفة، خصوصا إذا كان الاستثمار في الصناعات الاستراتيجية مثل صناعة البترول والأسلحة والأدوية... إلخ.

ثانيا: المشروعات المشتركة (الاستثمارات الثنائية): على الرغم من محاولات الدول النامية التنافس فيما بينها من اجل جذب رؤوس الأموال الأجنبية لحاجاتها الملحة اليها، الا ان هذه الدول تحاول ان توجد نوعا

[1]– احمد السيد حامد قبال، نفس المرجع سابق، ص 33.

من التوازن بين جذب رؤوس الأموال الأجنبية وما يصاحبها من خبرات، وبين الحفاظ على سيطرة العناصر الوطنية على اقتصادها، وذلك عن طريق النص في قوانينها الداخلية على ضرورة اشراك القطاع الخاص او العام الوطنيين في راس مال المشروع الأجنبي ويطلق عادة على هذا الشكل من الاستثمار اسم المشروع المشترك هو استثمار أجنبي يقوم على أساس المشاركة مع راس المال الوطني وتحدد نسبة المشاركة في راس مال المشروع في ضوء القانون الداخلي للدولة المضيفة[1].

ويمكن القول ان المشروعات المشتركة بين الشركات المحلية في البلدان النامية، والشركات الأجنبية أصبحت أداة واسعة الانتشار وتساعد كلا من الادارتين على تحقيق أهدافها،فهي تقدم الفرصة لكل شريك للاستفادة من الميزات النسبية للطرف الاخر،فالشركاء المحليون تكون لديهم المعرفة بالسوق المحلية،وباللوائح والروتين الحكومي ،والفهم لأسواق العمل المحلية ويستطيع الشركاء الأجانب ان يقدموا تكنولوجيا الصناعة والإنتاج المتقدم والخبرة الإدارية و ان يتيحوا فرص الدخول الى أسواق التصدير،كما انه بالنسبة لكلا الطرفين فان المشاركة في مشروع جديد مع شركة أخرى تقلل من راس المال المطلوب اذا ما قورنت بإقامة المشروع من جانب احد الطرفين بمفرده[2].

❖ **مزايا وعيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للدول المضيفة:** تتمثل مزايا وعيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للدول المضيفة فيمايلي[3]:

➢ **المزايا:** تمثل مزايا هذا النوع من الاستثمارات فيما يلي:

- يلعب هذا النوع من الاستثمار دور بارزا في زيادة رؤوس الأموال الأجنبية وتطوير التكنولوجيا وتوفير مناصب شغل جديدة، وتحسين ميزان المدفوعات عن طريق التقليل من الواردات والزيادة في الصادرات.

[1]- احمد السيد حامد قبال، مرجع سابق ص 34،35

[2]- نزيه عبد المقصود مبروك، **الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، مرجع سابق، ص 38

[3] -محمد عبد العزيز عبد الله، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص39.

- تكوين المديرين الوطنيين وخلق علاقات اقتصادية بين الأنشطة الاقتصادية والخدمية في الدول المضيفة.

ضمان المصالح الوطنية في توجيه سياسات الاستثمار وهذا نتيجة الاشتراك في إدارة المشروع وذلك عندما تتعارض سياسات الشركة مع سياسات المصالح الوطنية.

- زيادة عوائد الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية وهذا نتيجة لدراسات الجدوى التي يقوم بها المستثمر الأجنبي قبل القيام بأي استثمار، بالإضافة إلى توفير جو ملائم لتحقيق هذه الأرباح من التكنولوجيا المتقدمة والإدارة الفعالة.

➢ **العيوب:** عيوب هذا النوع من الاستثمار يتمثل في:

- يشترط لتحقيق المزايا السابقة أن يوفر لدى الاقتصاد الوطني القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في رسم وتوجيه السياسات الاستثمارية للمشروع.
- إن توقع صغر حجم رأس المال الوطني يؤثر على صغر حجم المشاريع المشتركة، وهذا الأمر يتسبب في عدم تحقيق الأهداف المرجوة من الدول المضيفة مثلا: زيادة فرص التوظيف، نقل التكنولوجيا...الخ.
- إن تحقيق الدول المضيفة الأهداف المنشودة في توفير العملات الأجنبية، وتحسين ميزان المدفوعات في المشروعات المشتركة هي أقل بكثير مقارنة مع مشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة للاستثمار الأجنبي.
- انخفاض القدرة المالية للمستثمر المحلي قد يؤدي إلى صغر حجم المشروع المشترك مما يقلل إسهامات هذا الأخير في تحقيق أهداف الدولة الخاصة بزيادة فرص التوظيف، إشباع حاجة السوق المحلي من المنتجات التحديث التكنولوجي.... إلخ.

❖ **بالنسبة للمؤسسات الأجنبية:**

➢ **المزايا:** مزايا هذا النوع من الاستثمار بالنسبة للمؤسسات الأجنبية كمايلي:

- اقتحام السوق المحلي والحصول على موقع تنافسي جيد منذ البداية، فإقامة مؤسسة مشتركة مع مؤسسة محلية يجعلها تستفيد من خبراتها فيما يخص خصوصية السوق المضيف (أذواق المستهلكين، سلوكاتهم، قنوات التوزيع .. إلخ)، من جهة أخرى فإن الشريك المحلي إذا كان مالكا لأصول فإنها سوف تستعمل في إطار المشروع المشترك، بالإضافة إلى سهولة حل المشكلات المتعلقة بالعلاقات العمالية.

- الاستثمار المشترك يساعد الطرف الأجنبي في تذليل الكثير من الصعوبات والمشاكل البيروقراطية فيما يخص الحصول على القروض المحلية، المواد لأولية .. إلخ، خاصة إذا كان المستثمر المحلي هو الحكومة أو شركة تابعة للقطاع العام.... إلخ.

➢ **العيوب:** أما عيوبه بالنسبة للمستثمر الأجنبي فتتمثل في:

– يحتاج إلى رأس مازال كبير نسبيا.

– في الحالة التي يكون فيها الطرف المحلي متمثلا في الحكومة فإنه من المحتمل أن تضع قيود صارمة على تحويل أرباح الطرف الأجنبي إلى الدولة الأم.

– قد يصر الطرف المحلي على نسبة معينة في المساهمة في رأس مال مشروع الاستثمار. هذه النسبة قد لاتتفق مع أهداف الطرف الأجنبي خاصة المرتبطة بالرقابة على المشروع وإدارته مما يخلق مشكلات بين طرفي الاستثمار تؤثر على إنجاز المشروع ككل.

– قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع الاستثماري وهذا يعني ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق المحلي.

ثالثا: الاستثمارات الاجنبية المباشرة متعددة الجنسيات: تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة، حيث انها مسؤولة عن أكثر من 80% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم ككل[1].

يكون راس مال الاجنبي في هذه الصورة في شكل شركات متعددة الجنسية وهي شركات تتميز بتنوع وكبر حجم نشاطها الاستثماري ولها فروع موزعة في مختلف انحاء العالم المتقدم والنامي، يضاف الى هذا احتكار هذه الشركات للتكنولوجيا الحديثة الخاصة بأساليب الإنتاج والتوزيع كما أن لهذه الشركات مراكز رئيسية في

[1]– احمد السيد حامد قبال، مرجع سابق، ص 40.

الولايات المتحدة الامريكية واليابان ودول أوروبا، تقوم بالتنسيق تقوم بالتنسيق فيها بينها وبين فروعها في مجال السياسات الإنتاجية والسعرية والاستثمارية بما يحقق مصالح الشركات ولا يتعارض مع أهدافها[1].

❖ **مزايا وعيوب التي تحدثها الشركات متعددة الجنسية في الدول المضيفة:** ان الشركات متعددة الجنسيات تؤثر إيجابا وسلبا داخل البلد المضيف وبهذا فان مزايا وعيوب هذه الشركات في البلد المضيف تتمثل فيمايلي[2]:

➢ **المزايا:** تتمثل المزايا التي تحدثها الشركات متعددة الجنسية في الدول المضيفة كمايلي:

- زيادة الإنتاج وهذا نتيجة لانتقال رأس المال من الدول الأم إلى الدول المضيفة
- زيادة الأجور وهذا نتيجة عنصر إعادة توزيع الأرباح المحققة
- توفير فرص عمل داخل البلد المضيف وهذا لما تتمتع به من كبر حجم هذه الشركات.
- زيادة الصادرات عن طريق المنتجات التي تنتجها هذه الشركات .
- زيادة الإيرادات الضريبية وهذا عن طريق الضريبة التي تفرضها على المشاريع التي تقوم بها هذه الشركات الأجنبية.
- تحقيق وفرات الحجم الاقتصادية وهذا من خلال صناعة معينة التي تتطلب التكنولوجيا المتطورة، وخاصة في حالة عدم قدرة الشركات المحلية في جمع رأس المال اللازم لقيام هذا المشروع، أو من ناحية أخرى لما يتطلب من تكنولوجيا عالية .
- تزويد الدول المضيفة بالمهارات التقنية والإدارية والتكنولوجيا الجديدة، حيث نجد في الدول المضيفة ضعف هذه القدرات والتي يمكن اكتسابها من خلال إدخال العنصر البشري في هذه الشركات .
- إضعاف قوة الاحتكار المحلي، تكون هذه الحالة في قلة المنافسة بين شركات معنية في الدول المضيفة نتيجة لقلة الشركات المحلية، ولكن بعد دخول الشركات الأجنبية فإنها تظهر منافسة وبالتالي تخفيض الأسعار وزيادة الإنتاج .

[1] –إبراهيم متولى المغربي، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، 2011، ص 24 .

[2] – علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص260 ،266.

➢ **العيوب**: اما العيوب تتمثل فيمايلي:

- تأثر معدل التبادل التجاري للدول المضيفة، حيث كما انه معروف أن معدل التبادل التجاري يساوي أسعار السلع المصدرة على سعر أسعار السلع المستوردة لتلك الدولة ففي حالة إذا استثمر المستثمر الأجنبي في سلع تصديرية وكانت الدولة المضيفة مصدرة لهذه السلعة، سوف يؤدي إلى تخفيض سعر السلعة المصدرة ومع بقاء أسعار الواردات ثابتة على حالها سوف يؤدي إلى تدهور معدل التبادل التجاري
- نقصان الاستثمار المحلي حيث غالبا ما تقوم الشركات الأجنبية بتمويل جزء من مشاريعها عن طريق البنوك المحلية وإن هذه الطريقة سوف تؤدي إلى ارتفع نسبة الفائدة، مما يستلزم تقليص الاستثمارات المحلي
- عدم الاستقرار في ميزان المدفوعات ومعدل الصرف، أي عند انتقال رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة سيؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات ورفع قيمة العملة الوطنية في أسواق الصرف، ولكن خلال العملية العكسية، أي عندما ترجع هذه الشركات الأجنبية مدخلات إنتاج أرباحها إلى البلد الأصلي سوف يؤدي إلى إحداث عجز في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى ذلك تخفيض قيمة العملة الوطنية أكثر مما كانت عليه قبل انتقال رؤوس الأموال الأجنبية؛
- فقدان الدول المضيفة سيادتها المحلية والخارجية وهذا من خلال ممارسة القوة الضاغطة بمختلف الطرق والتي تفرضها الشركات الأجنبية

رابعا: المناطق الحرة: هي نوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتكون على شكل مشاريع مشتركة او مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، ويعرف البعض المنطقة الحرة في تعريف مبسط انها جزء أراضي الدولة تسمح فيها بعمليات تجارية وصناعية مع مختلف دول العالم متحررة من قيود الجمارك والاستراد والتصدير والنقد ومن هنا جاءت تسميتها بالمنطقة الحرة[1].

تسمح المناطق الحرة للدول المضيفة بجلب عدد هام من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير اقتصادياتها والاندماج في الأسواق العالمية من خلال مجموعة من التحفيزات الجبائية والمالية والجمركية التي تتميز بها هذه

[1] –زغدار احمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من اشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة**، مجلة الباحث، العدد 03،جامعة قاصدي مرباح بورقلة–الجزائر،2004 ص161.

المناطق، وما يترتب عن ذلك من انعكاسات إيجابية على اقتصاديات هذه الدول تؤدي في الأخير الى دعم التنمية ورفع معدل النمو الاقتصادي [1].

خامسا: مشروعات او عمليات التجميع: هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام او خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة او المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة....الخ

وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة الى ان مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك او شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي ومن ثم يترتب على وجود المزايا والعيوب الخاصة بهذين الشكلين للاستثمار على مشروعات التجميع سواء بالنسبة للطرف الأجنبي او الوطني، اما إذا كان المشروع الاستثماري الخاص بالتجميع سيتم بموجب عقد او اتفاقية لا تتضمن أي مشاركة للمستثمر الأجنبي بشكل او باخر في مشروع الاستثمار فان هذا الوضع يصبح مشابها لانماط او اشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر في مجال الانتاج[2].

المطلب الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

1-خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر: يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر منها[3]:

- الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية، الا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية عن المشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.

[1] -بلعزوز بن علي ومدني احمد، دور **المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،13-14نوفمبر 2006، ص 02.

[2] -أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الإدارة والاستثمار**، الدار الجامعية، مصر، 1993، ص 236.

[3]- ماجد احمد عطا الله، مرجع سابق، ص 104، 103.

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية وذلك من خلال الوفرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل، وكذا توسيع نطاق السوق المحلية، ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا الى البلد المضيف، إضافة الى انه يدعم مبادلات التجارة الخارجية من خلال اتجاهه لصناعة التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ.
- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل الى الأماكن التي توفر له اعلى الأرباح، اين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية – التي أصبحت شديدة المشر وطية – في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه.
- يتجه الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.

2-المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر: تمثل هذه المحددات إلزامية لجذب الاستثمارات الأجنبية والتي لا يمكن في حالة عدم توفرها انتظار قدوم مستثمرين وطنيين كانوا أو أجانب ويمكن تقسيمها إلى محددين أساسيين:

* الاستقرار السياسي.

* الاستقرار الاقتصادي.

1-الاستقرار السياسي: تذهب بعض الدراسات الى تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستقرار السياسي ويعتبر الاستقرار السياسي شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار، فمثلا حتى ولو كانت مردودية الاستثمار المتوقعة كبيرة فانه لا يتم في غياب الاستقرار السياسي ويمكن تقسيم هذا المحدد إلى العوامل الآتية[1]:

[1]- عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الطبعة الاولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001 ،ص 54.

- الاستقرار السياسي المحلي.
- المخاطر الإقليمية.
- العلاقات الدولية.

1-1 – الاستقرار السياسي المحلي: ويتمثل في عدم وجود نزاعات أهلية في البلد المضيف ويرتبط كذلك بإيديولوجية الحكم الممارسة، حيث تتدفق الاستثمارات الأجنبية لتلك الدول التي تعتنق مفاهيم وسياسات الحرية الاقتصادية.

1-2-المخاطر الإقليمية: تتمثل المخاطر الإقليمية في الاستقرار السياسي للدول المجاورة.

1-3-العلاقات الدولية: وتتمثل في علاقة الدولة المضيفة بالدول الأخرى فكلما كانت العلاقة قوية كان ذلك عامل لجذب الاستثمار الأجنبي لتلك الدول باستخدام مناهج تحفيزية.

2-الاستقرار الاقتصادي: يأتي الاستقرار الاقتصادي في المقام الثاني بعد التحقق من الاستقرار السياسي حتى وإن كان من الصعب الفصل بينهما ويتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقق جملة من توازنات الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار[1]،ومن أهم المؤشرات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي نذكر[2]:

2-1-توازن الميزانية العامة: تقوم الدول التي تعاني عجزا في موازناتها العامة بتمويل هذا العجز عبر أدوات الدين العام القابلة للتداول والاعتماد على فوائد الاستثمارات والمدخرات الحكومية لتمويل العجز كما تعمل الدول من جانب آخر أثناء تسجيلها لانخفاضات في الإيرادات على تخفيض الإنفاق الاستثماري من أجل التكيف مع الانخفاض في الإيرادات العامة أو مع عدم نموها بالصورة المطلوبة، وهذا ما يمثل اتجاها خطيرا ويجعلنا نخلص إلى أنه كلما سجل عجز في الموازنة العامة كان ذلك عامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر، أما إذا كانت الموازنة العامة تعرف فائضا أو على الأقل توازنا كان هذا عامل جذب للمستثمر الأجنبي.

[1]- ماجد احمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، مرجع سابق، ص ،120.

[2]- ماجد احمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، مرجع سابق، ص 121،120 .

2-2-توازن ميزان المدفوعات: باعتبار أن ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للوضعية الاقتصادية للبلد المستثمر بمعرفة وضعية ميزانه، فإذا كان هذا الأخير يعاني من خلل فمن الممكن أن يتخذ البلد إجراءات تقييدية قد لا تكون في صالح المستثمر منها: قيود وحقوق جمركية عالية، مراقبة الصرف، الحد من القروض والتخفيف من الإنفاق على إعداد البنى التحتية وغيرها مما من شأنه أن يعيق الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-3- التضخم: من المعلوم أن لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح وبالتالي حركة رأس المال، كما تأثر على تكاليف الإنتاج التي يهتم بها المستثمر الأجنبي كما أن لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة تأثيرات على مدى ربحية السوق بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري ذلك لأن المستثمر الأجنبي في حاجة إلى استقرار سعري، ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يتجاوز10% سنويا فإذا بلغ 30% أو 40% أو تجاوز ذلك يدخل منطقة الخطر سواء بالنسبة للاستثمارات الأجنبية أو المحلية بالإضافة إلى أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل ويبتعد عن الأنشطة طويلة الأجل [1].

وهناك محددات أخرى اقتصادية هي[2]:

2-4-سعر الصرف: يعتبر تخفيض قيمة العملة عاملا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولوجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف والربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، فتقلبات أسعار الصرف المتوقعة تحدد تحدد حجم التدفقات الاستثمارية.

2-5- استقرار ووضوح السياسة الاقتصادية: تتمثل السياسة الاقتصادية في كل من السياسة المالية والنقدية الضرائب، التشريع الاجتماعي الخاص بشروط العمل والتامين، والشفافية في المعاملات المالية فالمناخ والمحيط الاجتماعي الذي يمتاز باستقرار ووضوح ومصداقية للحكومات المتعاقبة بعدم التراجع عن السياسات السابقة للدولة (الخوصصة) ، يكون عاملا محفزا للاستثمار الأجنبي المباشر فتغير القوانين عشوائيا وبدون مبرر يعتبر مؤشرا على عدم استقرار النظام الاقتصادي.

---

[1]- عمر صقر، مرجع سابق، ص ،53.

[2] -بولرباح غريب، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر مجلة الباحث**، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة-الجزائر، 2012، ص102.

2-6 حجم السوق المحلية ومعدل نموها: يقاس حجم السوق المحلية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أي الطلب الجاري اما احتمالات نمو السوق في المستقبل فتقاس بعدد السكان فالدولة التي تمتاز بارتفاع متوسط نصيب الفرد من الطلب الجاري وعدد السكان مرتفع تعد محفزة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3-العنصر القانوني: لا بد من تشريعات وقوانين تنظم العلاقات بين أطراف البنية الاقتصادية، إضافة الى قوانين تشجيع الاستثمارات المناسبة وتصمن حقوق المستثمر والدولة بما يعود من قائدة على الطرفين ولهذا عملت الكثير من الدول على تغيير كبير في تشريعات الاستثمار لعديد من المجالات[1] ،وتهدف إلى[2] :

- إلغاء كل العراقيل والحواجز التي كانت تمنع دخول المستثمرين الى هذه الدول في بعض النشاطات الاقتصادية مثل الخدمات المالية والبنكية، النقل، الإعلام.
- تبسيط إجراءات الاستثمار وتوفير الحماية له.
- إلغاء قيود الأرباح وتحويلها.
- معالجة الاستثمارات الأجنبية نفس معالجة الاستثمارات الوطنية والتمتع بنفس الحقوق والامتيازات.
- حماية حقوق الملكية أي ضمن التعويض العادل وفي الحالات التي لا يوجد فيها ضمانات رسمية للاستثمارات، فاتفاقيات الثنائية والانضمام إلى مؤسسات متعددة الأطراف المؤسسات الجهوية لحماية الاستثمار مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والوكالة العربية لضمان الاستثمار.
- تحويل الأرباح وتوزيع رؤوس الأموال من خلال وضع إجراءات تسمح للمستثمرين بالتحويل الكلي للأرباح والعوائد لكن الوضع يختلف على حسب كل دولة من حيث السياسة الجبائية كوسيلة لتحفيز الاستثمار عن طريق الإعفاءات الجبائية وتطبيق رسوم معينة على الاستثمارات الأجنبية.
- تسوية الخلافات واللجوء إلى الوساطة التحكيم في حالة عدم اتفاق الأطراف على حل النزاع يمكن اللجوء إلى المركز الدولي لتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات التابع للبنك العالمي.

[1]- تشام فاروق، مرجع سابق، ص 11.

[2]- تشام فاروق، نفس المرجع، ص 11.

المبحث الثالث: الجدوى الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلد المضيف

المطلب الأول: الاثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على البلد المضيف

نقصد بأثار الاستثمار الأجنبي المباشر تلك المنافع او الفوائد التي يحققها في الدول المتلقية له كما له أيضا اثارا سلبية وبهذا يمكن القول ان للاستثمار الاجنبي المباشر اثار سلبية وأخرى إيجابية.

1-زيادة رأس المال: ان الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في زيادة راس المال محليا و زيادة النمو قد يولد اثارا إيجابية تساهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال المنافسة والخبرة ،وتعد زيادة راس المال من اهم الاثار الإيجابية التي يستفيد منها البلد المضيف من جراء استقباله للاستثمارات الاجنبية داخل ترابه، حيث تعاني معظم الدول النامية من نقص رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية، وهذا بسبب انخفاض دخلها القومي وكذا ضعف معدل الادخار فيها مما يجعلها تبحث عن طرق مختلفة لجلب هذه الاموال والتي من بينها الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تستثمر أموال ضخمة في الدول المضيفة تعجز عنها الشركات الوطنية [1].

2- **الأثر على التشغيل:** تعاني الدول النامية من مشكلة البطالة وهي من المشاكل العويصة التي تصادفها مختلف الدول، وبهذا فان الاستثمارات الأجنبية تخلق فرص عمل داخل الدولة المضيفة، ففي حالة وجود الاستثمار الأجنبي فسوف يخلق فرص عمل لأولئك العاطلين علاوة على ذلك سيساهم عملهم في زيادة التعليم والمهارة[2].

ويمكن للاستثمارات الاجنبية تساهم في خلق فرص عمل في ظل الاعتبارات التالية[3]:

- ان وجود الشركات العابرة القارات التي تقوم بالاستثمار في الدول المضيفة سوف يؤدي الى خلق علاقات تكامل راسية امامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة، من خلال تشجيع المواطنين على انشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، او المواد الخام للشركات الأجنبية وهذا سوف يؤدي

[1]- فاضل محمد العبيدي، مرجع سابق، ص 42.

[2]- فاضل محمد العبيدي، نفس المرجع السابق، ص 42 .

[3]- نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص420،419.

الى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة، وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.

- ان الشركات الاستثمارية الأجنبية سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، وهذا سوف يؤدي الى زيادة عوائد الدولة، ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فان زيادة عوائد الدولة سوف يمكنها من التوسع في انشاء مشاريع استثمارية (صناعية، تجارية، وخدمية...الخ.) جديدة ومن ثم سيترتب عن هذا خلق فرص جديدة للعمل.
- ان توسع الشركات الاستثمارية الأجنبية في أنشطتها والانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة سوف يؤدي الى خلق فرص جديدة للعمل في المناطق او المحافظات النائية المتخلفة اقتصاديا داخل الدولة.
- ان انشاء المشروعات الاستثمارية الموجهة للتصدير، والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي الى خلق العديد من فرص العمل داخل الدولة.
- ان وجود الشركات الاستثمارية الأجنبية ذات الأجور والمكافآت المرتفعة (بالمقارنة بنظيرتها الوطنية) فانه من المحتمل ان تتجه العمالة والكوادر العينية والإدارية المتميزة الى العمل بهذه الشركات الاجنبية.

3-الأثر على التكنولوجيا: ان الاستثمار الاجنبي لا يعني مجرد التمويل فقط بل هو الات ومعدات على أرقي الاساليب الفنية وأحدث التطورات التكنولوجية اذ يشير تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2008 بان مجال صناعة الاتصالات مثلا ساهم عند دخوله أسواق البلدان النامية في تخفيض عقبة الوصول الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما ساهم بنقل التكنولوجيا الغير المادية أيضا والتي تشمل المعرفة الفنية والممارسات التنظيمية والإدارية الى الدول المضيفة[1].

4-الأثر على ميزان المدفوعات: يمكن القول ان الاستثمارات الأجنبية يمكن ان تساهم في تحسين ميزان المدفوعات في البلدان النامية المضيفة، نظرا لان الاستثمارات تؤدي الى توافر رؤوس أموال والتكنولوجيا والخبرات، الامر الذي يؤدي الى زيادة طاقة الإنتاج بما يحقق فائض للتصدير، من جهة أخرى فان المشروعات الاستثمارية المقامة برؤوس أموال اجنبية تنتج سلعا قابلة للتصدير، ويتوقع ان تكون هذه السلع في نفس مستوى السلع المتداولة في أسواق الدول المتقدمة او قريبة من مستواها، ولا شك ان امتلاك أي دولة لسلع

[1]- فاضل محمد العبيدي، مرجع سابق، ص 41.

تصديرية بهذه المواصفات التسويقية العالمية يجعلها اكثر قدرة على حسن تصريف سلعها الخرى و بالسعر الملائم، وهذا يساهم في تحسين ميزان المدفوعات ،كما تلعب الشركات الدولية النشاط التي تقوم بالاستثمار المباشر في الدول النامية دورا كبيرا في رفع كفاءة قطاع التصدير في هذه البلدان،كما يساهم وجودها في فتح السواق العالمية لمنتجات الصناعات التي تقيمها في الدول النامية، الامر الذي يؤدي لزيادة الصادرات وبالتالي المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات[1].

5-الأثر على التنمية الاقتصادية: يؤدي الإنفاق الاستثماري إلى زيادة القدرات الإنتاجية للبلاد، ورفع معدل النمو وتحسين الوضع الاقتصادي بصورة عامة، وتساهم عمليات الاستثمار الموجهة بصورة صحيحة إلى إقامة التناسبات الصحيحة فيما بين القطاعات الاقتصادية، وزيادة التشابك والترابط بين هذه القطاعات الاقتصادية، بما يحقق وحدة الاقتصاد الوطني وتكامل فروع الإنتاج ودفع عملية التنمية إلى الأمام بصورة متواصلة.

ولهذا طالما نظر اقتصاد التنمية باستمرار إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية بطريقة إيجابية، وهو منظور ناشئ من التجربة الناجحة للاقتصاديات الرأسمالية والأسواق الحرّة، فالمستثمرين الأجانب يجلبون مواد جديدة نادرة، رأس المال، التكنولوجيا، الإدارة، ومهارة التسويق للبلد المضيف، ووجود المستثمرين يزيد من المنافسة وتحسين الكفاءة ومن فرص العمل ويحسن توزيع الدخل، وضمن هذا الإطار من الصعب أن لا نصل إلى استنتاجات إيجابية عن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية[2].

يفيد الواقع العملي ان الدول التي استعانت بالاستثمار الأجنبي المباشر قد حققت معدلات نمو اقتصادية مرتفعة للغاية ومن امثلة تلك البلدان (تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة، كوريا الجنوبية)، كما اكدت العديد من الدراسات منها في سنغافورة مثلا تراوحت معدلات النمو الاقتصادي بين 08%،10% ويرجع ذلك الى تبنيها لسياسة اقتصادية أكثر انفتاحا واتخاذها للعديد من التدابير لتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاعات استراتيجية[3].

---

[1]- نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص439،438.

[2]- براهمية امال وسلايمية ظريفة، مرجع سابق، ص11 .

[3]- نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 466،465.

المطلب الثاني: الاثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على البلد المضيف

استنادا الى بعض الانتقادات الموجهة للاستثمار الأجنبي المباشر سأذكر بعض سلبيات هذا الاخير المتمثلة فيمايلي:

1- **الأثر على البيئة:** تخضع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجالات الحساسة المؤثرة على البيئة لمعايير بيئية مشددة في دولها الاصلية نظرا لتزايد الاهتمام الشعبي بهذا الامر في حين لا يوجد أدني اهتمام في الدول في الدول النامية، وكثيرا ما تنقل الشركات الأجنبية أنشطتها الاستثمارية الى الدول النامية ومن ثم تقوم بالتأثير السلبي على البيئة في ظل غياب الرقابة الفعالة على هذه الأنشطة في هذه الدول بل وتلجا الى ما هو أخطر من ذلك بكثير مثل: دفن النفايات السامة في أراضي الدول المضيفة مقابل ثمن بخس،وتعد ظواهر تلوث الماء والهواء وافساد التربة وتفشي الامراض الناجمة عن هذه الصناعات الملوثة للبيئة[1].

2- **الأثر على السيادة والسلطة في اتخاذ القرار الوطني:** الشركات متعددة الجنسية وفروعها، هي القائدة لتدفق رأس المال، ومن ثم فان صنع القرار لا يكون وطنيا البلد المضيف بل يصبح بيد سلطة المستثمر الأجنبي ونفوذ حكومته التي تقوم بدعمه فتفرض الشركات المستثمرة في البلد المضيف سيطرتها على الاقتصاد في هذه البلدان ولا يتوقف الامر عند دعم حكومتها لها بل ان هذه الشركات تستطيع ان تلعب على اكثر من حبل،فيمكن لها ان تغلق فروعها في احد البلدان لتنتقل الى بلد اخر،او تبطئ توسيع انتاج في بلد لتوسيعه في بلد اخر وهنا تفرض الشركات سيطرتها الاقتصادية داخل البلد المضيف[2].

3-غلق الباب أمام تنمية قاعدة تكنولوجية محلية وشل حركة الإبداع والابتكار في البلد المضيف:

فضلا عن الأثر الإيجابي هناك اثار سلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على البلد المضيف يتمثل في ان الاستثمار الأجنبي المباشر ولاسيما المتدفق إلى البلدان النامية بالمشاريع المنشأة من قبل الشركات متعددة الجنسية (ومعظمها صناعية) والتي لا تحتاج إلا إلى قوة عمل قليلة العدد، تتكون من عمال متخصصين فضلا عن عمال شبه ماهرين غير مؤهلين ولا يمتلكون سوى تجربة مقتصرة على العمليات التكنيكية البسيطة، ومن ثم

---

[1]- سليمان عمر الهادي، مرجع سابق، ص20، 21.

[2]-كمال عبد حامد ال زيارة، **الاستثمار الاجنبي المباشر المنافع والمساوئ**، مجلة أهل البيت، العدد السابع، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2009، ص76.

فان حاجتها نادرة جدا إن لم تكن معدومة إلى كوادر متحركة تمتلك مهارات متنوعة ومعرفة مهنية واسعة ومعقدة وبالمقابل لما كانت اغلب هذه المشاريع الصناعية مجرد ملاحق أو شركات فرعية ترتبط بمراكز واقعة ما وراء البحار، حيث يجري اتخاذ القرارات التكنولوجية، وبما إنها تدار بوساطة كادر إداري وتكنيكي أجنبي ينفذ تكنولوجيا جاهزة، فان إمكانيات إجراء تجارب وبحوث وتجديدات تكنولوجية يصبح أمرا نادرا للغاية .(بعبارة أخرى هنالك اعتمادا تاما على الخارج (المركز) في مجال التكنولوجيا. فالشركات الأم مالكة التكنولوجيا هي التي تفرض نوع التكنولوجيا المستخدمة من قبل المشاريع القائمة أو الشركات الفرعية، وفقا لاستراتيجيتها ومصلحتها، ومنطقيا فان اختيارها سيتركز على تكنولوجيا ذات كثافة رأسمالية عالية يتطلب تطبيقها متابعة التطورات والمنجزات التكنولوجية أولا بأول، الأمر الذي يعني اعتمادا مستمرا ومتزايدا على استيراد التكنولوجيا، ومن ثم غلق الباب أمام تنمية قاعدة تكنولوجية محلية وشل حركة الإبداع والابتكار في البلد المضيف[1].

4-خروج الأرباح من عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الاقتصاد النامي: نادرا ما يؤدي نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تقليص خروج عوائد الاستثمار أو تدعيم نشوء رأس المال في البلد المضيف، فعلى الرغم من الكفاءة العالية للشركات متعددة الجنسية وفروعها في توليد الفائض المالي، وبما يبدو للوهلة الأولى على انه قاعدة لتوسيع إعادة الاستثمار في القطاعات المختلفة، وزيادة الإيرادات الحكومية (عبر الضرائب والمشاركة في الأرباح...)، إلا أن هذه الشركات تحظى (حتى في ظل سيطرة الدولة ومشاركتها في المشاريع المختلطة) بفرص متنوعة وبدائل اغلبها مقنع وغير مباشر، لتسريب العوائد الاستثمارية وترحيلها خارج البلد النامي، فهنالك العديد من الفقرات التي تنطوي تحت مظهر " تكاليف " (Costs) لكنها تتضمن أرباحا فعلية، مثل نفقات الإدارة والمهارة التكنيكية، وتكاليف الرخص، والماركات التجارية ،وبراءات الاختراع،وخير دليل على خروج تلك الأرباح من عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الاقتصاد النامي، هو ما حصل في دول النمور الأسيوية إذ أعطت الأرباح الهائلة التي تحققت خلال مدة قصيرة في أواخر القرن العشرين جراء هذا الاستثمار انطباعا بازدهار اقتصادي واسع، ولكن ما حصل فعلا كان بخلاف ذلك حيث جرى انسحاب سريع لرؤوس الأموال ولتلك الأرباح إلى خارج البلاد، فتمخض عن ذلك هزة اقتصادية عنيفة وأزمة مروعة في اقتصاديات النمور الواحدة تلو الأخرى ومنها تايلاند، التي انهارت عملتها

[1] – كمال عبد حامد ال زيارة، نفس المرجع السابق، ص 77.

الوطنية واهتزت أركان البورصة فيها وانسحب اليابانيون والمستثمرون الآخرون برؤوس أموالهم ليتركوا هذه البلدان فريسة أزمة مالية كبيرة وقاسية جدا، وبالطبع فان الفائز الأكبر من كل ذلك هي الشركات المستثمرة أما الخاسر الأساس فهو الاقتصاد الوطني التايلندي والدول الأخرى المماثلة ومجتمعاتها وشعوبها[1].

[1] – كمال عبد حامد ال زيارة، مرجع سابق، ص78.

خلاصة الفصل الاول:

من خلال هذا الفصل تطرقت الى اهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر هذا وقد تعددت النظريات التي تحاول تفسير ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتبين انه لم تستطع أي من هذه النظريات الوصول الى تفسير واضح وشامل له كما تناولنا المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتبين ان الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر يتعلق بمعيار السيطرة والرقابة.

وفي الأخير أبرزت مختلف عوامل ومحددات جذبه، والجدوى الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلد المضيف وكانت دراسة في هذا الفصل دراسة نظرية بحتة من أجل تقريب القارئ أكثر لإدراك ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يبقى محل تنافس العديد من الدول.

الفصل الثاني

واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد:

عرفت الجزائر منذ الاستقلال أزمات ومراحل متعددة تراكمت خلالها معطيات أدت بها إلى الوضع الحالي، حيث يتميز بصعوبات جمة في مختلف المجالات، إذ خاضت في عدة أنواع من التسيير وتطبيق عدة سياسات بداية بالنظام الاشتراكي، وقد سارعت الجزائر كغيرها من دول العالم إلى تحسين مناخها الاستثماري قصد تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وذلك إدراكا منها لأهمية هذا النوع من الاستثمارات في دفع عجلة الاقتصاد الوطني بالنظر إلى الاثار الإيجابية التي يمكن أن تدرها نشاطات المستثمرين الأجانب وبالنظر أيضا إلى الامكانات الضخمة للاستثمار في الجزائر وضعف جهاز الإنتاج المحلي، ما من شأنه أن يمثل فرصا حقيقية للاستثمار،وتجلى اهتمام الجزائر بجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القوانين والإجراءات التحفيزية التي نصت عليها مختلف قوانين الاستثمار بدءا من قانون الاستثمار لسنة 1993 بعد أن شرعت الحكومة الجزائرية في التكريس التدريجي لعملية الانفتاح الاقتصادي والتجاري على الخارج ووصولا إلى قانون الاستثمار الثاني لسنة 2001 والذي أحدث تغيرا كبيرا في سياسة الاستثمار المنتهجة من خلال خلق هيئات خاصة مكلفة بتشجيع وتطوير الاستثمار على غرار المجلس الوطني للاستثمار (CNI) والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) إضافة إلى التعديلات الأخرى التي جاءت بعد ذلك.

المبحث الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمارات في الجزائر.

في إطار الجهود المبذولة لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتكريس سياسة الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق، عملت الجزائر على تنفيذ إصلاحات تشريعية وتبني قوانين جديدة تتعلق بالاستثمار عموما والاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا، وعيا منها بالفوائد التي يمكن تحقيقها من وراء تكريس الباب المفتوح أمام الشركات الأجنبية وجذب الاستثمار المباشر الأجنبي.

المطلب الاول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر.

لقد صدر المشرع الجزائري عدة قوانين تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي، تتمثل هذه القوانين فيما يلي:

1-مرحلة الستينيات :في هذه المرحلة تم صدور قانون الاستثمار 3-277 وقانون 66-284 كان مضمونهما كمايلي:

1- 1 قانون الاستثمار 3-277 الصادر في 26 جويلية 1963: من الأسباب التي أدت الى صدور هذا القانون هو حاجة الاقتصاد الجزائري آنذاك الى رؤوس أموال اجنبية ولضعف الإمكانيات الداخلية وقلة رؤوس الأموال المحلية، اذ يمنح بموجبه الحرية لكل شخص أجنبي سواء معنوي او طبيعي للاستثمار حسب الاتفاقيات الاقتصادية للدول، أي ان قبول المستثمر الأجنبي مرهون بمدى كونه يعمل في إطار اهداف الدولة[1] وقد خول للمستثمرين الأجانب عدة ضمانات هي[2]:

- حرية الاستثمار للأشخاص المعنويين والطبيعيين الأجانب.
- حرية التنقل والإقامة بالنسبة للمستخدمين ومسيري المنشاة عن طريق اتفاقية.
- المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية.
- ضمانات ضد نزع الملكية، حيث لا يكون نزع الملكية ممكنا إلا بعد أن تصبح الأرباح متراكمة في مستوى رؤوس الأموال المستوردة والمستثمرة، كما يؤدي نزع الملكية إلى تعويض عادل.

[1] -محمد سارة، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر –دراسة حالة اوراسكوم–**، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر، الحقوق والعلوم السياسية تخصص قانون الاعمال جامعة متنوري قسنطينة، غير منشورة، الجزائر، 2009-2010، ص 14.

[2] – محمد سارة، نفس المرجع السابق ،14،15.

والملاحظ على هذه الاحكام انها كانت ليبرالية كما تضمنت ضمانات خاصة بالمؤسسات المعتمدة وأخرى خاصة بالمؤسسات المنشاة عن طريق اتفاقية.

هذا القانون لم يعرف تطبيقا من الناحية الواقعية رغم الامتيازات التي جاء بها وذلك لتخوف المستثمرين من عدم الاستقرار الاقتصادي في الجزائر ونية النظام السياسي في اتباع النهج الاشتراكي فالإدارة الجزائرية بينت نيتها في عدم تطبيقه ما دامت لم تبادر بدراسة الملفات التي اودعت لديها، إضافة الى ان الاقتصاد الوطني يتميز بنقص المنشآت وضيق الأسواق وارتفاع تكاليف الإنتاج.

2-1 قانون 66-284 الصادر1966/09/15: نتيجة للنقص الواضح في قانون 63-277 قامت السلطات الجزائرية بإصدار قانون الاستثمار66-284 بتاريخ 1966/09/15 والذي يهدف الى سد الثغرات التي ظهرت في القانون 66-284 وذلك بتعريف المبادئ التي يقوم عليها راس المال الخاص سواء الوطني او الأجنبي وتحديد المنافع والضمانات المتوفرة له وقد تضمن في بابه الأول مجموعة من المبادئ التي يقوم عليها النشاط الاستثماري في الجزائر نلخصها في ما يلي:

- ✓ ترجع الأولوية في انشاء المشاريع الاستثمارية في القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني للدولة والهيئات التابعة لها، اما راس المال الخاص الوطني والأجنبي فيمكنه الاستثمار في القطاعات الأخرى بشرط حصوله على اعتماد من طرف السلطات الادارية.
- ✓ ان الأشخاص الطبيعيين او المعنويين الجزائريين او الأجانب يمكنهم احداث وانماء مؤسسات في القطاعين السياحي والصناعي وهدف السلطات من وراء ذلك مضاعفة الطاقات الإنتاجية للبلاد.
- ✓ اعطاء حق للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب في بناء الاقتصاد الوطني ولكن في ظل الاختيارات والتوجهات السياسية للبلد.
- ✓ تتدخل الدولة بمفردها بالمساهمة في رأسمال أو بمشاركة رأسمال الخاص في الشركات المختلطة، وفي هذه الحالة تتم المصادقة على القوانين الأساسية بمرسوم يتضمن إمكانية استرجاع الدولة للحصص أو الأسهم التي لا تملكها.

وجاء هذا القانون بجملة من الامتيازات والضمانات للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب اذكر منها:

- تقديم تسهيلات الحصول على قروض مصرفية من الصندوق الوطني للتنمية؛
- الاعفاء الكلي أو الجزئي من حقوق التسجيل المتعلقة بالملكية العقارية، بالإضافة الى الإعفاء الكلي أو الجزئي من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات على الأكثر.
- المساواة أمام القانون لاسيما الجبائية.
- تحويل الأموال والأرباح الصافية.
- ضمانات ضد التأميم حيث يقرر التأميم بموجب نص تشريعي يؤدي إلى تعويض يتم خلال تسعة أشهر، وهذا التعويض يساوي القيمة الصافية للأموال المحولة للدولة [1].

ان قانون الاستثمار لسنة 1966 لم يتجاوب مع مخططات التنمية المرسومة من طرف السلطات العمومية الجزائرية وقتها إذا نظرنا الى الظروف والنظام الاقتصادي التي تتبناه الجزائر آنذاك وبالمقارنة بين القانون رقم 66-284 مع سابقه رقم 63-277 نستخلص ما يلي[2]:

- القانون 63-277 ركز على الضمانات والحوافز وحرية الاستثمار، ومبدأ التساوي في المعاملات الأجنبية مع نظيراتها الوطنية من اجل المحافظة على المستثمرين الأجانب القائمين حينذاك وجلب اخرين بينما القانون 66-284 وضع شروطا على الاستثمارات الأجنبية ونص صراحة على أولوية المستثمر الوطني على المستثمر الأجنبي، كما الزم المستثمر الأجنبي ببعض الشروط المعفى منها المستثمر الوطني.
- كان القانون 66-284 صريحا وواضحا في احتكار الدولة والهيئات التابعة لها للنشاط الاستثماري في القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني دون تحديد هذه القطاعات عكس القانون 63-277 الذي اكتفى بتحديد حرية الاستثمار في مجال الإجراءات ذات الطابع العمومي.

[1] -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،01 جمادي الثانية 1386هـ الموافق ل 17 سبتمبر 1966م، العدد80 ، ص من 1202 الى 1207 (اهم ما جاء به قانون 66-284 الصادر1966/09/15 الخاص بالاستثمار).

[2] -عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996/2005**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية –جامعة الجزائر، غير منشورة، الجزائر، 2007-2008 ص 158، 159.

- رخص القانون 63-277 للمستثمرين الخواص الوطنيين والأجانب بالاستثمار في القطاعات الإنتاجي بينما القانون 66-284 رخص لهؤلاء المستثمرين بالاستثمار في القطاعين الصناعي والسياحي فقط، مما يعني ان المجال للاستثمارات الأجنبية كان واسعا في الأول وصار ضيقا بصدور الثاني.

مما سبق فان مكانة الاستثمار الأجنبي في التشريع الجزائري لم تتحسن بإلغاء القانون 63-277 واستبداله بقانون 66-284 ولم يكن هذا الأخير مشجعا ولا محفزا للاستثمار الأجنبي، خاصة ان صدور هذا القانون صادف تأميم القطاع البنكي وشركات التامين واحتكار الدولة لهما مما يعطي الانطباع بالتوجه الاقتصادي للسلطات العمومية حينذاك الرافض لدور القطاع الخاص الوطني فضلا عن نظيره الاجنبي.

2- مرحلة الثمانينيات: أصدر في هذه الفترة كل من قانون82-13، وقانون 86-13، القانون رقم 88-25 وقد كانت كمايلي:

2-1 قانون:82-13 لسنة 1982 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة: بعد فشل النصوص التشريعية السابقة التي لم تنجح إلى حد كبير في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، جاء القانون 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بتأسيس الشركات الاقتصادية المختلطة وسيرها في إطار المخطط الوطني للتنمية للاستثمارات الأجنبية العمل في الجزائر، وقد ميز هذا القانون بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني واشترط نظام المشاركة يشارك فيها الطرف الأجنبي بنسبة 49% من رأس مال الشركة ومقتضى هذا انه لا استثمار أجنبي في الجزائر الا في إطار الشراكة.

وبهدف اخضاع الشركات المختلطة لمخططات التنمية الوطنية ونقل التكنولوجيا وتمكين الدولة من ممارسة الرقابة وقع المشرع ضرورة تطبيق نظام الرقابة المصرفية على المستثمر، كما ان المشرع لم يترك للأطراف الحرية في اختيار الشكل القانوني للشركة من بين الشركات التجارية المختلفة وانما حدد شكلا واحدا هي شركات المساهمة، مع بعض الاختلاف عن احكام شركات المساهمة المعروفة في القانون التجاري من حيث عدد الشركاء،وتكملة لسياسة الدولة المتضمنة احتكارها للقطاعات الحيوية استبعد هذا القانون العمل في مجال

التنقيب واستغلال المحروقات ،.ولم يوفق هذا القانون الى حد بعيد خاصة مع بروز المؤشرات الأولى لتوجه الدولة نحو الاقتصاد الحر[1].

2-2 قانون الاستثمار لسنة 1986: أصدر القانون 86-13 المعدل والمتمم للقانون 82-13 والذي يسمح بمشاركة رأس المال الأجنبي في إنشاء شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة وفق تسهيلات جديدة متمثلة خاصة في تمديد مدة حياة المؤسسة المختلطة من 15 سنة إلى مدة قد تصل إلى 99 سنة وفق القانون التجاري الجزائري وتسهيلات في تحويل الأموال للخارج، ولتحدد حصة الشريك الأجنبي في رأس المال دوما بنسبة 49% [2].

2- 3 قانون الاستثمار لسنة 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية: تم إصدار القانون رقم 88-25 في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية ، وقد تبنت الجزائر قانون 25 -88 موازات مع الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى استقلالية المؤسسات العمومية، وهذا من أجل تحرير المؤسسات في السوق المحلية والدولية وتحميلهم المسؤولية وهذا بإتباع سياسة اقتصاد السوق المماثلة في المنافسة والبقاء وتحقيق المردودية المالية،فأصبحت المؤسسات العمومية تتمتع بنوع من الاستقلالية وأصبحت غير خاضعة للوصاية الوزارية،كما أصبحت غير خاضعة للقانون العام بل خاضعة للقانون التجاري أي يكون تأسيسها في شكل شركة أموال(شركة أسهم أو شركة ذات المسؤولية المحدودة) ، وتتولى صناديق المساهمة تسيرها مقابل الرأس مال التأسيسي المدفوع، لكن هذا القانون جاء في ظروف معارضة واضطرابات سياسية عرقلت تنشيط الاستثمار[3].

3-مرحلة التسعينيات وما بعدها: واهم القوانين الصادرة خلال هذه المرحلة جاءت كمايلي :

---

[1] -حساين سامية، **مجالات الاستثمار الجزائري بين المنظور القانوني والواقع**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول منظومة الاستثمار في الجزائر، جامعة 08 ماي 1945 قالمة-الجزائر، يومي 23-24 أكتوبر 2013، ص03 .

[2] - بن حمودة محبوب، بن قانة إسماعيل، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، العدد 05، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة، الجزائر ،2007، ص 65.

[3] -سحنون فاروق، **قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر ، علوم التسيير تخصص: التقنيات الكمية المطبقة ،جامعة فرحات عباس- سطيف، غير منشورة، الجزائر، 2010-2009، ص36 .

قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض: عملت الجزائر في إطار إصلاح النظام النقدي على وضع القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض كنقطة بداية لتدعيم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر الذي يؤكد يؤكد ترخيص المشرع الجزائري للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو بالاستثمار المباشر وتحويل الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية أهم مبادئ هذا القانون التي تعنى بالجانب الاستثماري[1].

وقد جاء في ال مواد181، 182،183من القانون رقم 90-10على التوالي ما يلي:

- يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي او معنوي يكون مركز نشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري.
- يعتبر مقيم كل شخص طبيعي او معنوي يكون مركز نشاطه الاقتصادي في الجزائر.
- يرخص لغير المقيمين تحويل رؤوس الأموال الى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة او المؤسسات المتفرعة عنها او لأي شخص معنوي مشر اليه بموجب نص قانوني ويحدد مجلس النقد والقرض بموجب نظام يصدره كيفية إجراء هذه التمويلات[2]،مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني في المجالات التالية[3]:

- أحداث وترقية الشغل.
- تحسن مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين.
- شراء وسائل تقنية وعلمية للاستغلال الامثل محليا لبراءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة والعلامات المحمية في الجزائر طبقا للاتفاقيات الدولية.
- توازن سوق الصرف.

وقد أكد القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة انشطتهم الاستثمارية في الجزائر وهي[4]:

---

[1] -بن حمودة محبوب، مرجع سابق، ص 65.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،23 رمضان 1410هـ الموافق ل18 افريل1990 م، العدد16 ، ص 541.

[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[4]-رايس حدة وكرامة مروة، **تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الازمة المالية العالمية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر،2012، ص66.

- حرية الاستثمار بالسماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التخلي عن شرط الشراكة بنسب محددة وإقرار إمكانية تحويل الأرباح وإعادة تحويل راس المال.
- قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات والخلافات التي تحدث بين الطرفين اوطني والاجنبي.
- التخلي نهائيا عن التمييز بين المقيمين وغير المقيمين والقطاع الخاص والعام وبهذا أكد على مبدا المساواة بين مختلف المستثمرين.
- وقد لعب المصرف المركزي دور هياة الاستثمار في ظل هذا القانون باستقباله للملفات ودراستها وحرصه على ضمان حقوق المستثمرين بالسهر على تطبيق القوانين.

قانون 93-12 لسنة 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات: جاء قانون 93-12 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات الذي كان موجها للاستثمار الخاص الوطني والاجنبي الذي يقوم بأنشطة اقتصادية (انتاج سلع او خدمات) في المجالات غير المخصصة صراحة للدولة او لفروعها او لأي شخص معنوي اخر وذلك مهما كانت طبيعة هذا الاستثمار (حصص من راس مال او حصص عينية) ،اما الضمانات والامتيازات الواردة فيه فإنها تخضع لعدة أنظمة هي:النظام العام والأنظمة الخاصة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة ،والاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة ،كما تضمن امتيازات خاصة تستفيد منها الاستثمارات التي لها أهمية خاصة للاقتصاد الوطني ،كما نص هذا القانون انشاء وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها في شكل شباك وحيد يضم الهيئات والإدارات المعنية بالاستثمار،واذا كان هذا المرسوم لا يتضمن تغيرات جوهرية في النظام القانوني للاستثمار الخاص فانه يحاول توحيد النظام القانوني ليشمل الاستثمارات الأجنبية وفي نفس الوقت الاخذ بعين الاعتبار التطورات التي عرفتها الجزائر بعد الإصلاحات التي تم الشروع فيها عام 1988 .[1]

وقد جاء في المادة 49 من قانون 93-12 لسنة 1993 ما يلي[2]:

"عدا القوانين المتعلقة بالمحروقات المشار اليها أعلاه تلغى جميع الاحكام السابقة المخالفة لهذا المشروع التشريعي لا سيما المتعلقة منها بما يأتي:

[1] – عيبوط محند وعلي، مرجع سابق، ص 70.

[2] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،24 ربيع الثاني 1414هـ الموافق ل10 اكتوبر1993 م، العدد64 ، ص 10.

القانون:82-13 الصادر في 28 أوت 1982 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة المعدل والمتمم.

القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية.

الفقرة الثانية من المادة 183 والفقرة الثانية من المادة 184من القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990. المتعلق بالنقد والقرض".

وقد أحدث القانون 93-12 لسنة 1993 ثورة في مجال القانون الداخلي للاستثمار عبر مستويين[1]:

مستوى اول: يتجه الى تكريس حرية الاستثمار.

مستوى ثاني: يعمل عل تجسيد هذه الحرية.

الأمر رقم 01-03 لسنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار: الأمر رقم 01-03 في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار يتم إنشاء بموجب الأمر 01-03 كل من[2]:

- المجلس الوطني للاستثمار وفق المادة 18 «ينشا مجلس وطني للاستثمار يدعى في صلب النص المجلس يرأسه رئيس الحكومة (الوزير الأول) ".
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وفق المادة 06 «تنشا لدى رئيس الحكومة وكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تدعى في صلب النص الوكالة".
- انشاء صندوق لدعم الاستثمار وفق المادة 28 «ينشأ صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب تخصيص خاص".

وقد جاء الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمارات ليحرر الاقتصاد ويشجع الاستثمارات الأجنبية التي تهدف لإنتاج سلع وخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدماتية مع حماية البيئة والإقليم، والسماح بتطبيق بحرية تامة أسلوب الامتياز وأسلوب الرخصة في الاستثمار الأجنبي المباشر[3]وهذا القانون موجه للاستثمارات الوطنية والأجنبية ويكرس المبادئ الأساسية الواردة في الرسوم التشريعي رقم 93-12، اما الامتيازات

[1] -عجة الجيلالي، **الكامل في القانون الجزائري للاستثمار**، دار الخلدونية للنشر والتوبع، الجزائر ،2006، ص 574.

[2] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،03جمادي الثاني 1422الموافق ل22 اوت2001، العدد47 ص، 05،07،08.

[3] – بن حمودة محبوب، مرجع سابق، ص 65.

والضمانات الواردة فيه فهي خاضعة لنظامين: نظام عام ونظام استثنائي، اما التعديلات الواردة فيه تتعلق أساسا بالحوافز الجبائية الممنوحة للمشاريع التي لها أهمية للاقتصاد الوطني.

من اجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية وترقيتها وتوفير القوانين اللازمة لها، كرس المشرع الجزائري في الرسوم التشريعي رقم 93-12 مجموعة من المبادئ التي من شانها جذب الاستثمارات الأجنبية للمساهمة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، هذه المبادئ تم التأكيد عليها في في الامر 01-03 وهي:(حرية الاستثمار مبدا المساواة، مبدا تجميد التشريع، مبدا حرية التحويل، الى جانب التحكيم كوسيلة لتسوية المنازعات)[1] .

الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل والمتمم للأمر 01-03: جاء الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، يعدل ويتمم الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، وقد قدم الأمر العديد من الإعفاءات المتعلقة بالحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة وحقوق نقل الملكية والضريبة على أرباح الشركات.

ويتضمن الأمر مجموعة من التعديلات يمكن ذكر أهمها فيما يلي[2]:

- تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريعات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، وتستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها وتخضع الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الأمر قبل انجازها إلى التصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تعد عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمار، وتحديد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني حسب معايير تضبط عن طريق التنظيم بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للاستثمار.

[1] -عيبوط محند وعلي، مرجع سابق، ص71، ص 75.

[2] - سحنون فاروق مرجع سابق، ص 40.

- أنشئ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات مجلس وطني للاستثمار، وضع تحت سلطة ورئاسة حكومة، وكلف هذا المجلس بالمسائل المتصلة باستراتيجية الاستثمارات وبسياسة دعم الاستثمارات، وبالموافقة على الاتفاقيات المنصوص عليها في المادة 12، وبصفة عامة بكل المسائل المتصلة بتنفيذ أحكام هذا الأمر.
- تنجز المتابعة التي تمارسها الوكالة من خلال موافقة ومساعدة المستثمرين وكذا جمع المعلومات الإحصائية المختلفة.

المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي والهيئات المكلفة بترقية وتطوير الاستثمار

ومن أجل تجسيد عملية التوجه نحو تدعيم وتطوير الاستثمار استحدث القانون الجديد الهيئات التالية:

1-المجلس الوطني للاستثمار CNI: انشا لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمار، مجلس وطني للاستثمار يدعى في صلب النص "المجلس"، ويوضع تحت سلطة ورئاسة رئيس الحكومة (الوزير الأول حاليا) ، ويكلف المجلس بالمسائل المتصلة باستراتيجية الاستثمارات وبسياسة دعمها، وبالموافقة على بعض الاتفاقيات المنصوص عليها والتي تنشر في الجريدة الرسمية،وتحدد تشكيلة المجلس ،الى جانب الوزراء الذين لهم علاقة بالقطاع الاقتصادي من رئيس مجلس الإدارة و المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار اللذان يحضران الاجتماعات بصفتهما ملاحظين ويتولى امانة المجلس الوزير المكلف بترقية الاستثمارات الذي يتولى تحضير اشغال المجلس ومتابعة تنفيذ مقرراته وتوصياته[1].

أ- **مهام المجلس الوطني للاستثمار** :يسهر المجلس على ترقية وتطوير الاستثمار طبقا لأحكام الامر رقم 01-03 المؤرخ في اول جمادي الثانية 1422 لموافق ل22 اوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم وبهذه الصفة يقوم هذا الجهاز بالمهام التالية[2]:

- يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياته.
- يدرس البرنامج الوطني لترقية الاستثمار الذي يسند اليه ويوافق عليه ويحدد الأهداف في مجال تطوير الاستثمار.
- يقترح مواءمة التدابير التحفيزية للاستثمار مع التطورات الملحوظة.
- يدرس كل اقتراح لتأسيس مزايا جديدة وكذا كل تعديل للمزايا الموجودة.

[1] -عيبوط محند وعلي، مرجع سابق، ص72،73.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 18رمضان1427الموافق 11 اكتوبر2006، العدد64، ص12،13.

- يدرس قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا ويوافق عليها وكذا تعديلها.
- يدرس مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ويوافق عليها.
- يقيم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الاستثمار.
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ اجراء دعم الاستثمار وتشجيعه، ودراسة الصعوبات التي تواجه المستثمرين واقتراح الحلول المناسبة.
- يضبط قائمة النفقات التي يمكن اقتطاعها من الصندوق المخصص لدعم الاستثمار وترقيته.
- يحث على انشاء وتطوير مؤسسات وأدوات مالية ملاءمة لتمويل الاستثمار ويشجع على ذلك.
- إبداء رأيه في المسائل التي تحال إليه من طرف الجهات المعنية بالاستثمارات فيما يخص تفسير أغراض قانونية. تعنى بالاستثمارات كما يتلقى اقتراحات المستثمرين الأجانب، وبحثها وتقديم توصيات إلى مصالح الحكومة من أجل دراستها واتخاذ القرارات بشأنها.
- يعالج كل مسالة أخرى ذات علاقة بالاستثمار.

ب-تشكيلة المجلس :حسب المرسوم التنفيذي رقم 355-06 المؤرخ في 16رمضان1427الموافق 09 أكتوبر 2006 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، المنشور في الجريدة الرسمية 18رمضان1427الموافق 11 اكتوبر2006، العدد64 فقد بين الأعضاء المشكلة لهذا المجلس كما يلي[1] :

- الوزير المكلف بالجماعات المحلية .
- الوزير المكلف بالمالية .
- الوزير المكلف بترقية الاستثمارات .
- الوزير المكلف بالتجارة .
- الوزير المكلف بالطاقة والمناجم .
- الوزير المكلف بالصناعة .

[1] -المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 355-06 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره في نفس الجريدة الرسمية السابقة ص 13.

- الوزير المكلف بالسياحة .
- الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- الوزير المكلف بتهيئة الإقليم والبيئة .

2-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI : ان الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات والمكلفة بالاستثمار تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار .

لقد تجسد الانتقال من وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية والتنظيمية والمتمثلة في:

- ✓ إنشاء هياكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية. تتمثل هذه المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية ومادية من أجل تسهيل وتبسيط عمل الاستثمار .
- ✓ إرساء لجنة طعن ما بين وزارية مكلفة باستقبال شكاوى المستثمرين والفصل فيها.
- ✓ توضيح أدوار مختلف المتدخلين في مدرج الاستثمار.
- ✓ مراجعة نظام التحفيز على الاستثمار.
- ✓ تخفيض آجال الرّد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة.
- ✓ إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا.
- ✓ تبسيط إجراءات الحصول على المزايا.
- ✓ تخفيف ملفات طلب المزايا.

ضمنت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بحكم خبرتها وحنكتها في مجال ترقية الاستثمار مكانة داخل شبكات دولية لوكالات ترقية الاستثمار كما تتعاون خاصة مع نظرائها الأوروبيين والعرب والأسيويين:

- الجمعية العالمية لوكالات ترقية الاستثمارات التي تشمل أكثر من 150 وكالة ترقية استثمار في العالم.

- "أنيما"، شركات أورومتوسطية لوكالات ترقية الاستثمار لـ 12 بلد للضفة الجنوبية للبحر المتوسط بالشراكة مع وكالات فرنسية وإيطالية وإسبانية.
- "أنيما" شبكة استثمار، جمعية أنشأت عقب شبكات "أنيما" و وسعت لدول أوروبية أخرى.
- إبرام عدة عقود واتفاقيات ثنائية مع وكالات ترقية الاستثمار تهدف لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما يخص ترقية الاستثمار.

– تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل تقديم خدمات وفقا للمعايير والمقاييس الدولية مع مؤسسات وهيئات دولية مختلفة مثل:

- CNUCED للاستشارة و الخبرة بمناسبة فحص سياسة الاستثمار في الجزائر.
- ONUDI لتكوين و إتقان إطارات الوكالة حول مناهج تقييم مشاريع الاستثمارات.
- البنك العالمي من أجل تدقيق سياق إنشاء المؤسسات واقتراحات خاصة بتدابير التحسين في إطار. برنامج "القيام بالأعمال"[1].

❖ **مهام الوكالة:** جاء في امر 01-03 المؤرخ في اول جمادي الثاني 1422الموافق ل20 اوت2001، يتعلق بتطوير الاستثمار،

تتولى الوكالة في مجال الاستثمارات وبالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية، وعلى الخصوص فهي تتولى المهام

التالية[2]:

- تدعيم ومساعدة المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمارية.
- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- تستقبل وتعلم وتساعد المستثمرين المقيمين وغير المقيمين، في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات.
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية، عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد اللامركزي.

[1] -http://www.andi.dz/index.php/ar/a-propos الموقع الرسمي للوكالة تم الاطلاع عليه يوم 16-افريل-2015.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 03جمادي الثاني 1422الموافق ل22 اوت2001، العدد47، ص7،8.

- تمنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
- التأكد من احترام الالتزامات، التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.
- تسير صندوق دعم الاستثمار، المنصوص عليه في المادة 28 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001.

وتضمن المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 12 جمادي الأولى 1415هـ صلاحيات الوكالة تتمثل المهام الأساسية للوكالة فيما يلي[1]:

- تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بغرض الاستثمار.
- تجري تقييم مشاريع الاستثمار واحصائه.
- تنشر القرارات المتعلقة بالاستثمارات التي استفادت من امتيازات.
- التنسيق بين الوكلاء في المناطق الحرة.
- تشغيل كل الدراسات في مجال الاستثمار.
- تنظيم ندوات وملتقيات وايام دراسية يرتبط محتواها بهدفه.
- الاعتماد على خبرات وأجهزة الشباك الوحيد وتشغيل أجهزة تنسيقية في تقييم ومتابعة انجاز المشاريع وهذا بقيامها بمايلي[2]:

– بنك معلومات حول إمكانية الاستثمار بالبلاد

– قنوات للإعلام الوطني والعالمي.

– خبراء اختصاصيين محليين واجانب.

3-الشباك الوحيد اللامركزي (G.U)[3]: هو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي، والذي أنشئ على مستوى الولاية، وهو يشمل إلى جانب إطارات الوكالة ممثلين عن الإدارات التي تتدخل في وقت أو آخر في سياق الاستثمار، انشا الشباك الوحيد اللامركزي من اجل تامين سهولة العمليات الاستثمارية وهو المخاطب الوحيد للمستثمرين.

[1] -منصوري الزين، مرجع سابق، ص 105.

[2] -منصوري الزين، نفس المرجع السابق، ص 106.

[3] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 03جمادي الثاني 1422الموافق ل22 اوت2001، العدد47، ص08.

- يؤهل الشباك الوحيد اللامركزي قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات
- ينشأ شباك وحيد على مستوى الهيكل اللامركزي للوكالة.
- يتأكد الشباك الوحيد بالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية، من تخفيف وتبسيط إجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات وانجاز المشاريع، ويسهر على تنفيذ إجراءات التبسيط والتخفيف المقررة.
- تنشئ الدولة انطلاقا مما تبقى من أصول المؤسسات المنحلة، قصد ضمان تمثيلها لتطوير الاستثمار، حافظة عقارية وغير منقولة، يستند إليها تسيير الوكالة المكلفة بتطوير الاستثمار.
- يتم عرض أراضي الأساس العقارية من خلال تمثيل الهيئات المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار على مستوى الشباك اللامركزي الوحيد.

أ- دور الشباك الوحيد اللامركزي: دور الشباك الوحيد اللامركزي هو تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس مؤسسة وتنفيذ المشاريع الاستثمارية، لهذا الغرض ممثلو الإدارات والهيئات المكونة له مكلفين بإصدار مباشرة على مستواهم، كل الوثائق المطلوبة وتقديم الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار، ويكلفون زيادة على ذلك بالتدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإداراتهم أو هيئاتهم الأصلية لتذليل الصعوبات المحتملة التي يلاقيها المستثمرون من أجل ضمان فعالية عمل الشباك الوحيد وجعله أداة حقيقية للتبسيط والتسهيل تجاه المستثمرين، تم إدخال تعديلات جديدة لتمكين تنصيبه كمساحة لإنجاز وتطوير المشاريع الاستثمارية .

الخدمات المقدمة من طرف الشباك لم تعد تقتصر على معلومات بسيطة ولكنها تمتد إلى الانتهاء من جميع الإجراءات المطلوبة عن طريق التفويض الفعلي للسلطة، اتخاذ القرار والتوقيع عن الإدارات والهيئات المعنية الممثلة داخل الشباك[1].

ب- تشكيلة الشباك: يضم الشباك الوحيد اللامركزي ضمن تشكيلته الممثلين المحليين للوكالة نفسها وكذلك ممثلي[2]:

- المركز الوطني للسجل التجاري

[1] -http://www.andi.dz/index.php/ar/guichet-unique/role تم الاطلاع على الموقع يوم 20 افريل 2015.

[2] -http://www.andi.dz/index.php/ar/guichet-unique/composition تم الاطلاع على الموقع يوم 21 افريل 2015.

- مصالح الضرائب
- مصالح أملاك الدولة
- مصالح التعمير
- مصالح الجمارك
- التهيئة العمرانية والبيئة
- مديرية التشغيل
- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وصندوق الضمان الاجتماعي لغير الاجراء
- مأمور المجلس الشعبي البلدي
- ممثل لجنة الضبط على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات.

4-الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار MDPPI:

تضطلع بالمهام التالية[1]:

- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخصخصة.
- اقتراح استراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار.

5-صندوق دعم الاستثمار: وفقا لأحكام المادة 100 من الامر المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2009 فانه ينشا صندوق للاستثمار في كل ولاية يكلف بالمساهمة في راس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ينشئها المقاولون الشباب تحدد كيفية تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم[2].

وجاء في المادة 28 من الامر 01-03 لسنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، ينشا صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب تخصيص خاص، يوجه هذا الصندوق لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمار ولا سيما منها النفقات بعنوان أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار ويحدد المجلس الوطني للاستثمارات جدول النفقات التي يمكن إدخالها في هذا الحساب[3].

---

[1]- منصوري الزين، مرجع سابق، ص113.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 04 شعبان 1430الموافق ل 26 جويلية 2009، العدد 44 ص21.

[3] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 03جمادي الثاني 1422الموافق ل22 اوت2001، العدد47، ص08.

المبحث الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر.

تعمل الجزائر منذ صدور القانون 90-10 على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وسنستعرض في هذا المطلب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (2002-2013).

المطلب الأول: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (2002-2013).

لمعرفة مدى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر يجب أخذ الجدول التالي بالدراسة والتحليل:

الجدول رقم (01-02): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (2002-2013).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
2002	1 065,0
2003	633,7
2004	881,9
2005	1 081,1
2006	1 795,4
2007	1 661,8
2008	2 593,0
2009	2 746,4

2010	2 301,0
2011	2 581,0
2012	1 499,0
2013	1 691,0

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر.

http://www.iaigc.net/ تم الاطلاع على هذا الموقع يوم 25 افريل 2015

الشكل (01-02):التمثيل البياني لحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (2002-2013)

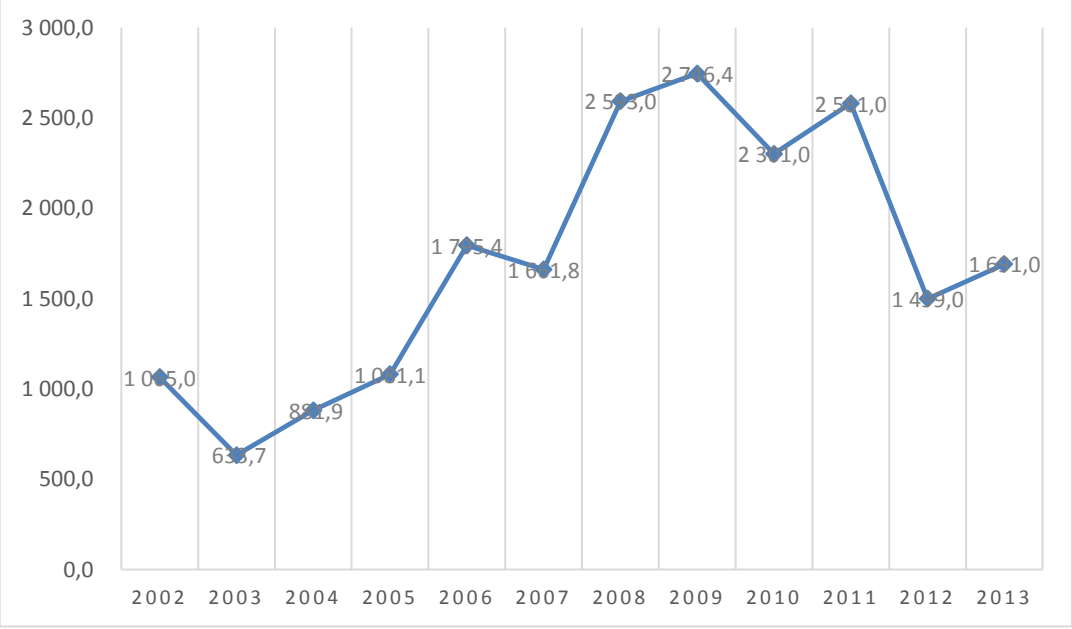

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1-2).

إن الانخفاض المحسوس والمسجل فيَ 2003 في حجم الاستثمارات الأجنبية 634 مليون دولار فيمكن إرجاعه إلى وجود بعض الاضطرابات الأمنية والسياسية لكن عادت لترتفع مرة ثانية في سنة 2004 مسجلة 882 مليون دولار. وارتفاع التدفقات الاستثمارية الأجنبية من 1081 مليون دولار سنة 2005 إلى

2746 مليون دولار سنة 2009، باستثناء 2007التي سجلت انخفاض بقيمة 133 مليون دولار بين سنتي 2006 و2007.

و يرجع هذا التطور الملحوظ في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى طبيعة الإجراءات التحفيزية التي اعتمدتها الدولة من جهة، ومن جهة ثانية إلى المشاريع الاستثمارية الكبرى التي أطلقتها الدولة ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005_2009 ، والتي تم إسناد الكثير منها إلى شركات أجنبية .كما سجلت الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر انخفاض كبير سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 بقيمة 482 مليون دولار ، ويرجع ذلك إلى الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وكذا الإجراءات الجديدة للقوانين التكميلية المالية لسنتي 2009-2010 خاصة القاعدة 49-51 بالمائة التي أثارت تحفظات الكثير من المستثمرين الأجانب.

وفي حين سجلت سنة 2011 ارتفاع في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك بالنسبة للسداسي الأول لسنة 2012 الذي سجل ما يقارب المليار دولار من الاستثمارات الأجنبية، ليعود الى الانخفاض في تلك السنة مسجلا 499 1 مليون دولار ثم عاد الى الارتفاع خلال سنة 2013 بفضل برنامج توطيد النمو ليسجل 1691 مليون دولار، إلا أن الأرقام تؤكد أن الحجم المستقطب بعيد عن المستوى المطلوب، ومرد ذلك أن قرار المستثمر الأجنبي بالاتجاه إلى دولة ما أو إحجامه لا يتوقف على حجم الامتيازات والإعفاءات الممنوحة له، وإنما يعود في المقام الأول إلي مدى توفر المناخ الاستثماري الملائم الذي لا تمثل الإعفاءات والضمانات إلا عنصرا واحدا من عناصره المتعددة .

المطلب الثاني: نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة (2002-2013): من دوافع جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مساهمته في بناء وتطوير القدرات الانتاجية لاقتصاد البلد المضيف له والمعبر عنها إحصائيا في التقارير السنوية للاستثمار العالمي، الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بنسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت. إذ من المنطق أن تكون الأهمية النسبية للحجم (س) من تدفقات الاستثمار المذكور مختلفة من اقتصاد إلى آخر باختلاف حجم هذا الأخير[1].

[1] --عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 208

بناء على ما سبق ساحاول تبيين مدى أهمية وملاءمة حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر بالاعتماد على نسبة هذه التدفقات إلى التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت وهذا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02-02): نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة (2002-2013).

الوحدة نسبة مئوية (%)

السنوات	نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت
2002	7,64
2003	3,88
2004	4,30
2005	4,68
2006	6,62
2007	4,68
2008	5,19
2009	5,23
2010	3,87
2011	4,10

2012	2,20
2013	2,50

- **المصدر**: من اعداد الطالب بالاعتماد على ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر.

http://www.iaigc.net/ تم الاطلاع على الموقع يوم 26 افريل 2015.

الشكل رقم (02-02):التمثيل البياني لنسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة (2002-2013)

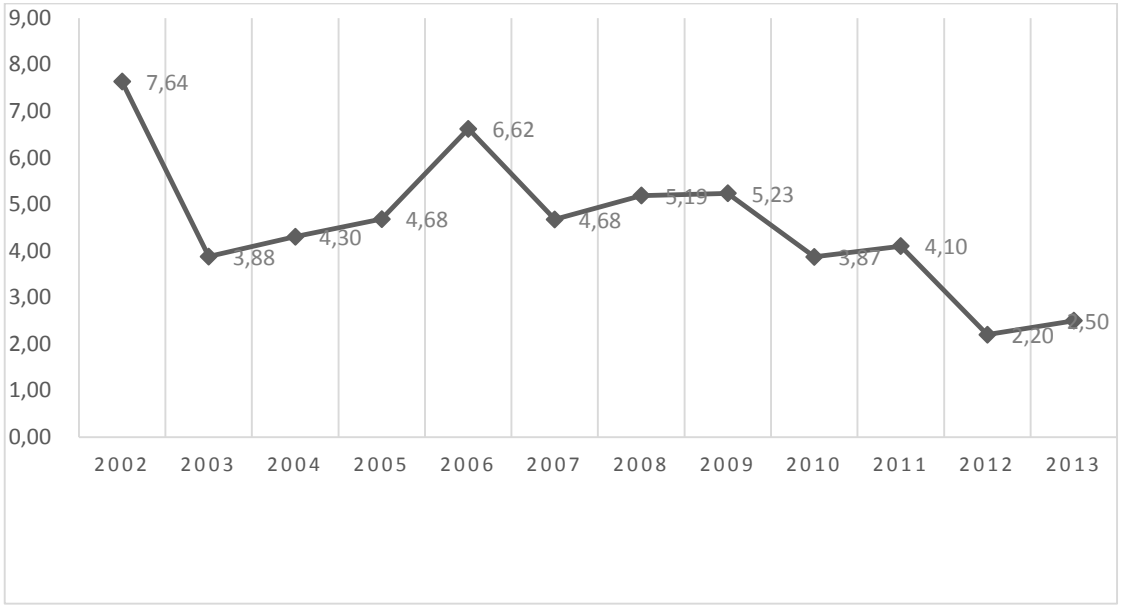

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-2).

بالنظر الى الشكل أعلاه نلاحظ ان أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة المدروسة والممتدة ما بين (2002-2013) تبدو متذبذبة حيث ان أهميته سنة 2002 كانت كبيرة مقارنة بالسنوات اللاحقة.

هذا بالنظر الى نسبته من تكوين راس مال الثابت في الجزائر لتلك السنة حيث بلغت تلك النسبة 7,64% فيما سجلت تلك النسبة انخفاضا في السنوات اللاحقة كانت ادناها سنة 2012 فقد بلغت نسبة 2,2%،وقد سجلت سنة 2013 ارتفاعا طفيفا عن النسبة المسجلة سنة 2012 وبلغت 2,5% وهذا ما

يدل على ضعف الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية القائمة في الجزائر كما تدل تلك النسب على بقاء حجم التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر دون المستوى المأمول بالنظر الى مساهمته في تكوين راس المال الثابت في الجزائر.

المبحث الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسياسات المقترحة لضمان مستقبل أفضل.

نتيجة للعوائق التي تحول دون حصولها على تدفقات تتناسب مع الإمكانيات الموجودة والفرص المتاحة هناك بعض الحلول التي اقترحت من اجل ضمان مستقبل أفضل لتحسين البيئة الاستثمارية واستقطاب رؤوس الأموال الاجنبية.

المطلب الأول معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر الا ان التقارير التي تعدها الهيئات المختلفة تبقى بعيدة كل البعد عن الطموحات الواعدة للاقتصاد الجزائري في تخطي عتبة الفقر والسير بالعجلة التنموية الى الامام بإزالة كل العراقيل والحواجز التي تعترض هذا السبيل حيث أشار التقرير المشترك بين اللجنة الأوربية والمكتب الأمريكي (شلومبرغر) لعام 2004 الذي كشف عن جملة من العراقيل التي تحول دون القيام بالاستثمار في الجزائر حتى بعد التوقيع على اتفاقية الشراكة،حيث كانت معظم الآراء والمواقف التي اثارها المستثمرون الأجانب يؤكدون على وجود عقبات كبيرة ستحول دون تدفق الاستثمار في الجزائر[1]، وساعرض اهم المعوقات التي تعرقل الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

1. **مشكل الحاكمية وبطئ تطبيق الإصلاحات الاقتصادية:** حيث تتجلى ولحد اليوم سيطرة القطاع العام والاقتصاد الممركز والمخطط أين تجد القطاع العام مازال يقوم بدور هام في الاقتصاد وبشكل ملحوظ وبرنامج الخصخصة يعرف بطء كبير في تنفيذه، والدليل على هذا أن القسط الأوفر من السوق مازال مسيطر عليه من طرف البنوك العمومية (حوالي 94%)، وكذلك الهياكل القاعدية وبعض الصناعات مازالت مسيطرة عليها من طرف القطاع العام على الرغم من ضعفها، وهو ما يشكل عائق أمام الاستثمار المحلي والأجنبي.
2. **عجز وخسارة كبيرة لصورة البلد وضعف الاتصالات مع المتعاملين:** فعلى الرغم من الإصلاحات الكبيرة التي تحققت من طرف السلطات، فإن الجزائر سجلت خسارة كبيرة لصورتها في الخارج. والمتعاملين الأجنبيين

[1] –منصوري الزين، **واقع وافاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 2، جامعة الشلف–الجزائر، ماي 2005، ص 139.

ليس لهم علم ودراية بالقوانين والتنظيم الجديد التي تم إدخالها على الاقتصاد وعلى حالة التحسس في المجال الأمني والاجتماعي، لذلك ينتظر هيئات الاستثمار والقنصليات والسفارات عمل كبير لتوضيح هذه العوامل[1].

3. **عدم وجود سوق منافسة:** رغم وجود الترسانة القانونية السابقة فان الجزائر لم تصل بعد الى المستوى المطلوب من الإصلاحات وهذا يعد مقبولا نوعا ما نظرا لما مرت به البلاد من ازمة امنية وكذلك عاملي الجفاف والكوارث الطبيعية[2] ويمكن ارجاع ذلك الى العوامل التالية[3]:

أ- ان من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط الى اقتصاد رأسمالي كما ان الاليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة بالبلدان الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب.

ب- الكثير من الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة والجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فان عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة والاقتصاد الوطني، لذلك أصبحت محل شك من طرف بعض الأوساط في الجزائر وخاصة النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل وعدم المغامرة الا إذا كانت نتائجها مضمونة.

ج-الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بعمليات وخاصة المشاركة، وهذا القطاع لم يصل الى المستوى المطلوب في الجزائر، إضافة الى ذلك فان نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه، لان القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الاجانب.

د- عدم وجود سوق تنافسية بمعنى الكلمة وهذا لوجود الأنشطة الغير رسمية بحجم كبير واتي تمثل ربع النشاط الاقتصادي وهذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر سواء كان محلي او أجنبي ان يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم للسوق.

---

[1] -منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 172.

[2] -بعلوج بولعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، جوان 2006، ص 79.

[3] - بعلوج بولعيد، نفس المرجع السابق، ص 80،81.

هـ- عدم فاعلية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص وعدم فاعليته ونلاحظ كارثة بنك الخليفة واغلاق بعض البنوك الأخرى نظرا لعدم قيامها بتعهداتها اتجاه المتعاملين والمجتمع، كما ان فشل تجربة بورصة الجزائر تجعل المستثمرين يفضلون التوجه الى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا ومناسبا.

و- انتشار ظاهرة المخدرات والاتجار فيها تجعل السوق الجزائرية محل شك، لان الموال القذرة تسير من طرف عصابات محلية ودولية منظمة تحاول غسيل هذه الأموال وادخالها في النشاط الاقتصادي، وهذا يحد من قدرة المنافسة سواء من طرف المحليين او الأجانب.

4. **صعوبة الحصول على العقار الصناعي**: العقار يشكل أحد اهم الصعوبات لإنشاء وتطوير القطاع الخاص الوطني والاجنبي وجعله أكثر ديناميكية في الجزائر، وصعوبة الحصول على العقار الصناعي فهو جد معقد بسبب ندرة الأراضي المخصصة وبسبب تكاليف واعباء ومضاربة جد هامة، فأكثر من 40% من المؤسسات تبحث عن العقار الصناعي انتظارها قد يصل أحيانا الى 4 سنوات،مما جعل من مسالة العقار المحدد الرئيسي لموقع المؤسسة خلافا لما هو متعارف عليه، فالقرب من السوق ووجود الهياكل الجيدة وتوفر المادة الأولية واليد العاملة المؤهلة هي العوامل التي يجب ان تأخذ في الحسبان قبل انطلاق أي مشروع.

كل هذا جعل من مشكل العقار الصناعي أحد اهم معوقات الاستثمار في الجزائر على الرغم من شساعة البلد وتنوع ميزات المناطق[1].

5. **معوقات قانونية وإدارية:** تمثل العراقيل الإدارية والقانونية أحد الكوابح الرئيسية لتحسين مناخ الاعمال وجذب راس المال الأجنبي في الجزائر، ان ما يميز الإجراءات الإدارية في الجزائر هو البيروقراطية والروتين في الإجراءات وإنجاز المعاملات، نقص الخبرات الفنية المتخصصة في الميدان رغم توفرها في سوق العمل، عدم وجود أنظمة معلومات متطورة ودقة في المعلومات، تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار وغياب التنسيق بين هذه الاجهزة.

كما ان الإجراءات القانونية هي الأخرى تتميز بكثرة القوانين وتضاربها وغموضها في بعض الاحيان، القيود الواردة على تملك الأرض والعقارات، عدم استقرار قوانين الاستثمار، إضافة الى عدم تناسب هذه القوانين مع التطورات والأوضاع والمستجدات العالمية.

[1] - منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، مرجع سابق ص 173.

كما تعتبر المعوقات الإدارية عائقا كبيرا في وجهة الاستثمارات الأجنبية نحو الجزائر، حيث تظل الجزائر وفق التقرير السنوي حول مناخ الأعمال متأخرة مقارنة بدول الجوار المغاربي وتعتبر الجزائر أصعب منطقة يمكن أن تؤسس بها مؤسسة منتجة أو استثمارية ، كما أنه في الجزائر يتطلب إنشاء مؤسسة إنتاجية أو استثمارية في قطاعات اعتماد 14 إجراءا مختلفا ، بينما في المغرب يمر المستثمر والمقاول ب05 إجراءات إدارية لإنشاء مؤسسة قائمة بذاتها ومعترف بها، بينما تعادل تونس عدد الإجراءات المتعددة في فرنسا أي 07 مراحل وخطوات إدارية كما نجد أن متوسط مدة معالجة ملف استثماري في الجزائر بين مرحلة وأخرى يتراوح ما بين 20 و 2 يوم أي أن المستثمر المقاول الراغب في الاستثمار وإنشاء مشروع في الجزائر ينتظر مدة تتراوح ما بين 350 و 360 يوم لتجسيده ، بينما المتوسط في المغرب مثلا أقل من 75 يوم بمتوسط 10 إلى 11 يوما، أما في تونس فتقدر بحوالي 90 يوما، علما بان المدة في فرنسا المعروفة بطابعها الإداري الصارم فإنها تقدر مدة المعالجة ب56 يوم[1].

كما ان تنافسية التشريعات في مجال الاستثمار المعروضة في المنطقة من طرف البلدان المغاربية (تونس والمغرب) بالخصوص تفرض على المشرع الجزائري ان يأخذ هذا في الحسبان ذلك بإضفاء نوع من المفاضلة للقانون الجزائري واعطائه قوة تنافسية كبيرة حتى يلقى الاقبال اللازم[2].

6. **معوقات سياسية:** يعتبر الاستقرار السياسي من أكبر العوامل التي تساعد في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك فان انعدامه يعتبر أكبر عقبة أمام عزوف هذا النوع من الاستثمار، وتعتبر عشرية التسعينات التي عرفتها الجزائر والتي عرفت بالعشرية السوداء، والدليل على ذلك تعاقب عشر حكومات على السلطة، تدهور الوضع الأمني من خلال تفشي ظاهرة الارهاب والذي أصبح يهدد كل مؤسسات الدولة،على الرغم من أن الجزائر عرفت استقرار سياسيا وأمنيا نسبيا منذ تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة السلطة، والذي ركز سياساته على إعادة الأمن والاستقرار للبلاد وذلك من خلال ما عرف بقانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية، إلا أن بوادر الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى قليلة وهذا نظرا للتدخلات والشكوك التي مازالت تحيط

[1] –عماري عمار، بوسعدة سعيدة، **معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبيل تفعيله في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الثاني، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير الأوراسي–الجزائر، 14–15 نوفمبر 2005، ص 235،236.

[2] –منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 173.

بالمستثمرين الأجانب، ومن جهة أخرى فان الجزائر وعلى غرار باقي دول العالم الثالث لازالت القرارات الاقتصادية فيها تتأثر تأثيرا مباشرا بالمواقف السياسية الفوقية[1].

7. **معوقات التمويل**: على الرغم من تشكيلة المؤسسات المصرفية والمالية وما تقدمه من قروض لفائدة الاقتصاد، الا ان صورة النظام البنكي لدى المستثمرين لازالت قاتمة، خاصة بعد تصفية بنكين خاصين عام 2003، ثم ان امكانية الحصول على تمويل مصرفي، سواء كان في صورة قرض استغلال او قرض استثمار يعد مسالة في غاية الصعوبة والتعقيد، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنصب أنشطة البنوك باتجاه كبرى المؤسسات (العمومية والخاصة)، حيث ان 29 % من القروض تمنح للقطاع الخاص و71 % للقطاع العام[2] وفيما يلي يمكننا الإشارة الى اهم القيود التي تعيق تأهيل القطاع البنكي[3]:

- نقص الكفاءة المهنية لدى البنكين، خاصة ما تعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض، وتقييم المخاطر.
- ضعف الهياكل القاعدية ورداءة نظام المعلومات البنكية، مع بطء أنظمة المدفوعات.
- مركزية القرارات وبطئها حال منح القروض.
- نظرا لتعقد النظام القضائي وبطئه في تنفيذ الاحكام، غالبا ما تفرض البنوك ضمانات ورهون عقارية قد تفوق أحيانا مبلغ القرض.
- غياب اليات بنكية لتغطية التذبذبات في معدلات الصرف ومعدلات الفائدة، الامر الذي من شانه ان يزيد من مستوى احجام المستمرين على توطين مشاريعهم.
- عدم فعالية ما هو متاح من صيغ تمويلية بديلة عن القروض البنكية.
- رداءة السوق المالي بسبب ضعف أداء بورصة الجزائر.
- بطء إجراءات تحويل الأجور والارباح الى الخارج.

---

[1] –مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة – حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص: " نقود ومالية،"كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، غير منشورة، –الجزائر،2005–2006، ص 70.

[2] –وصاف سعدي، قويدري محمد، **واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر بن الحوافز والعوائق**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 8، جامعة سطيف–الجزائر، 2008 ،ص 44.

[3] – وصاف سعدي، قويدري محمد، نفس المرجع السابق، ص 45.

8. **عدم توفر الشفافية في المعاملات التي لها علاقة بالاستثمارات:** ان وجود الشفافية يعد عنصرا هاما بالنسبة للشركات المستثمرة وحتى للبلدان المضيفة وهذا لعدة أسباب منها[1]:

- وجود الممارسات الفاسدة في الكثير من دول العالم محط اهتمام الدوليين والملاحظين والمجتمع المدني عن هذه الممارسات التي تحقق اقصى ربح في اقل وقت ممكن.
- من بين العوامل التي يجب فيها شفافية حقوق الملكية وقد تكون هذه الملكية مادية في شكل اصول او صناعية وهذا ما يعرف بحقوق الملكية الفكرية.
- من بين المصالح التي تشجع على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الجزائر، فمن الملاحظ في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي أدى الى تراجع الكثير من رجال الاعمال الى التراجع عن استثمار مشاريعهم في الجزائر نظرا للمعاملات السيئة من بعض الجمركيين.
- وجود نظام مصرفي قوي وشفاف يسمح بالقيام بالمعاملات المالية القانونية كالتحويل، تقديم القروض، القيام بعمليات الصرف دون قيد وقدرة هذا انظام على منع القيام بالمعاملات المالية المشبوهة كغسيل الاموال، فالإدارة الاقتصادية الفعالة تسمح بالتنبؤ بمستقبل اقتصادي في البلد وهذا ما يجعل المستثمر في امان.

9. **مشكل النظام القضائي:** استنادا الى دراسات لبعض المؤسسات الدولية عام 2002 اتضح ان عملية الفصل في نزاع لدى المحاكم الجزائرية، يتطلب نحو 20 اجراء، الى جانب طول وتعقد الإجراءات القضائية[2]، كما هناك مشكلات أخرى نوردها على النحو التالي[3]:

- غياب المحاكم المتخصصة في القضايا ذات الطابع التجاري والاقتصادي.
- عدم قدرة المحاكم على حماية الحقوق الملكية الفكرية نظرا لقصور في التشريعات وندرة في التخصص.
- غياب ثقافة التحكيم.

[1] – بعلوج بولعيد، مرجع سابق، ص من 81 الى ص 86 –بتصرف–.

[2] – وصاف سعدي، قويدري محمد، مرجع سابق، ص47.

[3] – وصاف سعدي، قويدري محمد، نفس المرجع السابق، ص48.

كل هذا يشكل هاجس كبير يحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية للبلد، وكل هذه العراقيل تستدعي النظر فيها ومحوها من واقع الاقتصاد الجزائري إذا كنا نطمح فعلا الى تطوير وترقية الاستثمار في الجزائر[1].

المطلب الثاني: السياسات المقترحة لضمان مستقبل أفضل.

ان للجزائر مستقبل واعد حسب راي الاقتصاديين وحسب الفرص والمؤهلات التي يتميز بها هذا البلد لكن يجب حل المشاكل التي تعيق الاستثمار عامة والاستثمار الأجنبي خاصة وسنوضح بعض الحلول المقترحة من اجل تهيئة مناخ استثمار مساعد للاستثمار الأجنبي في الجزائر.

1) **دعم وتشجيع الاستثمارات الخاصة في اطارها الوطني والعالمي**: لقد أصبحت قضية جذب الاستثمارات الخاصة المباشرة وغير المباشرة احدى القضايا الهامة المطروحة، ففي ظل تقليص الاستثمارات العامة وتناقص التدفقات الانمائية الحكومية الخارجية من الدول والمنظمات التمويلية فانه من الطبيعي ان تقوم الاستثمارات الخاصة بدور المعوض لتلبية احتياجات التمويل الاستثماري ومن البديهي ان الموارد المحلية لن تكون كافية لتمويل جميع احتياجات جميع المشاريع الاستثمارية، وهذا يتطلب الاهتمام بتدفقات الاستثمارات الأجنبية الى بلادنا المحتاجة لذلك ، وهذه التدفقات تحكمها عوامل محلية وإقليمية حاسمة، قسم منها اقتصادي بحت واغلبها مرتبط بمناخ الاستثمار العام للبلد نفسه ، وتشير الاحصائيات ان الى ان حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر مازال بسيطا في الحجم والاهمية[2].

2) **تجاوز المشاكل الراهنة**: إذا كان واجبا على الدول حل إشكالية العقار باعتبارها أكبر المشاكل التي تواحه الاستثمار الخاص، وعليها كذلك العمل على تجاوز المشاكل الراهنة التي لا تقل صعوبة عن مشكل العقار وذلك عن طريق اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات[3]:

- تنشيط وتوضيح الإجراءات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاستثمار وذلك على كل المستويات.

ضرورة الاعتماد على منهجية اتصال تسمح للمستثمرين الاطلاع على كل ما يتعلق بترقية الاستثمار.

---

[1]- منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 175.

[2] -صالحي مخناش، **أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي**، ابحاث المؤتمر الدولي تقييم اثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1 -الجزائر،11-12 مارس 2013، ص24.

[3] -حنان شناق، تأثير **الاستثمارات الأجنبية في قطاع الادوية على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، غير منشورة، -الجزائر،2008-2009 ص 148، 149.

- إعادة هيكلة القطاع البنكي، وتحديث إدارتي الضرائب والجمارك وكذا وضع سياسة عقارية تتماشى واقتصاد السوق.
- إنشاء بنك معلومات حول الإمكانيات الموجودة والامتيازات والضمانات المقدمة وفرص الاستثمار المتوفرة.
- البحث عن أشكال جديدة لإشراك القطاع الخاص في تسيير المرافق والمنشئات القاعدية.
- تطوير الأمن، وإصلاح جهاز العدالة للوصول إلى قضاء أكثر فعالية وشفافية واستقلالية.
- توفر مختلف البرامج والوسائل لدفع عجلة التنمية مثل: برامج الإنعاش الاقتصادي.
- تطوير المنشئات القاعدية والتخفيف من الأعباء الجبائية التي تثقل كاهل المؤسسات.
- تطوير إنتاجية العمل والبحث على تناسق بين عرض اليد العاملة والحاجة الخاصة بالمؤسسات.
- إعادة النظر في الإطار المؤسساتي للاستثمار بهدف الحد من البيروقراطية وتنمية الشفافية

إن تجاوز المشاكل الراهنة سبيل لتخطي الواقع السابق وفتح صفحة جديدة نحو الاستثمارات، والدولة حاليا. ومن أهم السياسيات المقترحة أيضا ما يلي[1]:

3) **تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات**: ويكون ذلك من خلال دعمها الفعلي بتخفيف الإجراءات البيروقراطية ووضع تحفيزات جبائيه ومالية ملائمة وخاصة في المجالات التنافسية فبمثل هذا المسعى يمكن للبلد أن يجسد تدريجيا قدوم موارد مالية خارجية بديلة

4) **مواصلة إصلاح السياسة النقدية**: وهذا للوصول إلى الاستقرار النقدي الذي يعتبر بمثابة الركن الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وزيادة القدرة التنافسية، ويكون ذلك من خلال الاستفادة بحجم احتياطات الصرف الهائلة لدى البنك المركزي وتعزيز سلامة الجهاز المصرفي من خلال تفعيل مستويات الرقابة والإشراف بما يتلاءم مع المعايير الدولية.

5) **تطوير السوق المالية الجزائرية**: إن الأهمية التي توفرها بورصات القيم المنقولة في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني باعتبارها وعاء ضروري لبناء الادخار الوطني وقاعدة لحفز

[1] –ريحان الشريف، هوام لمياء، **دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري –دراسة تحليلية تقييمية–** ، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14، الاكاديمية العربية–الدنمارك،2014، ص 244.

الاستثمارات المحلية وجذب الأجنبية منها، ويكون ذلك من خلال إعادة هيكلة وتنظيم السوق المالية الجزائرية من خلال إيجاد الهيكل المؤسسي المناسب له واستكمال البنية التحتية له بما يتناسب مع المعايير الدولية تحقيقا للشفافية وسلامة لتعامل بالأوراق المالية.

6) **تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي**: يعتبر تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية والمؤسسية أحد الإجراءات الهامة لانطلاقة تنموية فعالة وتحسن الإنتاجية والقدرة التنافسية ومواكبة متطلبات تحرير وعولمة الاقتصاد والانفتاح على الأسواق الخارجية، ويكون ذلك من خلال مراجعة لجملة لتشريعات والقوانين الاقتصادية كقانون الاستثمار والشركات وقانون الجمارك والضرائب وقانون المنافسة ومنع ء الاحتكار وقانون استقلال القضاء... نشاء عدد من المؤسسات لتشجيع الاستثمار أو ترقية الخ. وا الصادرات، أو مؤسسات للمواصفات والمقاييس...الخ.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما سبق يتجلى الشوط الكبير الذي قطعته الجزائر في مجال تطبيق سياسات اقتصادية تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، فنجد أن الجزائر منذ الاستقلال وهي تغير في قوانينها بما يتماشى والأحداث الدولية وأوضاع البلاد الداخلية، إضافة إلى استحداث أجهزة ومؤسسات من اجل تسيير العملية الاستثمارية والتعريف بالفرص الاستثمارية الموجودة فيما سواء للمستثمر الأجنبي أو المستثمر المحلي.

غير أن الجزائر ما زالت تعاني من تعقيدات الإجراءات الإدارية والقانونية وتفشي ظاهرة الفساد والرشوة واللامبالاة، وعدم توفر المعلومات والإحصاءات والترويج للاستثمار.

كما أن العوائق التي تعترض تدفق الاستثمار الأجنبي ليست قانونية فقط فرغم التطورات القانونية والتشريعية والاتفاقيات الدولية والمعاهدات المبرمة في مجال الاستثمار إلا أن العائق الأكبر يكمن في سياسة التفكير والبيروقراطية التي تقوم عليها الجزائر.

ومن اجل ذلك لابد من القيام بإصلاحات جذرية على جميع المستويات وفي جميع المجالات للارتقاء بالمناخ الاستثماري في الجزائر.

الفصل الثالث

تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد:

يعتبر جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من اهم اهتمامات الدول بالنظر الى الدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية والادوار الأخرى التي سبق ذكرها، وتعتبر الجزائر احدى الدول التي أبدت رغبتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي بعد تعثر مسيرة التنمية المطبقة في ظل النظام الاشتراكي مما الزم السلطات الجزائرية بتبني إصلاحات اقتصادية شاملة من اجل تحسين مناخ الاستثمار، وذلك بتطوير التشريعات وإقرار الحوافز التي سبق التطرق اليها في الفصل الثاني، ولمعرفة مدى قدرة المناخ الاستثماري على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر سأشير الى وضع الاقتصاد الجزائري وتطوره وتقييم المؤهلات والجهود المبذولة من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001 – 2014)، حيث ركزت هذه البرامج على تعزيز التنمية البشرية من خلال ترقية المشاريع الاقتصادية الداعمة للعمليات الإنتاجية والخدمية والتي كانت من أهدافها تحسين المناخ العام للاستثمار.

المبحث الأول: لمحة عامة حول المناخ الاستثماري في الجزائر

ان مناخ الاستثمار في الجزائر يتحسن تدريجيا، ولكن بوتيرة بطيئة نوعا ما مقارنة بالدول الأخرى المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر والجزائر تملك طاقات وقدرات هائلة في مجال الاستثمارات نظرا لموقعها الاستراتيجي وثرواتها الهائلة وامكانياتها وقبل التطرق الى واقع المناخ الاستثماري في الجزائر يجب معرفة مفهوم مناخ الاستثمار عامة.

المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار

1- تعريفه: توجد عدة تعاريف لمناخ الاستثمار نذكر منها:

- لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا الى ان أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية الى الترويج للقطر وللفرص الاستثمارية، ذلك ان المستثمرين الوطنيين والأجانب لا يقررون توطين استثماراتهم في منطقة الا بعد فحص الشروط العامة لذلك المناخ.

من جانب اخر يمكن ربط مفهوم مناخ الاستثمار بمجمل السياسات الاقتصادية التجمعية،وذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد التجمعي ،بانها تلك التي تتسم بعجز طفيف في الموازنة العامة،وعجز محتمل في ميزان المدفوعات بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية، او الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية، والتي تتصل أيضا بمعدلات متدنية للتضخم، وسعر صرف مستقر، وبيئة سياسية ومؤسسة ثابتة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري يمكن التنبؤ بها بواسطة الفراد والمؤسسات والهيئات[1].

- يذهب بعض المحللين الى اعتبار المناخ الاستثماري انه حصيلة الظروف التي تؤثر في القرار الاستثماري المحلي والاجنبي على حد سواء بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والمحددات المحلية والتدفقات الخارجية القانونية التي تعمل على توجيه المدخرات المحلية والتدفقات الخارجية في أوجه الاستثمار المثلى[2].

[1] -وصاف سعيدي، قويدري محمد، مرجع سابق، ص 39.

[2] -احمد زكريا صيام، **اليات جذب الاستثمارات الخارجية الى الدول العربية في ظل العولمة-الاردن كنموذج-**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 03، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، ديسمبر 2005، ص 92.

ويعرف مناخ الاستثمار بانه الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع سلبا او إيجابا على فرص ونجاح المشروعات الاستثمارية، ومن ثم حركة واتجاهات الاستثمارات وتشمل الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الادارية[1].

- ويعتبر المناخ الاستثماري نتاج تفاعل العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر على ثقة المستثمر وتعمل على تشجيعه وتحفيزه الى استثمار أمواله في دولة ما دون الاخرى[2].
- كما يعرف مناخ الاستثمار انه مجمل الأوضاع والاتجاهات السياسية ولاقتصادية والتشريعية والإدارية التي تؤثر في جذب وتنشيط الاستثمارات[3].
- اما البنك الدولي فقد عرفه على انه: مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة، وخلق فرص العمل والتوسع، وللسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر، والعوائق امام المنافسة[4].
- اما المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فقد عرفته بانه: مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية المؤسسية والقانونية التي يمكن ان تؤثر على قرار الاستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما او قطاع معين، وتعد هذه الأوضاع والظروف عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة او طاردة لراس المال[5].

---

[1] -طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر،2009، ص 315.

[2] -عبد الحميد بوخاري، **واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث**، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح بورقلة-الجزائر،2012، ص 43.

[3] -محمد داودي، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثالث عشر-العدد 02-المعهد العربي للتخطيط-الكويت، جويلية 2011، ص 06.

[4] -البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2005، ص 02 تم تحميله من الموقع worldbank.org يوم 28 افريل 2015.

[5] -المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**. 2011، ص 15.

2-اهم مكونات مناخ الاستثمار: هناك عناصر مهمة مؤثرة في تكوين مناخ الاستثمار نذكر منها:

أ- **المكونات السياسية:** إن توافر الاستقرار السياسي كأحد مقومات البيئة السياسية وكعنصر من عناصر المناخ الاستثماري في الدول التي تسودها أوضاع سياسية غير ديمقراطية وغير مستقرة لا يمكنها أن توفر المناخ المناسب للاستثمار، خاصة الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وبالتالي تحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب وتوظيف الاستثمار، فعدم الاستقرار يؤخر من خطوات التنمية المرسومة لأنه يفضي بالأمور إلى عدم التأكد وعدم الضمان إزاء المستقبل، ومن جهة أخرى يؤدي عدم الاستقرار هذا برجال الأعمال في الدول النامية إلى توجيه أموالهم إلى مشروعات لا تضيف إلى بناء التنمية أو إلى اكتنازها ووضعها بعيدا عن مجالات الاستثمار[1]،وتتفرع المكونات السياسية الى محاور عديدة أهمها قوة التشريعات والقوانين والنظم المطبقة ومدى ومدى تدخل المؤسسة العسكرية في الحكم وطبيعة ومستوى المساءلة الديمقراطية واستقرار الحكومة ومستوى الدعم الشعبي الذي تحظى به الحكومة وحرية التعبير والانتقال السلمي للسلطة.

ب- **المكونات الاقتصادية والاجتماعية:** تنقسم المكونات الاقتصادية الى قسمين رئيسيين: المتغيرات الاقتصادية الداخلية على سبيل المثال (مدى توافر الموارد الطبيعية والبشرية، بأسعار تنافسية وجودة مرتفعة في ظل أسواق محلية تسودها المنافسة، مدى توافر البنية التحتية الأساسية والمتطورة ، استقرار في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الإنتاج المحلي والمستوى العام للأسعار معبرا عنها بمعدلات التضخم ، إضافة الى أسعار الفائدة والصرف، كما يشمل البعد الاقتصادي الداخلي كفاءة أداء السياسات المالية والضريبية واثرها على الموازنة العامة للدولة وعلى مستويات الدين العام المحلي، ومدى توافر التمويل المحلي والخارجي وتطور القطاع المالي والمصرفي ونشاط بورصة الأوراق المالية.

اما المكونات الاقتصادية الخارجية فتشمل الميزان التجاري بصادراته ووارداته السلعية والخدمية وميزان المدفوعات وبنود حركة رؤوس الأموال والقدرة على تحويل العملة ومستوى الاحتياطات الدولية ومعدل تغطيتها للمدفوعات الشهرية عن الواردات والمديونية الخارجية ونسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي، واعبائها من أقساط وفوائد مستحقة.

[1]- مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر–** ، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح بورقلة –الجزائر ،2009 / 2010، ص 141.

وتشمل مكونات مناخ الاستثمار على المستوى الاجتماعي مؤشرات عديدة من بينها: (معدلات الفقر ومتوسط دخل الفرد السنوي، ومعدلات التشغيل والبطالة، وقوانين العمل السارية التي تنعكس على تكلفة العمالة وسرعة وبساطة إجراءات التعامل معها وتشغيلها، وكذلك مستوى ثقة المستهلكين وغيرها من المؤشرات ذات الصلة بالصحة العامة ومعايير الصحة والتعليم والحصول على مياه شرب نقية والكهرباء والمحروقات والاتصالات وغيرها)[1].

ج- **المكونات التشريعية** : يعتبر التشريع أداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة أو للتعبير عنها في كافة نواحيها الاقتصادية والمالية والإدارية وغيرها، وتشريعات الاستثمار إما مباشرة وهي التي تنصب على عملية تنظيم استثمار رأس المال، وإما غير مباشرة وهي التي تتعلق بقوانين النقد الأجنبي، وقوانين التصدير والاستيراد... الخ ، ولما كانت الأوضاع التشريعية أحد أهم العناصر المؤثرة في تكوين المناخ الاقتصادي الذي يعمل فيه المستثمر، فإنه في ظل تعاظم حدة المنافسة الدولية على جذب الاستثمارات الخاصة يصبح تهيئة البيئة القانونية من خلال وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها مطلبا جوهريا لتحسين بيئة الاستثمار، ورفع درجة الثقة في جدارة النظام الاقتصادي ككل[2].

3-اهم العناصر المحفزة للمستثمر التي يمكن أن يبني عليها المستثمر قراره الاستثماري: تتمثل في[3]:

- تمتع الدولة المضيفة بالاستقرار السياسي والاقتصادي.
- حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج.
- سهولة اجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية المسؤولة.
- الإعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية.
- وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها.
- توفر شريك محلي من الدولة المضيفة.
- حرية التنقل وحرية التصدير.
- حرية التنقل وحرية التصدير، وتوفر فرص استثمارية.

[1] – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**. مرجع سابق، 2011، ص 15، 16.

[2] – مولاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 142.

[3] – محمد داودي، مرجع سابق، ص 08.

المطلب الثاني: واقع مناخ الاستثمار في الجزائر

لمعرفة مناخ الاستثمار في الجزائر يجب الوقوف على المؤهلات التي تزخر بها الجزائر كدولة والامكانيات التي تسمح للمستثمرين الأجانب باختيار الجزائر كدولة مستقطبة لمشاريعهم الاستثمارية.

1-الموقع الجغرافي واهميته: تعد الجزائر أكبر دولة إفريقية مساحة مما ساهم في تنوع مناخها وغطائها النباتي إضافة الى غناها بالثروات الباطنية كما تتميز بموقع استراتيجي جعلها ملتقى الطرق التجارية ودعم كل هذا وضع مالي مريح نتج عن ارتفاع أسعار النفط.

تحتل الجزائر موقعا جغرافيا متميزا للأعمال والاستثمار امام الأسواق العالمية بحيث تقع على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط فهي جزء من المغرب الكبير تتربع على مساحة تقدر ب 2381741 كم^2، تأتي في المرتبة التاسعة من حيث شساعتها على المستوى العالمي وفي المرتبة الأولى على المستوى العربي والافريقي، وتكمن أهمية الموقع في كونها ملتقى الطرق التجارية والبرية والبحرية والمواصلات الجوية[1].

2-الواقع الاقتصادي للجزائر: لمعرفة واقع الاقتصاد الجزائري يجب معرفة اهم القطاعات الاقتصادية التي يرتكز عليها الاقتصاد الجزائري حيث يرتكز الاقتصاد الجزائري على أهم القطاعات التالية[2]:

أ- **قطاع الفلاحة:** ساهم هذا القطاع بنحو 8.4 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010 ،كما وظف ما نسبته 11.7 % من العاملين سنة 2010 ، هذا وقد استفاد قطاع الفلاحة الذي يكتسي بعدا استراتيجيا ضمن الاقتصاد الوطني من برامج تنموية طموحة (برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، برنامج التنمية الفلاحية، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، والبرنامج التكميلي الخاص بتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا)، ساهمت في تحقيق معدلات نمو اذ ارتفعت من 13.2 % عام 2001 إلى 19.7 % عام 2003 و 21.4 % سنة 2009 ومن شأن هذا التطور أن يستمر وأن يتعزز من خلال برامج (التجدد الريفي 2007 – 2013) والتي تهدف إلى دعم الأمن الغذائي وإرساء قواعد التطوير الفلاحي

---

[1] -عمر يحياوي، **دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر لفترة (2002-2010)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر – بسكرة -، غير منشورة، -الجزائر، 2012-2013، ص 171.

[2] -كريمة فرحي، **اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع المقارنة بين (الصين، تركيا، مصر، الجزائر)**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر -3-، غير منشورة، -الجزائر، 2012-2013، ص 227، 228.

والريفي بصفة دائمة والتسيير العقلاني للموارد الطبيعية كاستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة ، وبما أن 87 % من مساحة الجزائر عبارة عن صحراء، جعل هذا البلد يشتهر بالتمور والكما (الترفاس) حيث قدرت صادرات الجزائر سنة 2010 من منتوج التمور حوالي 22.62 مليون دولار امريكي و2.2 مليون دولار أمريكي بالنسبة للكما.

ب- **قطاع البناء والإشغال العمومية** : حقق هذا القطاع ما نسبته 10.4 % من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 (وهو ما يمثل 17.5 % من اجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات لنفس السنة بعدما كان 15 % في عام 2000) مقارنة بحوالي 8.2 % من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2000 و يرجع هذا التوسع أساسا إلى برامج الإنعاش و الدعم الاقتصادي ، اللذان خصصا حوالي 40 % من غلافهما المالي لهذا القطاع ، لأن من أهدافهما تأهيل ورفع مستوى المنشآت التحتية القاعدية وبالتالي تطوير البنية التحتية وتحسين ظروف المعيشة للمواطن وهذا ما ساهم في ارتفاع اليد العاملة في هذا القطاع من 781 ألف شخص عام 2000 إلى 1.886 مليون شخص عام 2010 ، وارتفعت بذلك أيضا نسبة مساهمته في لتوظيف من 15.6% عام 2000 إلى 19.4 % عام 2010 .

ج- **قطاع الخدمات التجارية** : يعتبر هذا القطاع المصدر الثاني للثروة الوطنية بعد المحروقات حيث ساهم بحوالي 22 %من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010 ،كما يمثل خارج المحروقات المصدر الأول بنسبة 37 % من إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات وقد بلغ معدل نمو هذا القطاع 7.3 % في عام 2010 بفضل أنشطة النقل، الاتصالات والتجارة التي تمثل 86% من قيمته المضافة ، وتجدر الإشارة أن قطاع الخدمات بشقيه التجارية والإدارية قد وظف حوالي 55.2 %من العاملين عام 2010 وحقق ما يقارب 35.5 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2010 أيضا .

د- **قطاع الصناعة**: تصنيف الصناعة في الجزائر في المرتبة الأخيرة من بين القطاعات من حيث مساهمتها في توفير الثروة الوطنية، إذ لم تمثل سوى 5 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010 و8.4 % من إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات، وهي متأتية خاصة من الصناعات الحديدية المعدنية والميكانيكية وبالتالي فإن الصناعة الوطنية تشوبها عدة نقائص مما فسح المجال لتنامي مختلف أنواع الواردات بشكل هائل، هذا وقد وظف القطاع حوالي 13.7 % من العاملين سنة 2010.

2-**وضعية الموارد والبنية التحتية:** تمتلك الجزائر ثروات طبيعية معتبرة ومتنوعة، لاسيما:

أ- المعادن: من أهم المعادن التي تزخر بها الجزائر[1]:

-الفوسفات: يعتبر من أكبر الموارد الطبيعية في البلاد مما يقرب المليار طن من الاحتياطات.

- الحديد: الذي يتواجد بأكثر من 150 نوعا.

- الزنك والرصاص: باحتياطي يقدر ب 150 مليون طن.

- الذهب : يرتكز اقتصاد الجزائر على هذا القطاع خاصة في مجال المحروقات ، حيث ساهم بحوالي 35 % من الناتج المحلي الإجمالي وب 98 % من مجموع صادرات عام 2010 ، إذ تحتل الجزائر المكانة الخامسة عشر في مجال الاحتياطات البترولية ب 45 % مليار طن ، الثانية عشر من ناحية الإنتاج و الثالثة عشر في التصدير ، أما فيما يخص الغاز الطبيعي ، فهي تحتل المرتبة السابعة في العالم من ناحية الموارد المؤكدة من الغاز ، والمرتبة الخامسة من حيث الإنتاج و الثالثة من ناحية التصدير وهي تظل بلا منافس في البحر الأبيض المتوسط حيث تحتل المرتبة الأولى في إنتاج وتصدير البترول والغاز الطبيعي ،كما تمثل ثالث ممول بالغاز الطبيعي والبترول للاتحاد الأوروبي .

ب- المميزات الخاصة: التوفر على ثروات طبيعية هامة[2]:

- ثامن عشر منتج للبترول.
- ثاني عشر مصدر للبترول.
- المرتبة 15 في مجال الاحتياطات العالمية البترولية المؤكدة.
- خامس منتج للغاز.
- ثالث مصدر للغاز.
- المرتبة السابعة عالميا في مجال الموارد المؤكدة من الغاز.
- رابع ممون للطاقة للاتحاد الأوربي للغاز.
- رابع قوة اقتصادية في العالم العربي حسب المنظمة العربية لضمان الاستثمارات.

[1] - كريمة فرحي، مرجع سابق، ص 228.

[2] - http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir تم الاطلاع عليه يوم 18-04-2015.

- ثاني أكبر حامل للاحتياطات الرسمية للصرف بعد العربية السعودية.
- ثالث أكبر حامل لاحتياطات الذهب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد المملكة العربية السعودية ولبنان.
- الأقل مديونية من بين 20 بلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- الطاقة الشمسية المحتملة: مدة أشعة الشمس تصل إلى 3000 ساعة سنويا.
- ثروات منجمية أخرى: الفوسفات، الزنك، الحديد، الذهب، اليورانيوم، التنغستن، الكاولين والسيليكون ... الخ.
- إن الاحتياطات التقنية من الغاز الصخري في الجزائر قدرت ب 19.800 مليارم^3، حسب قسم الطاقة الأمريكي. وهكذا دفعت الجزائر إلى المرتبة الثالثة عالميا من خلال احتياطاتها للغاز الصخري (بيانات 2013).

ج- **الاتصالات**: قدر عدد مستخدمي الأنترنت في الجزائر ب 11.9 لكل 100 ساكن عام 2008 ولا تزال متأخرة في ذلك بالنسبة للدول محل المقارنة، وحتى عندما وصلت 12.5 لكل 100 ساكن في سنة 2010، وبلغ عدد مستخدمي الهاتف النقال 79 لكل 100 نسمة عام 2008 لينتقل إلى 92 لكل 100 نسمة عام 2010[1].

أولت مخططات التنمية في الجزائر أهمية بالغة لتطوير البنى التحتية قابلة للاستعمال حديثة تتوافق مع المعايير الدولية وقد بلغت في عام 2013[2]:

- المطارات: 35 مطار منها 13 دولية
- السكك الحديدية:4200 كلم بما في ذلك جزء مكهرب، وفي أفاق 2017/2016 سوف يبلغ طول شبكة السكك الحديدية 12000 كلم
- الموانئ: 51 البنية التحتية البحرية بما فيها 11 ميناء تجاري، ميناءين للبترول، 41 ميناء للصيد

[1] - كريمة فرحي، مرجع سابق، ص 229.

[2] - http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تم الاطلاع عليه يوم 18-04-2015.

وميناء واحد للترفيه.

- الطرق: 039 112 كلم بما في ذلك 537 29 كلم من الطرق الوطنية.

❖ وحسب منشور على الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI فان وضعية الجزائر كمايلي[1]:

أولا: الاستقرار الاقتصادي:

- الناتج الداخلي الخام: تطور قيمة الناتج الداخلي الخام من 9،1 ٪ في سنة 2012 أي 15,843 مليار دينار جزائري (204،3 مليار دولار أمريكي) مقابل 14.519,8 مليار دينار (199,3 مليار دولار أمريكي) في عام 2011
- الناتج الداخلي الخام للفرد: إجتاز الناتج الداخلي الخام للفرد من 5.427,8 دولار في عام 2011 إلى5.449,6 دولار في عام 2012
- معدل النمو: 3,3٪ في عام 2011 مقابل 2٪ في عام 2001
- معدل النمو خارج مجال المحروقات: قدر ب 7.1٪ في عام 2012 في عام مقابل 2001
- الديون الخارجية: 3,9 مليار دولار أمريكي في عام 2012 مقابل 30 مليار دولار أمريكي في عام 2001.

احتياطي الصرف: 193 مليار دولار أمريكي في عام 2012 مقابل 18 مليار دولار أمريكي في عام 2001.

ثانيا: سياسة تنموية واستراتيجيات قطاعية طموحة:

- السياحة: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.
- الزراعة: برنامج التجديد الزراعي والريفي.
- الطاقة: برنامج الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية والحرارية وطاقة الرياح) الذي يهدف لإنتاج 22000 ميغا واط بحلول عام 2030.

ثالثا: يد عاملة مؤهلة وشابة:

[1] --http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تم الاطلاع عليه يوم 20-04-2015.

- 54٪ من سكان الجزائر تتراوح أعمارهم ما بين 15 و35 عام.
- ما يعادل 000 314 1 مسجل في الجامعة في عام 2013.
- ما يعادل 2 مليون متحصل على شهادة جامعية في عام 2012 خريجي من 92 جامعة.
- ما يعادل 007 470 8 مسجل في المتوسطية لعلم 2013.
- أكثر من 000 600 مسجل في التكوين المهني لعام 2013.
- 000 200 متحصل على شهادة في التكوين المهني متخرج من 1100 مؤسسة خلال عام.

رابعا: إمكانيات التمويل من خلال البنوك العمومية صناديق الاستثمار والمؤسسات المالية:

- تخفيضات بنسبة 2% وقد تصل حتى 4،5% (المشاريع السياحية المنجزة في الجنوب).
- شبكة 21 بنك ومؤسسة مالية، منها: 13 خاصة و8عمومية.
- توفر الاعتماد لدى البنوك: 727 3 مليار دينار قرض مخصصة للاقتصاد.
- تستفيد المشاريع الاستثمارية من تخفيض قدره 2٪ من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية وقد تصل هذه النسبة الى 4،5% في ولايات الجنوب.
- توفر شركات الإيجار.
- توفر صناديق الاستثمار:
- صندوق الاستثمار الوطني: نسبة مشاركة تصل إلى 34%في المشاريع الكبيرة
- 05 صناديق استثمار ولائية موزعة عبر كامل التراب الوطني: المشاركة بنسبة 49% في رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفر اللجوء إلى مؤسسات الضمان المالي: صندوق ضمان قروض الاستثمار وصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خامسا: تكثيف ابرام اتفاقيات الحماية والتحكيم الدولي:

- الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحماية المستثمرين، المتعلقة بالضمانات والتحكيم الدولي.
- التوقيع على 48 اتفاقية ثنائية للترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات.

سادسا: إجراءات تحفيز وتشجيع الاستثمار:

- حوافز جبائيه وشبه جبائيه هامة تصل إلى غاية 10 سنوات من الإعفاءات، حسب موقع وأهمية المشروع.
- مزايا إضافية أخرى.
- التسديد الجزئي أو الكلي للمصاريف المتعلقة بأشغال البنى التحتية في إطار النظام الاستثنائي
- تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الاجتماعي عند توظيف الشباب طالبي الشغل
- منح الامتياز على الأوعية العقارية بصيغة التراضي على مدة 33 سنة قابلة للتجديد والتي تؤدي نفس حقوق الملكية الناشئة عن التنازل.
- تخفيض على مبلغ الإتاوة الإيجارية للأصول العقارية والممتلكات العقارية المقتناة في إطار إنجاز المشروع
- الاستثماري.
- حقوق الملكية الناشئة عن التنازل
- مزايا جبائيه وشبه جبائيه خلال مدة حياة المشروع للمشاريع المصدرة.

المطلب الثالث: الإطار العام لبرامج الإنعاش الاقتصادي (2001– 2014)

تعتبر الجزائر دولة نفطية يرتبط اقتصادها بشكل مباشر بعائدات المحروقات، ونتيجة لذلك فقد حرصت الحكومة من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي على تفعيل القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية كالصناعة والزراعة والخدمات من اجل تحقيق التنويع الاقتصادي. فخلال الفترة (2001–2014) تم اعتماد مبلغ ضخم قدر ب 432 مليار دولار ضمن إطار برامج الإنعاش الاقتصادي التي تعزز من خلالها الاستثمار العمومي بهدف تحقيق تنمية مستدامة وتوفير بيئة ملائمة لتحفيز الاستثمارات الخاصة الداخلية والأجنبية عن طريق الفرص الاستثمارية الكبيرة.

❖ **لمحة عامة عن سياسة برامج الإنعاش الاقتصادي:** برامج الإنعاش الاقتصادي هي عبارة عن سياسة مالية أو ميزانية توسعية تتمثل في صياغة وتنفيذ برامج استثمارات عمومية ضمن إطار سياسة الإقلاع الاقتصادي وتحفيز حركية الاستثمار والنمو من جديد، وقد اعتمدت هذه البرامج في الجزائر من اجل تدارك التأخر التنموي الكبير الذي سببته مختلف الأزمات التي لحقت بالجزائر منذ الثمانينات وكانت سببا مباشرا في حصول ركود شامل مس مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، ومن الناجية النظرية فإن برامج الإنعاش الاقتصادي تستند

على الأسس الفكرية للتوجهات الكينزية التي تنادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز الإنفاق الحكومي الذي يمثل مكون أساسي من مكونات الطلب الفعال الذي يعتبر المحدد الرئيسي لتحقيق توازن الاقتصاد وخاصة في الدول التي تعاني من ركود اقتصادي، حيث تسمح آلية تعزيز الإنفاق الحكومي في تحفيز الاستثمار بما يؤدي إلى تحقيق نمو في الاقتصادي الوطني وامتصاص قدر معتبر من حجم البطالة[1]، وفي هذا الإطار فإن برامج الإنعاش الاقتصادي تعتمد على عدد من السياسات المتمثلة أساسا في[2]:

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد قصد زيادة الدخل وتحفيز الطلب كمنح البطالة والمساعدات الاجتماعية المختلفة والدعم الموجه للسلع ذات الاستهلاك الواسع .
- الاشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة لا سيما في مجال البنى التحتية.
- الإنفاق العمومي الكلي (استهلاكي واستثماري) الذي يحفز بدوره الطلب الكلي الإنتاج – .مشاريع الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة من خلال مشاريع البني التحتية التي تمنح فرص حقيقية لتوفير مناصب شغل دائمة و مؤقتة، مباشرة و غير مباشرة .
- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص .
- القيام باستثمارات عمومية تهدف الى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطها مثل: تطوير شبكات النقل والاتصال، وتطوير التكنولوجيات الجديد...الخ، حيث ان الكثير من هذه الاستثمارات تؤدي في النهاية الى توفيرات خارجية.

وبالرجوع إلى برامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2001–2014) والتي تمثلت أساسا في ثلاث برامج رئيسية وهي:

أولا: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي.

ثانيا: برنامج دعم النمو.

ثالثا: برنامج توطيد النمو.

وقد هدفت هذه البرامج بشكل أساسي إلى تحقيق الأهداف العامة الأساسية التالية:

[1] –محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح بورقلة –الجزائر 2012، ص148.

[2] – محمد مسعي، نفس المرجع السابق، ص 149.

- تنشيط الطلب الكلي.
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي والمؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.

1- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 –2004)**: قدرت القيمة الإجمالية للاعتمادات المالية التي خصصت لهذا البرنامج بحوالي 7 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 525 مليار دينار جزائري، وتمثل هذه الاعتمادات مبلغ قياسي نظرا لوضعية الجزائر في تلك الفترة حيث بلغ احتياطي الصرف الأجنبي سنة 2001 حوالي 11,2 مليار دولار أمريكي، وتم التركيز خلال هذا البرنامج على ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم النمو وخلق مناصب الشغل بجانب تعزيز القاعدية باعتبارها ركيزة أساسية لتنشيط الاقتصاد الوطني، وقد تضمن البرنامج المجالات الأساسية التي ترتبط بتعزيز التنمية البشرية ودعم القطاعات الإنتاجية إضافة إلى تعزيز الإصلاحات وتطوير الخدمات العامة والهياكل القاعدية[1].

وكان من أهم نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي ما يلي[2]:

- تحقيق معدل نمو اقتصادي قدر ب 3,8% في المتوسط خلال الفترة، مع تسجيل معدل معتبر سنة 2003 قدر ب 6,8% .
- تراجع ملحوظ في معدل البطالة من 29 % في بداية الفترة إلي اقل من 24% عند نهاية الفترة.
- انجاز العديد من المشاريع القاعدية كالسكنات والمدارس والمستشفيات إلى الشروع في تحديث وتوسيع شبكة الطرق.
- تقلص المديونية العمومية الداخلية من 1059 مليار دج سنة 1999 إلى 911 مليار دج سنة 2003.

[1] –علام عثمان، **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2014**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، شرم الشيخ – جمهورية مصر العربية، أيام 25 –28 جانفي 2015، ص 04

[2] – زرمان كريم، **التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي** 2001 –2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، جامعة محمد خيضر بسكرة– الجزائر، جوان 2010، ص 204، 205.

2- **برنامج دعم النمو (2005 –2009)** يعتبر برنامج دعم النمو انعكاس لسياسة اقتصادية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي و تهدف بشكل أساسي إلي وضع حجم اكبر من الاستثمار ات المحلية والأجنبية من أجل تسريع وتيرة النمو والحد من البطالة من خلال استحداث مناصب الشغل في مختلف القطاعات الإنتاجية، وقد تم اعتماد هذا البرنامج نتيجة للاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية لولاية رئاسية ثانية في افريل2004 مما وفر المناخ الملائم لتعزيز الاستثمار بشكل عام، حيث استكملت جهود التنمية الشاملة من خلال اعتماد برنامج تنموي ثاني يشمل الفترة (2005 –2009) ويهدف بشكل أساسي لمواصلة الجهود التنموية التي بذلت من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، وقد ساند كل هذه التوجهات تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة لتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية التي بلغت مستوى 38.5 دولار للبرميل سنة 2004 [1].

تمحورت السياسات المعتمدة ضمن إطار برنامج دعم حول تعزيز النمو المستدام من خلال التركيز على المجالات الأساسية التالية[2]:

- تحفيز الاستثمار ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني من خلال تحسين معدل النمو الاقتصادي.
- تحديث وتطوير شبكة البني التحتية.
- تعزيز قدرات الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم .
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة.
- تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز الشراكة وإعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص.

وقد تم تخصيص مبلغ قياسي غير مسبوق لبرنامج دعم النمو قد ب 4202,7 مليار دينار وهو ما يعادل حوالي 55 مليار دولار أمريكي، توزعت بشكل أساسي على جانب تعزيز القدرات البشرية وتحسين مستوى معيشة الأفراد، حيث استفاد قطاع التعليم العالي والتربية والتكوين مما يقارب 400 مليار دينار، كما استفاد

[1] – علام عثمان، مرجع سابق، ص 05.

[2] –بوعشة مبارك، **الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية – مقارنة نقدية**، –مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي احول تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار، بجامعة سطيف 1–الجزائر، يومي 11 –12 مارس 2013، ص. 12 –13.

قطاع الصحة من 58,5 مليار دينار، وقد خصص أيضا مبلغ إجمالي بلغ 143 مليار دينار لمد شبكة الماء والغاز.

3- **برنامج توطيد النمو (2010 –2014)**: اعتمد برنامج توطيد النمو الخاص بالفترة (2010 –2014) في إطار الجهود الرامية لتعزيز التنمية الشاملة، وهو ما يعكس الإرادة السياسية في مواصلة ديناميكية الإعمار الوطني من خلال[1]:

- استكمال المشاريع الجاري انجازها ضمن إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو مثل الطرق والسكك الحديدية والسدود بمبلغ إجمالي 9700 مليار دينار وهو ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي قدر ب 11.534 مليار دينار أي ما يقارب 156 مليار دولار .

والملاحظ أن برنامج توطيد النمو خصص له مبلغ إجمالي قدر ب 21.214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار وهو ما يعكس حرص الحكومة على تثمين وتطوير الاقتصاد الوطني ضمن إطار شامل يتضمن الاهتمام بمختلف المتطلبات التنموية للمواطن فالبرنامج يهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تعميق تنوع الاقتصاد الوطني وتنافسيته وتحضيره للاندماج بشكل كامل مع الاقتصاد العالمي، ويهدف بشكل أساسي إلى استكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأت سنة 2001 عن طريق عدد من السياسات المعتمدة من خلال البرنامج أهمها ما يلي[2]:

- الحد من البطالة عبر خلق 3 ملايين منصب عمل.
- —دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل و تعزيز قدرات الأفراد.
- ترقية اقتصاد المعرفة وتحسين المناخ العام للاستثمار.
- تطوير الإدارة وتفعيل آليات الحكم الجيد.
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية ودعم القطاع الفلاحي وترقية السياحة والصناعات التقليدية.

وقد أولى برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة أولوية قصوى فيما يتعلق بتعزيز التنمية البشرية من خلال التركيز على الأبعاد الثلاث للتنمية البشرية وهي التعليم والصحة والعيش اللائق، حيث تم تخصيص ما

[1] -- علام عثمان، مرجع سابق، ص 07 .

[2] - بوعشة مبارك، مرجع سابق، ص 16 ،18.

يقارب من نصف القيمة الإجمالية من الاستثمارات العمومية لتعزيز التنمية البشرية، إضافة إلى المجالات التنموية الأساسية الأخرى كالبني التحتية والخدمة العمومية والتنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: اهم المؤشرات المعتمدة في عملية تقييم مناخ الاستثمار.

وتتنوع مؤشرات الاستثمار العالمي طبقاً للجهات المصدرة له والمستوردة وتستخدم تلك المؤشرات معايير مختلفة تصنف من خلال الدول وترتيبها طبقاً لتنافسيتها ودرجة جذبها للاستثمار الأجنبي المباشر، وهناك العديد من المؤسسات والمعاهد والمنتديات المتخصصة في دراسة تلك المؤشرات والتي تتشابه في أغلب مكوناتها ومن أهمها:

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار:

أولا: المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية: اسست المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات هذا المؤشر سنة 1966 مؤشر مركب يقيس درجة التحسن او التراجع في المناخ الاستثماري تتراوح قيمته بين (3-، 3+) حيث:

- إذا كان أصغر من 1 يعني عدم تحسن مناخ الاستثمار.
- إذا كان من1 الى 2 يعني تحسن مناخ الاستثمار.
- إذا كان أكبر من 2 الى 3 يعني تحسن كبير في مناخ الاستثمار[1].

ويحسب هذا المؤشر بالمتوسط الحسابي البسيط لثلاث مؤشرات فرعية تعبر عن اهم محاور السياسة الاقتصادية وهي[2]:

أ- **مؤشر السياسة المالية:** يهتم بالعجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتلخيص تطورات السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد ويتم تقييم هذا المؤشر على النحو التالي:

مؤشر السياسة المالية= (عجز الميزانية العمومية /الناتج المحلي الإجمالي)× 100

وتعطى الدرجات حسب تغير المؤشر من سنة لأخري على النحو التالي:

[1] – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية** ،2001، ص52

[2] –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية** ،2005، ص 107

الجدول رقم (01 – 03) :تغير عجز الميزانية العامة نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي

تغير عجز الميزانية العامة نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي	نقاط المؤشر
انخفاض العجز بأكثر من 3,5 %	+3
انخفاض العجز من 2,5% الى3,5%	+2
انخفاض العجز من1% الى 2,5%	+1
انخفاض العجز بأقل من1% الى ارتفاع حتى 1%	0
ارتفاع العجز بأكثر من 1% الى اقل من 5%	-1
ارتفاع العجز من 5% الى اقل من 10%	-2
ارتفاع العجز بأكثر من 10%	-3

- **المصدر:** عبد الكريم بعداش، **مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر في اهم مؤشراته الدولية خلال الفترة 2005–2012**، مجلة تصدر عن مخبر الإصلاحات الاقتصادية، التنمية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة 2013، ص51.

ب– مؤشر السياسة النقدية: يهتم بتغيرات معدل التضخم في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد حيث يقيم هذا المؤشر الفرعي من الى نقاط كالتالي:

الجدول رقم (02–03): التغيرات النسبية في معدل التضخم

التغير النسبي في معدل التضخم	نقاط المؤشر
انخفاض معدل التضخم بأقل من 1% الى ارتفاع حتى 4,5%	0
انخفاض معدل التضخم ب 1% الى أقل 5%	+1
انخفاض معدل التضخم ب 5% الى أقل 25%	+2
انخفاض معدل التضخم بأكثر من 25%	+3

- **المصدر:** عبد الكريم بعداش، نفس المرجع السابق، ص 52

ج- مؤشر التوازن الخارجي: يحسب هذا المؤشر باستخدام نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف لتحقيق التوازن الخارجي للاقتصاد ويقيم هذا المؤشر كالتالي:

الجدول رقم (03-03) تغيرات عجز الحساب الجاري نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي

تغير عجز الحساب الجاري نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي	نقاط المؤشر
انخفاض العجز بأقل من1% الى ارتفاع حتى 2%	0
انخفاض العجز ب1% الى اقل من 2%	+1
انخفاض العجز ب 2% الى اقل من 4%	+2
انخفاض العجز بأكثر من 4%	+3
ارتفاع العجز بأكثر من 2,5% الى اقل من 5%	-1
ارتفاع العجز من 5% الى اقل من 10%	-2
ارتفاع العجز ب 10% وأكثر	-3

- **المصدر**:عبد الكريم بعداش، نفس المرجع السابق، ص 51

ثانيا: مؤشر سهولة أداء الاعمال: يصدر بالتعاون بين كل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وينظر الى هذا المؤشر كأداة استرشاديه في تقييم مدى تأثير القوانين والإجراءات المتصلة بأداء الاعمال على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم، إضافة الى انه يستعرض تجارب الإصلاح الناجحة في دول أخرى، ويدل تصنيف الدول في هذا المؤشر على مدى تمتعها ببيئة اعمال ملاءمة وجاذبة للاستثمار حيث تدل المراتب الأولى على بيئة اعمال أفضل وتدني المراتب يدل على بيئة اعمال سيئة[1].

ووفقا لقاعدة بيئة الاعمال يتكون المؤشر من عشرة مؤشرات فرعية هي: (مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر

[1] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية** ،2005، ص70 .

دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر تنفيذ العقود، مؤشر إغلاق المشروع، مؤشر تسجيل الممتلكات)[1] .

وكلما تعقدت إجراءات تأسيس الأعمال في القطر، وطالت المدة وغابت المعلومات وضعف كل من إنفاذ العقود وسلطة المحكمة وقوانين العمل كلما ارتفعت تكلفة أداء الأعمال وأدى ذلك إلى تردي بيئة الأعمال وبروز ظواهر سلبية مثل تعميق البيروقراطية والرشوة وتفشي أنشطة السوق غير الرسمية وهذا يعني أضعاف الاستثمار المحلي وتراجعا في جاذبية البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

ثالثا: مؤشر الشفافية: يصدر مؤشر الشفافية سنويا منذ عام 1995 عن منظمة الشفافية الدولية والتي تعرف عدم الشفافية (الفساد) بأنه استغلال المناصب العامة لتحقيق مصالح خاصة، ويقيس المؤشر درجة الشفافية من خلال قياس مدى تفشي الفساد بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة[3].

ويتكون هذا المؤشر من عدة مسوحات (ثلاث مسوحات على الأقل) تجري في القطر من طرف ثالث مستقل ومحايد في أوساط عينات مختارة من قطاع الاعمال والمحللين من خلال عدد من الأسئلة حول تجربتهم وتعاملهم مع الإدارات الحكومية المعنية والإجراءات الموضوعية ودرجة معاناتهم في تنفيذها وتمتزج أراءهم حول نظرتهم في مدى تفشي الفساد والرشوة.

ويعد مؤشر الشفافية من المؤشرات المركبة، إذ يعتمد في حسابه على الدراسات الاستقصائية المتخصصة.

وترتب الدول في هذا المقياس من 0 إلى10 ، إذ يشير الرقم أو الدرجة صفر إلى بلد فاسد جدا، في حين تشير الدرجة عشرة إلى بلد نظيف جدا[4] .

رابعا: مؤشرات التنافسية العالمية: يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن التقرير السنوي للتنافسية العالمية (Global Competitiveness Index) عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum)، منذ عام 1979 والذي يعتبر في حلته الحالية نتاجا للتعاون مع أكاديميين بارزين ومعاهد وبحوث عالمية واستطلاع راي لأكثر من 15الف شخصية من كبار رجال الاعمال في أكثر من 100 دولة ولأكثر من

[1] – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية** ،2007 ص105

[2] –مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر– ، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر، 2009 –2010، ص 146

[3] – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية** ،2005، مرجع سابق ص71

[4] – عبد الكريم بعداش ، مرجع سابق، ص54،53

ثلاثة عقود يقوم التقرير بدراسة وقياس العوامل التي تعزز القدرة التنافسية للدول على أساس الاقتصاد الجزئي والكلي[1].

وتكمن أهمية التقرير في تسليطه الضوء على نقاط القوة والضعف في الاقتصاديات كونه يمثل أداة في يد صانعي السياسات في مختلف الدول لتحديد أولويات الإصلاح الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم علاوة على أنه يعد إطاراً عاماً للحوار بين الحكومات ومجتمع الأعمال ومؤسسات العمل المدني.

وقد غطى مؤشر التنافسية العالمية 2011-2012م لأول مرة 142 دولة منها 15 دولة عربية مقابل 139 دولة ضمن مؤشر 2010-2011م. حيث تمت إضافة بليز وهايتي واليمن، مع إعادة سورينام واستبعاد ليبيا بسبب الاضطرابات الجارية، ويتكون المؤشر من مؤشر مركب يشتمل على ثلاث مجموعات من المؤشرات الفرعية: مؤشر المتطلبات الأساسية، مؤشر معززات الكافة، ومؤشر القدرة على الابتكار والتقدم العلمي والتقني، وهذه المؤشرات الفرعية تتألف من 12 مكوناً تشكل في مجموعها مؤشر التنافسية العالمية.

وفقاً لمنهجية إعداد المؤشر يتم تصنيف الدول التي يغطيها المؤشر ضمن خمس مراحل للتنمية الاقتصادية وفقاً لمعيارين هما: حصة صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات السلعية والخدمية (دول المرحلة الأولى 70% فأكثر) ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بسعر صرف السوق

المرحلة الأولى (المتطلبات الأساسية) وتشمل موريتانيا واليمن، ثم المرحلة الانتقالية بين المرحلتين الأولى والثانية وتشمل العدد الأكبر من الدول العربية وهي: الجزائر، مصر، الكويت، قطر، السعودية وسورية، أما مرحلة التنمية الثانية، فتشمل الأردن والمغرب وتونس، ثم المرحلة الانتقالية بين المرحلتين الثانية والثالثة وتشمل لبنان وسلطنة عمان، وفي المرحلة الثالثة والأخيرة من التنمية وهي مرحلة القدرة على الابتكار والتقدم التكنولوجي وتشمل البحرين والإمارات[2].

[1] -المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية** ،2010 ص159

[2] - **عبد الكريم أحمد عاطف، مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات** ورقة بحثية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، اليمن،2012 ص12

خامسا: مؤشر التنمية البشرية[1]: يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية سنويا منذ عام 1990 في إطار ثلاث مجموعات تعكس مؤشرات التنمية البشرية (مرتفع – متوسط –ضعيف)، ويتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:

أ– طول العمر (يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح في حدية الأدنى والأقصى ما بين 25 سنة –85 سنة).

ب– المعرفة (يقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح ما بين 0 و100 %).

ج– مستوى المعيشة (يقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100دولار و40.000 دولار)، ويتكون دليل المؤشر من ثلاث مستويات هي:

- تنمية بشرية عالية (80 % وأكثر).
- تنمية بشرية متوسط (من 50 % إلى 79 %).
- تنمية بشرية منخفضة (اقل من 50%).

وتمنح هذه المؤشرات اوزانا متساوية.

سادسا: مؤشر الحرية الاقتصادية: أصدر معهد Heritage Foundation بالتعاون مع صحيفة Wall Street Journal عام 1995م هذا المؤشر ويقيس مدى تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية وتأثيرها في كافة مناحي الحرية الاقتصادية والسياسية، وأداء الأعمال وعلاقاتها الخارجية[2].

وقد وضع دليل لقياس الحرية الاقتصادية بناءً على النقاط التي تسجلها الدولة في هذه المكونات بحيث تنقسم الدول إلى أربع مجموعات وفق رصيدها الإجمالي على النحو التالي:[3]

- (1-2) يدل على حرية اقتصادية كاملة.
- (2-3) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.
- (3-4) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة.

[1] – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية** ،2001، مرجع سابق، ص 116.

[2] –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية** ،2006 ص 70 .

[3] – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية** ،2002 ص 99، 100.

- (4-5) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة جدا.

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم المخاطر القطرية.

تهتم هذه المؤشرات بتقييم العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي الى الداخل، كالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1] .... ومن أشهر هذه المؤشرات:

اولا: المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ سنة 1980لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، يتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: (مؤشر تقييم المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية، مؤشر تقييم المخاطر المالية)[2] .

وتنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر، ويقسم المؤشر الدول الى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04 –03): درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية

درجة المؤشر (%)	التوصيف
100 - 80	درجة مخاطر منخفضة جدا
79.5 - 70	درجة مخاطر منخفضة
69.5 - 60	درجة مخاطر معتدلة
59.5 - 50	درجة مخاطر مرتفعة
49.5 - 0	درجة مخاطر مرتفعة جدا

- من اعداد الباحث بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008.

ثانيا: مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية: يرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من 0الى 100 نقطة مئوية بالاستناد الى تسعة مؤشرات فرعية حيث يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورومني بمعدل مرتين في

[1] – عبد الكريم بعداش ، مرجع سابق ص 56.

[2] – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية** ،2006 ص78.

العام، الأولى في مارس والثانية في سبتمبر ويقيس المؤشر قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها والسماح بتحويل الارباح[1].

ثالثا: مؤشر الكوفاس (COFAS) للمخاطر القطرية: يقيس هذا المؤشر مخاطرة قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية المحلية والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، وتصنف الدول الى مجموعتين رئيسيتين:

- مجموعة الدرجة الاستثمارية (A) والتي بدورها تتفرع الى أربعة فروع من A1 الىA4
- مجموعة درجة المضاربة ويشار اليها بالأحرفB، C،D[2].

رابعا: مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقييم القطري: يصدر عن مجلة الانستيتيوشنال انفستور منذ سنة 1998 بمعدل مرتين في العام الاولى في مارس والثانية في سبتمبر، ويتم احتساب المؤشر المكون من 100نقطة مئوية بالاستناد الى مسوح استقصائية تستهدف كبار رجال الاقتصاد والمحللين في البنوك العالمية والشركات العالمية الكبرى[3].

خامسا: مؤشر وكالة دان اند براد ستريت للمخاطر القطرية: يقيس مؤشر مؤشر وكالة دان اند براد ستريت المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري عبر الحدود[4].

[1] – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية** ،2008 مرجع سابق ص.124

[2] – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية** ،2010 مرجع سابق ص 158.

[3] – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية** ،2006 ص81 .

[4] –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية** ،2005، ص 67.

المبحث الثالث: مكانة الجزائر عالميا وعربيا في تلك المؤشرات وفقا لسنوات مختارة.

إن القيام بتحليل وتقييم مناخ الاستثمار يعد اليوم من بين الانشغالات الرئيسية لبلد مثل الجزائر، خاصة وان هذا البلد يجتاز مرحلة انتقالية تعرف تحولات وتغيرات كبيرة تم القيام بها خلال السنوات الأخيرة.
من اجل معرفة مكانة الجزائر وتقدير مناخ الاستثمار فيها، أدرج أهم المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي، وسأعرض في بعض الجداول ترتيب الجزائر في المؤشرات الدولية ولسنوات مختارة مع تقييم وضعية الجزائر تلك الفترة.

المطلب الأول: مكانة الجزائر عالميا في مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار.

لتقييم مكانة ووضعية الجزائر مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار عالميا عمدت الى ما يلي:

1) **وضعية الجزائر في مؤشر الشفافية عالميا خلال 2002-2012**:وضع تقرير البنك الدولي لسنة 2002 حول الفساد، الجزائر في المرتبة 32 بينما كل من تونس والمغرب في مرتبة أحسن حيث احتلتا المرتبتين 79 ، 70 على التوالي وفي سنة 2004 وحسب الترتيب الدولي لمنظمة الشفافية الدولية، احتلت الجزائر المرتبة 97 بينما كانت كل من تونس والمغرب في وضع أحسن باحتلا لهما المرتبتين 39، 77على التوالي وتحصلت الجزائر حسب مؤشر الشفافية الدولية لسنة 2008 على (3.2 نقطة)من 10 مما جعلها تحتل المرتبة 92 من بين 180 دولة، ويعتبر هذا تحسنا طفيفا مقارنة بما تم تسجيله سنة 2005 (2.8نقطة)، وسنة 2003 (2.6نقطه)، وقد سمحت هذه الدرجة للجزائر الخروج من مجموعة المربع الأسود الذي يضم مجموعة البلدان الأكثر فسادا في العالم البلدان التي تتحصل على أقل من 10/3، ولكن على الرغم من هذا التحسن تبقى الجزائر حسب رأي المنظمات الدولية ورجال الأعمال الأجانب من البلدان ذات المعدلات العالية للفساد ويتأكد لنا بعد تحليل المكونات الأساسية والمؤسساتية، سلبية أغلب المؤشرات الخاصة بمناخ الاستثمار، وبالنظر لهذه المعطيات نرى ضرورة القيام بتشخيص دقيق لعناصر البيئة الاستثمارية في الجزائر للوقوف على الأسباب الفعلية المعيقة لانشطة المستثمرين الوطنيين والأجانب[1].

[1] -ناجي بن حسين، **تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 31، جامعة منتوري بقسنطينة-الجزائر، جوان 2009، ص 75.

أما في سنة 2012 فقد اتبعت مؤسسة الشفافية الدولية طريقة جديدة لاحتساب مدركات الفساد باعتبار النقاط من 100 أي الدولة التي تحصل على 100 تكون خالية من الفساد وكلما اقتربت الدولة من الصفر ارتفع الفساد فيها، ويغطي التقرير 176 دولة في العالم، منها 53 دولة حصلت على 50 نقطة وأكثر والباقي وعددها 123 دولة وهي أغلبية هذه الدول حصلت على أقل من 50 نقطة.

وبالنسبة للجزائر فقد حصلت على 34 درجة واحتلت بذلك المرتبة 105 عالميا

ويعكس هذا المؤشر تفشي مستويات الفساد في، وعند مقارنة أداء الجزائر عام 2012 بأدائها عام 2011، نجد أنها حققت تحسنا كبيرا وملحوظا في مجال الشفافية حيث احتلت في مؤشر عام 2011 المرتبة 112عالميا، وبالتالي فالسنوات القادمة تتطلب من الجزائر بذل جهود أكثر جدية لمحاربة الفساد وذلك بإصدار تشريعات محاربة الفساد والسهر على تنفيذها وتطبيقها وكذا إعطاء أكثر استقلالية للنظام القضائي، إضافة إلى تطوير الجهاز الإداري وتخفيف البيروقراطية وتوفير الشفافية في الأداء[1].

2) **وضعية الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية 2004–2013**: من اجل التعرف على وضعية الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية أدرج الجدول التالي:

الجدول رقم (05–03): ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية من 2004 الى 2013

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2009 2010	2011 2012	2012 2013
عدد الدول	104 دولة	117 دولة	125 دولة	125 دولة	131 دولة	134 دولة	134 دولة	142 دولة	144 دولة
مرتبة الجزائر عالميا	71	82	76	77	81	99	83	87	110

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات من 2002 الى 2012.
- مذكرة عمر يحياوي التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير سبق ذكرها.

[1] –علاء الدين بن سمينة، **واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية دراسة الفترة(1990–2012)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، جامعة محمد خيضر–بسكرة، غير منشورة، – الجزائر،2014/2013، ص120.

- ريحان الشريف، هوام لمياء، مرجع سابق ص235 .

ان مناخ الاستثمار في الجزائر بالاعتماد على مؤشر التنافسية العالمي قد شهد تراجع من المرتبة 71 عالميا إلى المرتبة 82 تم المرتبة 81 في سنة 2008 ويظهر الجدول تخلف الوضعية التنافسية للجزائر ويعتبر هذا المؤشر دليلا على تراجع أهمية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين عن إقامة استثمارات موجهة للتصدير للأسواق الخارجية.

وقد أوضح تقرير التنافسية العالمي لعام 2012-2013 تراجعا طفيفا لمرتبة الجزائر التنافسية إلى المرتبة 110 عالميا من بين 144 دولة مقارنة مع المرتبة 87 من بين 142 دولة خلال العام 2011-2012، حيث أن القوانين الضريبية ومعدلات الضرائب وامكانية الحصول على التمويل هي أهم المشكلات التي تواجه رجال الأعمال خلال مزاولتهم الأعمال في الجزائر، فتراجع مرتبة الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي مرده إلى الأداء المتواضع للجزائر حسب بعض المحاور الأساسية والتراجع الكبير في مرتبة الجزائر حسب المحاور الأخرى[1].

3) وضعية الجزائر في مؤشر سهولة أداء الاعمال خلال 2005-2012:

من اجل التعرف على وضعية الجزائر في مؤشر سهولة أداء الاعمال أدرج الجدولين التاليين:

الجدول رقم (06-03): مرتبة الجزائر عالميا في مؤشر سهولة أداء الاعمال خلال 2005-2012

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد الدول	155 دولة	175 دولة	178 دولة	178 دولة	181 دولة	183 دولة	183 دولة	185 دولة
مرتبة الجزائر عالميا	128	116	125	132	134	136	143	152

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، لسنوات من 2002 الى 2012.

[1] - ريحان الشريف، هوام لمياء، مرجع سابق ص 234.

الجدول رقم (07-03): وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2009-2012

مكونات المؤشر الفرعية /السنوات	2009	2010	2011	2012
الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	**134**	**136**	**143**	**152**
مؤشر تأسيس المشروع	141	148	150	153
مؤشر استخراج التراخيص	112	110	117	118
مؤشر توظيف العاملين	118	122	122	120
مؤشر تسجيل الممتلكات	162	160	165	167
مؤشر الحصول على الائتمان	131	135	139	150
مؤشر التجارة عبر الحدود	118	122	123	127
مؤشر حماية المستثمر	70	73	74	79
مؤشر دفع الضرائب	166	168	162	164
مؤشر تنفيذ العقود	126	123	123	122
مؤشر إغلاق المشروع	49	51	52	59

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات من 2002 الى 2012.
- Source: World Bank, Doing Business 2009, 2010, 2011 ,2012 من الموقع http://arabic.doingbusiness.org/ تم الاطلاع عليه يوم 26-04-2015.
- ريحان الشريف، هوام لمياء، مرجع سابق ص 242 .

نلاحظ من خلال الجدولين انه يشير الترتيب العالمي في هذا المؤشر الى ان أداء الاعمال في الجزائر ليس بالسهل وان موقعها يعرف تراجعا مستمرا من 2006 الى 2012،بعد ما كانت الجزائر سنة 2005 في المرتبة128من بين 155 دولة انتقلت من المرتبة 116 ضمن 175 دولة سنة 2006 الى 134 من بين 181 دولة سنة 2009 ثم الى المرتبة 152 من ضمن 185 دولة سنة 2012 وبالرجوع الى المؤشرات الفرعية التي يتكون منها المؤشر العام لسهولة أداء الاعمال نجد ترتيب الجزائر عالميا خلال السنوات

2009، 2010، 2011، 2012 يفوق المرتبة 110 في ثمانية مؤشرات من ضمن عشرة وقد تدهور هذا الترتيب بين 2009- 2012 في جميع المؤشرات الفرعية باستثناء مؤشرين فقط من ما يدل على صعوبة بيئة الاعمال في الجزائر تلك الفترة.

أن وضع الجزائر جاء متأخرا في أغلب المؤشرات الفرعية، وقد اشرت سابقا في تعريف مؤشر سهولة أداء الأعمال إلى أنه كلما تعقدت إجراءات تأسيس الأعمال في القطر، وطالت المدة وغابت المعلومات وضعف كل من إنفاذ العقود وسلطة المحكمة وقوانين العمل كلما ارتفعت تكلفة أداء الأعمال وأدى ذلك إلى تردي بيئة الأعمال وبروز ظواهر سلبية مثل تعميق البيروقراطية والرشوة وتفشي أنشطة السوق غير الرسمية وهذا يعني أضعاف الاستثمار المحلي وتراجعا في جاذبية البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما انعكس على ضعف أداء الاعمال في الجزائر خلال تلك الفترة.

4) **وضعية الجزائر في المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية 2002-2012:**

من اجل التعرف على وضعية الجزائر في المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية أدرج الجدول التالي:

الجدول رقم (08-03): المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية للمناخ الاستثماري في الجزائر 2002-2012

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
درجة مؤشر السياسة المالية	3	0	-1	3	2	3	3	-3	3	0	-1
درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	3	3	3	3	3	3	3	0	3	3	3
درجة مؤشر السياسة النقدية	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
درجة المؤشر المركب	**2**	**1**	**0.66**	**2.33**	**1.33**	**2**	**2**	**-1**	**2**	**1**	**0.66**
التغير في مناخ الاستثمار	تحسن	تحسن	عدم تحسن	تحسن كبير	تحسن	تحسن	تحسن	عدم تحسن	تحسن	تحسن	عدم تحسن

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات من 2002 الى 2010.
- مذكرة عمر يحياوي التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير سبق ذكرها.
- عبد الكريم بعداش، مرجع السابق، ص 69.
- تم حساب قيمة المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية من طرف الطالب بالمتوسط الحسابي لدرجات المؤشرات الثلاثة الاخرى.

من خلال الجدول نلاحظ ان مؤشر التوازن الخارجي بلغ أقصاه خلال السنوات المدروسة (انخفاض العجز بأكثر من 4%) باستثناء سنة 2009 هذا من خلال الفائض المحقق في الميزان الجاري ،بينما مؤشر السياسة النقدية كان معدوما طوال الفترة المدروسة (انخفاض معدل التضخم بأقل من 1% الى ارتفاع حتى 4,5%) باستثناء سنة 2005 فقط، هذا دليل على تحكم مقبول في معدل التضخم طول تلك الفترة، اما مؤشر السياسة المالية فكان متذبذبا تراوحت قيمته بين الموجب والسالب أي ان عجز الميزانية العامة نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي كان بين الارتفاع والانخفاض من سنة لأخرى حسب السنوات المدروسة.

الا ان المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية كان موجبا باستثناء سنة 2009 وقد بلغ اعلى قيمة سنة 2005 بينما سجل أدني قيمة موجبة له 0.66 سنة 2012، وكان مناخ الاستثمار في تحسن في اغلب الفترات وهذا التحسن راجع الى برامج الإصلاحات الاقتصادية كما كان لارتفاع أسعار النفط دورا كبيرا في بتأثيره في خفض عجز الموازنة وزيادة معدل النمو الحقيقي.

5) مكانة الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية عالميا 2002-2012:

الجدول رقم (09-03): وضعية الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية عالميا 2002-2012

2012	2011	2010	2009	2008	2006	2002
140	132	105	107	102	119	95

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات، 2002 ،2006،2008 ،2009، 2010.
- ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 69.

حسب معطيات الجدول أعلاه فالجزائر تقع في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة، إذ احتلت المرتبة 95 سنة 2002 لتتراجع خلال 2006-2012 إلى مراتب تفوق المرتبة 100 طيلة تلك الفترة محتلة المرتبة 140 عالميا سنة 2012 وهذا التراجع يدل حسب دليل المؤشر على تدخل الحكومة في الاقتصاد ما انعكس على ضعف الحرية الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الثاني: وضعية الجزائر في مؤشرات المخاطر القطرية: من اجل التعرف على وضعية الجزائر في مؤشرات المخاطر القطرية أدرج الجدولين التاليين:

الجدول رقم (10-03): وضعية الجزائر في بعض مؤشرات المخاطر القطرية 2002-2012

السنوات	المؤشر المركب للمخاطر القطرية		مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقييم القطري		مؤشر وكالة دان اند براد ستريت للمخاطر القطرية		مؤشر الكوفاس	
	رصيد	درجة المخاطرة	رصيد	درجة المخاطرة	رصيد	درجة المخاطرة	رصيد	درجة المخاطرة
2002	63.8	معتدلة	31.5	مرتفعة	DB5d	مرتفعة	B	درجة مضاربة
2003	65.8	معتدلة	33. 4	مرتفعة	DB5d	مرتفعة	B	مضاربة
2004	75.5	منخفضة	40.2	مرتفعة	DB5d	مرتفعة	B	درجة مضاربة
2005	77.3	منخفضة	47.5	مرتفعة	DB5a	مرتفعة	A4	درجة استثمار
2006	77.8	منخفضة	48.9	مرتفعة	DB5a	مرتفعة	A4	درجة استثمار
2007	78.5	منخفضة	53.9	معتدلة	DB5a	مرتفعة	A4	درجة استثمار
2008	76.8	منخفضة	51.9	مرتفعة	DB5a	مرتفعة	A4	درجة استثمار
2009	70.8	منخفضة	53.3	معتدلة	DB5a	مرتفعة	A4	درجة استثمار
2010	72.0	منخفضة	-	معتدلة	DB5b	مرتفعة	A4	درجة استثمار

2011	72. 0	منخفضة	-	-	DB5b	مرتفعة	A4	درجة استثمار
2012	72. 0	منخفضة	-	-	DB5C	معتدلة	A4	درجة استثمار

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، من 2002 إلى 2010.

من خلال الجدول نلاحظ تصنيف الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية في حالة تحسن واستقرار خلال السنوات المدروسة فبعد ما كان في درجة مخاطرة معتدلة خلال سنتي 2002-2003، تحسن مستوى هذا المؤشر في الجزائر الى درجة مخاطرة منخفضة منذ 2005 الى 2012 وهي المرتبة الثانية في سلم هذا المؤشر الا ان تراجع قيمة المؤشر خلال 2009 -2012 (70.8، 0 .72) بعد بلوغه اعلى قيمة (78.5) فان استمر هذا التراجع فاحتمال ارتفاع درجة المخاطرة في هذا المؤشر.

اما في مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقييم القطري فان رصيد هذا المؤشر في تحسن مستمر خلال الفترة 2002-2007 اذ انتقل من (31.5%) سنة 2002 الى (48.9%) سنة 2006 ثم (53.9%) سنة 2007 الامر الذي سمح بتصنيف الجزائر ضمن درجة المخاطرة المعتدلة لتلك السنة، وبعد ان تراجع الى درجة المخاطرة المرتفعة سنة 2008، ثم عاد الى درجة المخاطرة المعتدلة سنتي2010 و 2009 ورغم تلك الزيادة الا ان درجة المخاطرة لا تزال مرتفعة تستدعي المزيد من العمل للمحافظة على الأقل على درجة المخاطرة المعتدلة.

وحسب مؤشر الكوفاس تحسن مستوى هذا المؤشر في ا لجزائر وانتقل إلى درجة الاستثمارA4 بدلا من المضاربة B وحافظ على نفس الدرجة فبعد ما كانت خلال ثلاث سنوات الأولى المدروسة 2002 2003 2004 مصنفة ضمن درجة المضاربة B تحسن مستوى المؤشر خلال 2005-2012 لتصنف ضمن درجة الاستثمار خلال تلك الفترة A4 الا ان هذه الدرجة تعد اخر درجات الاستثمار مما يعني انها قريبة من درجة المضاربة الامر الذي يحتم العمل أكثر للحصول على تصنيف أحسن.

الجدول رقم (11-03): وضعية الجزائر مؤشر اليورمني للمخاطر القطرية 2002-2012

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2012
رصيد	40.79	41.29	41.94	42.8	45.97	45.97	46.89	40.01
درجة المخاطرة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على:

تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، من 2002 إلى 2012.

من خلال الجدول فان الجزائر صنفت ضمن الدول ذات المخاطر المرتفعة وفقا لهذا المؤشر وقد بلغ اعلى قيمة سنة 2008حيث تجاوز (46 %) وكان رصيد هذا المؤشر في تحسن متواصل خلال الفترة 2002-2008 لهذا فان مناخ الاستثمار في الجزائر وفقا لهذا المؤشر يتميز بارتفاع المخاطر واستقرارها طيلة السنوات المدروسة[1].

المطلب الثالث: مكانة الجزائر عربيا في مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار (وفقا لمؤشرات وسنوات مختارة)

1. **مكانة الجزائر عربيا في مؤشر مؤشر سهولة أداء الاعمال 2005-2012**: لمعرفة مكانة وترتيب الجزائر عربيا في مؤشر سهولة أداء الاعمال سأدرج الجدول التالي:

[1] -عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 73 ، -بتصرف-.

الجدول رقم (12-03): مكانة الجزائر عربيا في مؤشر سهولة أداء الاعمال عربيا خلال 2005-2012

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد الدول العربية	17 دولة عربية	17 دولة عربية	17 دولة عربية	17 دولة عربية	19 دولة عربية	19 دولة عربية	19 دولة عربية	19 دولة عربية
مرتبة الجزائر عربيا	14	10	10	11	13	14	16	16

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات من 2002 الى 2010.
- مذكرة عمر يحياوي التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير سبق ذكرها ص 202.

يتضح من الجدول اعلاه تأخر ترتيب الجزائر عربيا في مؤشر سهولة أداء الاعمال خلال 2005-2012 حيث كانت في المرتبة 10 خلال سنتي 2006،2007 وهذه أفضل مرتبة حققتها خلال السنوات المدروسة لتتراجع الى المرتبة 16 من بين 19 دولة عربية سنتي 2011،2012 وكانت اسوء مرتبة وهذا ما يؤكد ان أداء الاعمال في الجزائر ليس بالسهل وان موقعها يعرف تراجعا مستمرا عالميا وعربيا.

2. مؤشر الحرية الاقتصادية 2009-2012: لمعرفة مكانة وترتيب الجزائر عربيا في مؤشر سهولة أداء الاعمال سأدرج الجدول التالي:

الجدول رقم (13-03): مكانة الجزائر عربيا في مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2009-2012

السنوات	2009	2010	2011	2012
عدد الدول العربية في المؤشر	17	17	17	17
مرتبة الجزائر عربيا	14	13	14	15

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على: ريحان الشريف، هوام لمياء، مرجع سابق ص 241.

حسب معطيات الجدول أعلاه فالجزائر تقع في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة، فقد كانت رتبتها بين 14-15 من أصل 17 دولة عربية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يشتمل على جملة من المعايير الرئيسية التي يتم أخذها بعين الاعتبار، على غرار حرية الأعمال أين حصلت الجزائر على 66.3 نقطة مئوية، حرية التجارة 72.8 نقطة مئوية، الإنفاق الحكومي 47.9 نقطة مئوية، و كذا حرية الاستثمار 20.0 نقطة مئوية، فيما بلغت نسبة حرية القطاع المالي 30.0 نقطة مئوية، بالإضافة إلى معايير أخرى تم قياسها كالملكية الفكرية ومحدودية الفساد وحرية العمال. وهذا الوضع بالنسبة للجزائر، يؤكد على ضرورة إعادة النظر في مناخ الاستثمار، وأدوات السياسات التجارية والنقدية، إلى جانب التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية[1].

3. **مؤشر التنافسية العربية:** يقوم المعهد العربي للتخطيط بالكويت بإصدار تقرير دوري لدراسة تنافسية الاقتصادات العربية في الأسواق الدولية، يستند إلى مؤشر مركب لقياس مستوى التنافسية. يتكون المؤشر من عشرة مؤشرات فرعية تعكس العوامل المؤثرة على الأداء التنافسي النسبي.

يتكون المؤشر المركب من مؤشرين فرعيين هما: مؤشر التنافسية الجارية والذي يشمل 53 مؤشرا فرعيا ومؤشر التنافسية الكامنة الذي يشمل 17 مؤشرا فرعيا حيث تتراوح قيمة قيم المؤشرات بعد تنميطها بين 1 (لأعلى مستوى للتنافسية) و0 (لأدنى مستوى للتنافسية)[2].

ولمعرفة وضعية الجزائر في هذا المؤشر سأدرج الجدول التالي:

[1] – ريحان الشريف، هوام لمياء، مرجع سابق ص 241

[2] -المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية**، الكويت، 2012، ص 13.

الجدول رقم (14-03): وضعية الجزائر في مؤشرات التنافسية العربية 2003-2012

السنوات/ المؤشر المركب للتنافسية العربية	2003	2006	2009	2012
مؤشر التنافسية الجارية	0.43	0.478	0.371	0.390
مؤشر التنافسية الكامنة	0.30	0.364	0.353	0.333
المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية	**0.37**	**0.447**	**0.365**	**0.221**
الترتيب في المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية	10	9	20	24

المصدر من اعداد الطالب اعتمادا على:

- كمال رزيق، قاسي ياسين، **تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز**،مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ،جامعة ورقلة-الجزائر،يومي 9/8 مارس 2005،ص 332.
- تقارير التنافسية العربية خلال سنوات 2006،2012 من الموقع http://www.arab-api.org تم الاطلاع عليه يوم 02 ماي 2015.

من خلال الجدول السابق يبين لنا أن الجزائر لم تستطع أن ترفع من المؤشر الإجمالي، ولا من مؤشر التنافسية الجارية ولا مؤشر التنافسية الكامنة وتراجع ترتيبها خلال تلك السنوات المدروسة دليل على ضعف التنافسية العربية بالنسبة للجزائر.

وهذا التدني لمؤشر التنافسية الجزائرية، يرجع إلى [1]:

- عدم ملائمة بيئة قطاع الأعمال .
- التدخل المفرط للحكومة في النشاط الاقتصادي.
- صعوبة اقتحام الأسواق الدولية في مجال الصادرات خارج المحروقات
- ضعف القدرة على اجتذاب الاستثمارات الداخلية والخارجية .
- التأخر في الجهاز الإداري، وشيوع الفساد الإداري فيها.
- لا تعتمد على المنافسة الداخلية لترشيد استخدام الموارد وتوزيعها.
- عدم تطور قطاع الاتصالات بالشكل اللازم .

[1] - كمال رزيق، قاسي ياسين، مرجع سابق ص 333.

- ضعف علاقة التعليم بسوق العمل وتدني العائد على هذا التعليم وارتفاع معدلات البطالة مما يدل على إنتاج" المهارات الخطأ وغيرها من الأسباب الأخرى.

توجد مؤشرات نوعية أخرى تضع الجزائر في مراتب متأخرة ولا تؤهلها لتكون في موقع الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي، لكن يجب التأكيد هنا على أن هذه المؤشرات لا يمكن الجزم بمصداقيتها ودقتها إذ أنها تعبر في كثير من الأحيان عن مواقف مسبقة خدمة لتحقيق مصالح الهيئات التي تقوم بوضعها، لكن من المهم التعرف على هذه المؤشرات لأنها تبقي في نظر الكثير من المستثمرين دليلا مهما في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية[1].

[1] – ناجي بن حسين، مرجع سابق ص 72.

خلاصة الفصل الثالث:

تحتل الجزائر موقعا جغرافيا متميزا للأعمال والاستثمار امام الأسواق العالمية إضافة الى المؤهلات والإمكانيات المالية التي وفرتها الدولة الجزائرية للتنمية الاقتصادية وتنوع المبادرات وتهيئة المناخ للاستثمار.

بناًء على ما جاء في هذا الجزء من الدراسة اتّضح أن انخفاض ترتيب الجزائر ضمن المؤّشرات الدولية والإقليمية المختارة والمتعلّقة بتقييم المناخ الاستثماري؛ وهو ما يرجع إلى معاناة البيئة الاستثمارية الوطنية من العديد من المعوّقات التي تمثّل في مجملها عوامل طردٍ للاستثمارات الأجنبية المباشر قد يكون السبب في تردي بيئة الأعمال في الجزائر، وانخفاض قدرتها على جذب وترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبالنظر لهذه المعطيات ارى ضرورة القيام بتشخيص دقيق لعناصر المناخ الاستثماري في الجزائر للوقوف على الأسباب الفعلية المعيقة لأنشطة المستثمرين الوطنيين والأجانب.

الخاتمة

خاتـمة:

لقد تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها ومساهمته في توظيف العمالة الوطنية والتقليل من معدلات البطالة، علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة، وهذا ما أدى بالكثير من الاقتصاديين إلى القيام بدراسات عديدة لحصر وتدقيق مزايا تلك الاستثمارات، حيث تباينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة والنتائج التي تم التوصل إليها،ونظرا لأهمية هذا النوع من الاستثمار فقد اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها أمامه، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مجالا للتنافس بين الدول وساحة للتسابق المحموم نحو اجتذاب المزيد منها.

إن الجزائر بوصفها من دول العالم المنافسة للفوز بأكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولمواكبة ما هو سائد عالميا من استخدام واسع في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عملت على إصدار عدة تشريعات تتميز بحزمة هائلة من الحوافز، وبالتالي تهيئة الأرضية القانونية والتشريعية لتسهيل عملية الاستثمار وحماية المستثمرين، وبالتالي إعطاء دفعة جديدة للاقتصاد الوطني.

ركزت هذه الدراسة على تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر ومدى قدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وقد تبين لنا أن الجزائر بذلت مجهودات معتبرة أدت الى تحسين مناخ الاستثمار ونتج عنها تحسن موقع الجزائر في المؤشرات الدولية والاقليمية وكان محصلة ذلك زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من تواضع قيمتها نتيجة للعوائق التي تحول دون حصولها على تدفقات تتناسب مع الإمكانيات الموجودة والفرص المتاحة.

❖ **نتائج الدراسة النظرية:** بعد الدراسة والتحليل لموضوعنا، يمكن لنا الخروج بعدد من النتائج التي تتمثل فيما يلي:

✓ الاستثمار الأجنبي المباشر له أهمية كبيرة في خلق القيم المضافة، والتقليص من نسبة البطالة، وتحويل التكنولوجيا.

✓ الاستثمار الأجنبي وجه من أوجه حركة رؤوس الأموال على المدى الطويل، وهو بمثابة ميكانيزم أساسي تستخدمه الدول الصناعية الكبرى لاختراق الأسواق الأجنبية واحتكارها، وبالتالي التحكم في اقتصاديات الدول النامية.

- ✓ أن الجزائر تتوفر على العديد من المؤهلات التي تجعل منها قطبا اقتصاديا كبيرا وهذا بفضل الموارد الطبيعية، والتركيبة البشرية والموقع الجغرافي ومحاولات الاندماج في الاقتصاد العالمي مما يؤهلها لتطوير قدراتها الذاتية (استثمار القطاع الخاص والعام) ولاستقطاب الاستثمارات الدولية.
- ✓ أن الجزائر أبدت إرادة قوية وبذلت جهودا معتبرة لتطوير وترقية الاستثمار، وذلك بانتهاج سياسة إصلاح اقتصادي، وبسن التشريعات والقوانين المحفزة للاستثمار، وبعث المؤسسات المؤطرة له وتخصيص الأموال اللازمة لتطويره من خلال برامج الدعم، والإنعاش الاقتصادي.
- ✓ تطور القوانين والتنظيمات والأطر الخاصة بدعم وترقية الاستثمارات في الجزائر.
- ✓ تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي استطاعت تغيير موقفها اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، فبعدما كانت تتميز بموقف متشدد ومقيد يعارض كل محاولة أو كل إرادة لتشجيعه، ها هي تسعى حاليا لإيجاد السبل الكفيلة باجتذابه وتشجيعه.
- ✓ إذا الاستثمار الأجنبي في الجزائر يعاني من عدة عراقيل ومعوقات إدارية، بيروقراطية، سياسية، اقتصادية ومالية أدت إلى الكبح من تدفقاته.

على الرغم من التحسن الملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر الا ان الدراسة أظهرت ان الجزائر لا زالت تعاني من نقص كبير في المعلومات الاقتصادية.

❖ **إختبار الفرضيات:**

- قبول الفرضية الاولى ان الاستثمار الاجنبي المباشر من مصادر التمويل الهامة، ومصدر رئيسي لتمويل التنمية لاقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، فقد أصبح اليوم أحد أهم ركائز التنمية في بلدان العالم عموما وفي الدول النامية بشكل خاص.
- قبول الفرضية الثانية هناك بعض العوائق التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عوائق تحول دون حصولها على تدفقات تتناسب مع الإمكانيات الموجودة والفرص المتاحة يجب النظر فيها.
- قبول الفرضية الثالثة ان استقطاب راس المال الاجنبي يتطلب توفير شروط مناسبة لذلك، خاصة الامن والاستقرار السياسي في الدولة المستقطبة والمناخ الاستثماري الملائم، ومن واقعنا ما يحدث في بعض الدول

العربية من فقدان الاستقرار السياسي والأمني أدى الى نزوح اغلب المستثمرين منها باحثين عن دول مستضيفة أخرى مستقرة سياسيا وأكثر أمانا لاستثمار مشاريعهم.

- قبول الفرضية الأخيرة معرفة مكانة الجزائر وفق مؤشرات دولية يقاس بها درجة تحسن المناخ الاستثماري تمكن من معرفة مدى ملاءمة مناخ الاستثمار في الجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويتم اعتماد تلك المؤشرات الصادرة عن هيئات دولية لمعرفة درجة التحسن في المناخ الاستثماري وإمكانية استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

❖ **الاقتراحات:** نقترح بعض التوصيات التي نعتقد أنها مهمة في الظرف الراهن والتي تتمثل فيما يلي:

- وضع سياسة اقتصادية كلية متناسقة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث أن هناك ارتباط قوي بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول ومستوى تطورها الاقتصادي.
- العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، مع تبسيط الإجراءات والرسوم وسرعة إصدار وتفعيل قوانين المنافسة ومنع الاحتكار وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، مع العمل على إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات والقوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري.
- وضع الرقابة الدورية على وكالات دعم الاستثمار والطرق المتبعة في قبول أو رفض المشاريع والمصادقة عليها من جهة وتحسين الأداء المصرفي خاصة البنوك التي تحمل عبء التمويل.
- من الضروري الإسراع في إصلاح المنظومة المالية والبنكية، وجعلها أكثر مرونة لتعاملها مع المستثمرين الأجانب.
- تطوير مجال الإعلام والاتصال لإعطاء وتوضيح مختلف الإمكانيات والفرص المتاحة للمتعاملين الأجانب.
- إعادة النظر في السياسة الاستثمارية في الجزائر بتحديد أنواع وأشكال الاستثمار في القطاع الإنتاجي، كالنشاط الصناعي والزراعي، والتي تزيد من الصادرات وتعمل على زيادة رصيد الجزائر من الأسواق الخارجية زيادة إلى قطاع المحروقات.
- تشجيع الاستثمار في رأس المال البشري في الجزائر لأنه يؤدي إلى الزيادة في الكفاءة وانتشار استخدام وتشجيع الابتكارات والكفاءة المحلية.

- ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار وتطوير الأسواق المالية والعمل المصرفي.
- ضرورة توفير محيط أعمال شفاف وخال من البيروقراطية والرشوة، توفير الاستقرار السياسي والأمني.
- تطوير وتحديث قوانين تشجيع الاستثمار في الجزائر لتتناسب الظروف والمستجدات والتغيرات العالمية من أجل زيادة القدرة التنافسية وتقليل الاجراءات البيروقراطية.
- تطوير الإطار القانوني والمؤسساتي المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتطوير الرؤية والشفافية للتشريعات الوطنية المتعلقة بالاستثمار، وسد الثغرات التشريعية الموجودة في الأمر 03-01 لسنة 2001 وتدعيم التنسيق ما بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار وبالخصوص ما بين:(وزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وتطوير الاستثمار MDPPI، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، والصندوق الوطني للاستثمار CNI).

قائمة

الأشكال والجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01 –01	الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر	17
02-01	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة 2002–2013	59
02-02	نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة 2002 –2013	62
03 – 01	تغير عجز الميزانية العامة نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي	93
03-02	رقم التغيرات النسبية في معدل التضخم	93
03-03	تغيرات عجز الحساب الجاري نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي	94
03- 04	درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية	98
03-05	ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية من 2004 الى 2013	101
03-06	مرتبة الجزائر عالميا في مؤشر سهولة أداء الاعمال خلال 2005-2012	102
03-07	وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2009-2012	103
03-08	المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية للمناخ الاستثماري في الجزائر 2002-2012	105
03-09	وضعية الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية عالميا 2002-2012	106
03-10	وضعية الجزائر في بعض مؤشرات المخاطر القطرية 2002-2012	107
03-11	وضعية الجزائر مؤشر اليورمني للمخاطر القطرية 2002-2012	109

03-12	مكانة الجزائر عربيا في مؤشر سهولة أداء الاعمال عربيا خلال 2005 -2012	110
03-13	مكانة الجزائر عربيا في مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2009-2012	110
03-14	وضعية الجزائر في مؤشرات التنافسية العربية 2003-2012	112

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01 –01	دورة حياة المنتج الدولي	09
02-01	التمثيل البياني لحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة 2002 –2013	59
02-02	التمثيل البياني لنسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة 2002–2013	63

قائمة

المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1. أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية، الطبعة الاولى، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2001.
2. إبراهيم متولى المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، 2011.
3. أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، الدار الجامعية، مصر، 1993.
4. احمد السيد حامد قبال، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية لاهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013.
5. اميرة حسب الله محمد، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية (دراسة مقارنة تركيا-كوريا الجنوبية-مصر)، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، الاسكندرية،2005 .
6. حسين علي خربوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
7. -سليمان عمر الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوصفي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
8. سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، المدخل الادخاري والضريبي-المدخل الإسلامي، المدخل الدولي-، الطبعة الثانية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1998.
9. عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، الطبعة الاولى، الدار الجامعة، الاسكندرية، 2006.
10. عبد المطلب عبد المجيد، مبادئ وسياسات الاستثمار، الدار الجامعية، الطبعة الاولى، الإسكندرية، 2010.
11. عجة الجيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار، دار الخلدونية للنشر والتويع، الجزائر 2006،
12. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان، 2007.

13. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الطبعة الاولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر،2001، الإسكندرية.
14. عيبوط محند، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر، 2011.
15. فاضل محمد العبيدي، البيئة الاستثمارية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان_الاردن 2012.
16. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
17. ماجد احمد عطا الله، إدارة الاستثمار، الطبعة الاولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان،2011.
18. محمد الحناوي، نهال فريد مصطفى، مبادئ وأساسيات الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
19. محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
20. منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان 2013.
21. النجار فريد راغب محمد، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، الطبعة الاولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
22. نزيه عبد المقصود مبروك، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2007.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية

1. سعدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه دولة، علوم اقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007
2. حنان شناق، تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الادوية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، غير منشورة، – الجزائر،2008-2009

3. سحنون فاروق، قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر–، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، علوم التسيير تخصص: التقنيات الكمية المطبقة، جامعة فرحات عباس–سطيف، غير منشورة، الجزائر، 2009–2010
4. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 /2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية –جامعة الجزائر، غير منشورة، الجزائر، 2007–2008
5. علاء الدين بن سمينة، واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية دراسة الفترة(1990–2012)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، جامعة محمد خيضر–بسكرة، غير منشورة، –الجزائر،2014/2013.
6. عمر يحياوي، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة حالة الجزائر لفترة 2002–2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر – بسكرة –، غير منشورة، –الجزائر 2012 -2013
7. كريمة فرحي، اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع المقارنة بين (الصين، تركيا، مصر، الجزائر)، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، غير منشورة، – الجزائر، 2012–2013.
8. محمد سارة، الاستثمار الأجنبي في الجزائر –دراسة حالة اوراسكوم–، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر، الحقوق والعلوم السياسية تخصص قانون الاعمال جامعة متنوري قسنطينة، غير منشورة، الجزائر، 2009–2010.
9. مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة – حالة الجزائر–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص: " نقود ومالية،"كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، غير منشورة، –الجزائر،2005–2006.

ثالثا: المجلات

1. منور اوسرير وعليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثاني،2005.
2. احمد زكريا صيام، اليات جذب الاستثمارات الخارجية الى الدول العربية في ظل العولمة-الاردن كنموذج- ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 03، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، ديسمبر 2005.
3. بعلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، جوان 2006.
4. بن حمودة محبوب، بن قانة إسماعيل، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 05، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة، الجزائر ،2007.
5. بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر، 2012.
6. حساين سامية، مجالات الاستثمار الجزائري بين المنظور القانوني والواقع، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول منظومة الاستثمار في الجزائر، جامعة 08 ماي 1945 قالمة-الجزائر، يومي 23-24 أكتوبر 2013.
7. رايس حدة، كرامة مروة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الازمة المالية العالمية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر،2012.
8. ريحان الشريف، هوام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري -دراسة تحليلية تقييمية، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14، الاكاديمية العربية-الدنمارك،2014.
9. زرمان كريم، التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 –2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، جامعة محمد خيضر بسكرة– الجزائر، جوان 2010.
10. زغدار احمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من اشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح بورقلة-الجزائر،2004.

11. طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر،2009،
12. عبد الحميد بوخاري، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح بورقلة-الجزائر،2012.
13. عبد الكريم بعداش، مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر في اهم مؤشراته الدولية خلال الفترة 2005-2012، مجلة تصدر عن مخبر الإصلاحات الاقتصادية، التنمية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة 2013، ص51.
14. عماري عمار، بوسعدة سعيدة، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبيل تفعيله في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الثاني، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير الأوراسي-الجزائر، 14-15 نوفمبر 2005.
15. كمال عبد حامد ال زيارة، الاستثمار الاجنبي المباشر المنافع والمساوئ، مجلة اهل البيت، العدد السابع، دار الكتب والوثائق، بغداد.
16. لوعيل بلال، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2007)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 04، جامعة بسكرة-الجزائر، 2008.
17. محمد داودي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثالث عشر-العدد 02-المعهد العربي للتخطيط-الكويت، جويلية 2011.
18. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح بورقلة –الجزائر 2012.
19. منصوري الزين، واقع وافاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 2، جامعة الشلف-الجزائر، ماي 2005.
20. مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر– ، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح بورقلة -الجزائر ،2009.
21. مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر– ، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر، 2009 - 2010.

22. ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 31، جامعة منتوري بقسنطينة-الجزائر، جوان 2009.
23. نسيم حسن أبو جامع، أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد الأول، جامعة الازهر-غزة، جانفي 2013.
24. وصاف سعدي، قويدري محمد، واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر بن الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 8، جامعة سطيف-الجزائر، ،2008.

رابعا: الملتقيات، الندوات والمؤتمرات

1. بلعزوز بن علي ومدني احمد، دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ، جامعة سطيف،13-14نوفمبر 2006.
2. مصطفى العبد الله الكفري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل كلية الاقتصاد، -جامعة دمشق،2010.
3. كمال رزيق، قاسي ياسين، تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز،مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ،جامعة ورقلة-الجزائر،يومي 9/8 مارس 2005.
4. علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، شرم الشيخ – جمهورية مصر العربية، أيام 25 –28جانفي 2015.
5. عبد الكريم أحمد عاطف، مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات ورقة بحثية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، اليمن،2012.
6. صالحي مخناش، أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي، ابحاث المؤتمر الدولي تقييم اثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1 -الجزائر،11-12 مارس 2013.

7. بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية – مقارنة نقدية، –مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي احول تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار، بجامعة سطيف 1–الجزائر، يومي 11 –12 مارس 2013.
8. براهمية امال وسلايمية ظريفة، تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات–دراسة حالة الجزائر والدول النامية–، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة يومي:21و22نوفمبر 2006.
9. – تشام فاروق، الاستثمارات الأجنبية المباشرة واثارها على التنمية الاقتصادية، ورقة بحثية تدخل ضمن المشاركة في الملتقى الوطني الأول "الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة،2009.

خامسا: النصوص التشريعية والتنظيمية

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،01 جمادي الثانية 1386هـ الموافق ل 17 سبتمبر 1966م، العدد80 .
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،23 رمضان 1410هـ الموافق ل 18افريل 1990م، العدد16 .
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،24 ربيع الثاني 1414هـ الموافق ل10 اكتوبر1993 م، العدد64 .
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،03جمادي الثاني 1422الموافق ل22 اوت2001، العدد47.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،18 رمضان 1427 الموافق ل11 أكتوبر 2006، العدد 64.
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 04 شعبان 1430الموافق ل 26 جويلية 2009، العدد 44.

التقارير والمنشورات

1- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2005.

2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ،2001

3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ،2002

4- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ،2003

5- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ،2004

6- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ،2006

7- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ،2005

8- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ،2007

9- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2008

10- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009،

11- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010،

12- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية. 2011،

13- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية. 2012

14- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الكويت، 2012.

Sites Internet:

1- Agence nationale pour le site de Développement des Investissements :

http://www.andi.dz/index.php/ar/a-propos

2- Site de la Fondation arabe pour assurer l'investissement et de crédit à l'exportation :

http://www.iaigc.net/

3- Rapports de compétitivité arabes :

http://www.arab-api.org

4- Groupe de la Banque mondiale (mesure des activités d'affaires)

Source: World Bank, Doing Business 2009, http://arabic.doingbusiness.org

Source: World Bank, Doing Business 2010, http://arabic.doingbusiness.org

Source: World Bank, Doing Business , 2011, http://arabic.doingbusiness.org

Source: World Bank, Doing Business 2012, http://arabic.doingbusiness.org

الملخص: تزايد في الفترة الأخيرة الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة تزامنا مع تراجع دور الدول واتجاهها نحو آلية السوق ومن أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تسعى الكثير من الدول الى توفير مناخ الاستثمار الملائم في ظل التحديات المتمثلة في ضرورة تكيفها مع التطورات العالمية الراهنة ، وعلى هذا النحو أبدت الجزائر رغبتها القوية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال جهودها المبذولة لتوفير مناخ ملائم له ،والمتمثلة في إصلاحات اقتصادية وكذا العمل على توفير الاستقرار السياسي والأمني إضافة إلى سن القوانين والتشريعات المحفزة ،والمشاركة في الفعاليات الترويجية وكل هذا في ظل إيمانها بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ولهذا تسعى الى توفير مناخ ملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،الا ان مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر يعاني من عدة عراقيل ومعوقات إدارية، بيروقراطية، سياسية، اقتصادية ومالية أدت إلى قلة تدفقاته.

.